AFRICA EUROPE FOUNDATION

المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات

"خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات"

أكتوبر 2024

"خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات"

هذا التقرير هو حصيلة العمل الذي قامت به المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات منذ يوليو 2023. هذه المجموعة هي مبادرة من المديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتتولى مؤسسة أفريقيا وأوروبا مسؤولية تنفيذ هذه المبادرة.

وتتمثل التوصية الرئيسية للمجموعة الإستراتيجية في تصميم شراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات وإضفاء الطابع الرسمي عليها وتنفيذها. وستتألف هذه الشراكة من 1/ رؤية مشتركة لشراكة داعمة للطرفَين ستركز على تقاسم المنافع المتبادلة من خلال عمليات شاملة ومنصفة، و2/ نتائج ملموسة للقارتَين بشأن السياسات والإجراءات المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق. ويجب أن تكون هذه الشراكة مصمَّمة لتيسير تعاون أكثر فعاليةً بين أفريقيا وأوروبا بشأن إدارة المحيطات وقضايا الاقتصاد الأزرق، مع التركيز على الاستدامة، والاستعادة، والتجديد، والمرونة.

وستسهم الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات في النهوض برؤية مشتركة وخارطة طريق لتعاون معزز، فضلاً عن تعزيز قدرات كل من أفريقيا وأوروبا من خلال تبادل الخبرات والفهم المشترك لتحديات التنمية الخاصة بكل منهما من أجل تعزيز الإطار الدولي لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد

تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات فقط، ولا يمكن اعتبار المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤولتَين عن أي استخدام قد يحدث للمعلومات الواردة فيها.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 5
الاختصارات 6
التعريفات 8
مقدمة 9
نص خارطة الطريق 11
الأهداف 13
الإجراءات الإستراتيجية لهيكلة خارطة الطريق وتنفيذها 14
مجالات التدخلات ذات الأولوية 17

مجال التدخل 1: إدارة المحيطات 18

النشاط 1.1 دعم التنسيق المشترك بين الوكالات في أفريقيا وأوروبا من خلال وضع برامج كبيرة وطويلة الأجل وذات تأثير كبير 20

النشاط 1.2 تبادل أفضل الممارسات للتفاوض والدعم من أجل التنفيذ الفعال للمعاهدات والاتفاقيات الدولية وأهداف الاستدامة 22

النشاط 1.3 تبادل النهج الفعالة لتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأزرق الوطنية 25

النشاط 1.4 تعزيز شفافية مصايد الأسماك والتقاسم العادل للمنافع 27

النشاط 1.5 تيسير الحوارات بشأن الوصول إلى البحر والاستفادة من الموارد المائية في البلدان الداخلية 29

النشاط 1.6رفع مستوى المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة والشباب في القطاع البحري 30

النشاط 1.7 تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية للبحارة وعمال الموانئ 32

مجال التدخل 2: تقاسم القدرات 35

النشاط 2.1 تيسير تبادل الخبرات في مجال تطوير سياسات الاقتصاد الأزرق والسياسات الناشئة في مجال المحيطات 37

النشاط 2.2 تعزيز تخطيط الحيز البحري (MSP)، بما في ذلك رصد الاقتصاد الأزرق واحتساب حجمه. 38

النشاط 2.3 تعزيز وهيكلة شبكة أفريقية أوروبية من المؤسسات البحثية والتعليمية في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق 40

النشاط 2.4 تسريع تطوير الدراية بأمور المحيطات على نطاق واسع 43

النشاط 2.5 تعزيز وبناء القدرات المشتركة بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد 44

مجال التدخل 3: التمويل والاستثمار 47

النشاط 3.1 المساهمة في الإعداد المشترك لخارطة طريق للتمويل الأزرق بين أفريقيا وأوروبا 49

النشاط 3.2 تعزيز إنشاء آليات مالية جديدة للمحيطات والاقتصاد الأزرق 50

النشاط 3.3 تسريع الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأزرق الوطنية والإقليمية الكبيرة 52

النشاط 3.4 تسهيل إنشاء وتشغيل البنوك الإقليمية لتنمية الاقتصاد الأزرق الدولي 54

النشاط 3.5 إطلاق منتديات أعمال سنوية بين أفريقيا وأوروبا للاقتصاد الأزرق 56

الاستنتاجات 58
شكر وتقدير 60
خطة العمل لتنفيذ خارطة الطريق 62

"خارطة الطريق نحو عام 2030:
القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات"

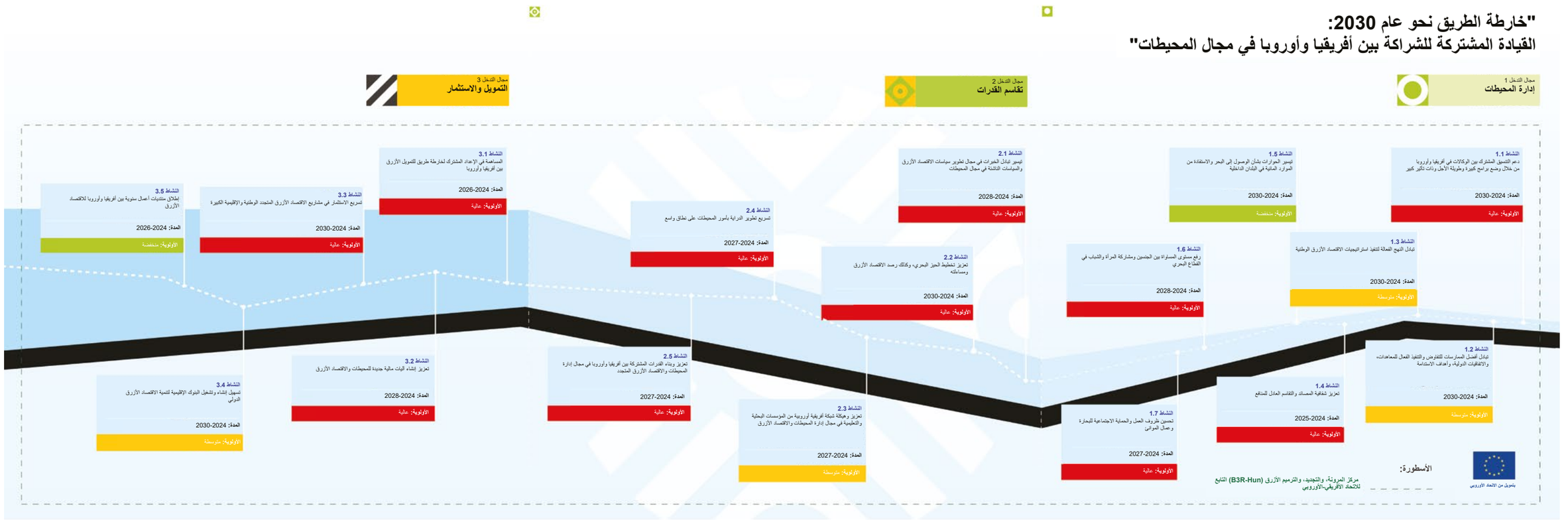

4

الملخص التنفيذي

إدراكًا للأهمية العالمية المتزايدة للمحيطات، أقر كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بضرورة إحراز تقدم في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المستدام داخل قارتيهما وفيما بينهما. ومع ذلك، لا تزال إمكانات إدارة المحيطات، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق كركيزة للعلاقات بين أفريقيا وأوروبا، غير مستغلة إلى حد كبير؛ مما يمثل فرصة ضائعة لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالمحيطات (SDG 14) وتنفيذ خطة الأمم المتحدة لعام 2030 ككل.

وفي هذا السياق، تدعو المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات إلى تطوير شراكة منظمة ورسمية وطموحة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات (انظر التعريف أدناه)، والتي تشمل إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. ستهدف هذه الشراكة إلى تعزيز ممارسات الاقتصاد الأزرق المستدام والمتجدد على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، إلى جانب تنفيذ آليات إدارة قوية للمحيطات لدعم هذه الجهود.

وستركز الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات على فهم الاتجاهات الحالية للمحيطات، مثل فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتلوث، ونضوب الموارد الطبيعية، ودمج الاستدامة، واستعادة المرونة والتجديد في أطر إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق للشركاء المتعاونين. وقد ساهم عمل المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية بشأن إدارة المحيطات في تحقيق هذه الرؤية المشتركة وطوَّر خارطة طريق لتحقيق وتفعيل الشراكة المعززة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات بشكل كامل. وتقر خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الإستراتيجية بأهمية تبادل المعرفة، ومواءمة السياسات، والعمل المشترك. كما تهدف أيضًا إلى تجاوز النماذج التقليدية للمساعدات الإنمائية، التي غالبًا ما كانت تفضل النُهج الأحادية الجانب، وتدعو بدلاً من ذلك إلى إستراتيجيات أكثر إنصافًا ومسؤولية جماعية وتعاونية تساهم فيها كل من أفريقيا وأوروبا بحلول.

وتعتمد خارطة الطريق المقترحة على أولويات التنمية المشتركة ومسارات العمل الرئيسية التي تم تحديدها لتعزيز الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات، وهي (1) إدارة المحيطات، (2) تقاسم القدرات، (3) التمويل والاستثمار. كما تسلط الضوء على الأنشطة التي تساعد على ترجمة هذه الأولويات إلى مقترحات ومبادرات ملموسة، فضلاً عن مواءمة وتنسيق السياسات من أجل تطوير إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق في أفريقيا وأوروبا.

لزيادة فعالية الشراكة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات إلى أقصى حد ممكن، والتغلب على التحديات، وضمان تنفيذ الإجراءات في إطار الرؤية المشتركة لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق في أفريقيا وأوروبا، تقترح خارطة الطريق تمكين الإجراءات التالية لتعزيز شراكة فعالة. كما تحدد إجراءات محددة لتيسير استمرار التعاون والتآزر من خلال تحديد الإجراءات اللازمة لهيكلة خارطة الطريق وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح خارطة الطريق إنشاء مركز المرونة، والتجديد، والاستعادة الزرقاء في أفريقيا وأوروبا (B3R-Hub) ليعمل كمنصة وحلقة وصل للتواصل والربط الشبكي. كما سيكون مركز المرونة، والتجديد، والاستعادة الزرقاء في أفريقيا وأوروبا (B3R-Hub) بمثابة هيئة وساطة لأصحاب المصلحة المشاركين في تنمية المحيطات والاقتصاد الأزرق في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات. وتبلغ التكلفة الإجمالية المقدرة لتنفيذ جميع الأنشطة الإنمائية الموضحة في خارطة الطريق 7.9 ملايين يورو (إدارة المحيطات: 2.2 مليون يورو؛ تقاسم القدرات: 2.95 مليون يورو؛ التمويل والاستثمار: 2.75 مليون يورو).

من خلال تعزيز قدرات الشركاء من خلال التبادل والفهم المشترك لتحديات التنمية ذات الصلة، يمكن لخارطة الطريق أن تسهل التعاون الفعال بشكل متزايد بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والتنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في جميع أنحاء أفريقيا وأوروبا. ويشكل التفعيل الكامل للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات فرصة رئيسية لدفع الزخم السياسي والاتساق قبل الأحداث السياسية الدولية الرئيسية، إلا أن ذلك سيتطلب من البلدان، والبرامج، والمؤسسات الشريكة المشاركة، والتعاون، والمساهمة في رؤية مشتركة بين أفريقيا وأوروبا لإدارة المحيطات وتنمية الاقتصاد الأزرق المتجدد.

الاختصارات

ABES	إستراتيجية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا
AEF	مؤسسة أفريقيا-أوروبا
AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية (الوكالة الفرنسية للتنمية)
AU	الاتحاد الأفريقي
AU-IBAR	المكتب الدولي للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي
AUDA-NEPAD	وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - نيباد
ARBE	إدارة الزراعة، والتنمية الريفية، والاقتصاد الأزرق، والبيئة المستدامة التابعة للاتحاد الأفريقي
BBNJ	التنوع البيولوجي للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية
BE	الاقتصاد الأزرق
B3R-Hub	مركز المرونة، والتجديد، والاستعادة الزرقاء في أفريقيا وأوروبا
CBAM	آلية الاتحاد الأوروبي للتسوية الحدودية المتعلقة بالكربون
COE	مركز التميز
COP	مؤتمر الأطراف (انظر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)
DG MARE	المديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IMO	المنظمة البحرية الدولية
IUU fishing	الصيد غير القانوني من دون إبلاغ ومن دون تنظيم
MCSCC	مركز تنسيق الرصد، والمراقبة، والإشراف
MoU	مذكرة تفاهم
MPA	المنطقة البحرية المحمية
MSP	تخطيط الحيز البحري
NDICI	الجوار، والتنمية، والتعاون الدولي (حافظة التنمية العالمية في أوروبا)
OG	إدارة المحيطات
PPP	الشراكة بين القطاعَين العامّ والخاص
RECs	الجماعات الاقتصادية الإقليمية (أفريقيا)
RFMO	المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك
SADC	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
SFPA	اتفاقيات شراكة مصائد الأسماك المستدامة
STYMP	الخطة العشرية الثانية لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي 2063
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNECA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة

UNEP-FI	مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلم، والثقافة (اليونسكو)
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNOC	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات
UNOC3	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات 3 (المقرر عقده في عام 2025)
UNSG	الأمين العامّ للأمم المتحدة
WTO	منظمة التجارة العالمية

التعريفات

الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات	رؤية مشتركة لعلاقة داعمة بين الطرفَين تركز على تقاسم المنافع المتبادلة من خلال عمليات شاملة ومنصفة ونتائج ملموسة للقارتَين بشأن السياسات والإجراءات المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق. ويجب أن تكون هذه الشراكة مصمَّمة لتيسير تعاون أكثر فعاليةً بين أفريقيا وأوروبا بشأن إدارة المحيطات وقضايا الاقتصاد الأزرق، مع التركيز على الاستدامة، والاستعادة، والتجديد، والمرونة. ومن شأن الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات أن تسهم في تعزيز رؤية مشتركة وخارطة طريق لتعاون معزز، فضلاً عن تعزيز قدرات كل من أفريقيا وأوروبا من خلال التبادل المشترك وفهم التحديات الإنمائية الخاصة بكل منهما من أجل تعزيز الإطار الدولي لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد..
التجديد	عملية تجديد وتنشيط النظم الإيكولوجية، ليس فقط إعادتها إلى حالتها الأصلية، بل تعزيز صحتها، ومرونتها، وقدرتها على الازدهار، والقدرة على التكيف مع الضغوط المتغيرة. وهي تنطوي على أنشطة تدعم القدرة الطبيعية للنظم الإيكولوجية على التعافي والتحسن، مثل تعزيز التنوع البيولوجي، وتحسين جودة التربة والمياه، وتعزيز الممارسات المستدامة التي تساهم في الصحتَين البيئية والإنتاجية على المدى الطويل.
الاقتصاد الأزرق المتجدد	نموذج اقتصادي يركز على استعادة صحة النظم الإيكولوجية المائية، والساحلية، والبحرية وتعزيزها من خلال عمليات ونتائج عادلة وشاملة. وهو يتجاوز الاستدامة من خلال تحسين البيئات الطبيعية بشكل فعال من خلال استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، والحد من النفايات من خلال الاقتصاد الدائري والنُهج منخفضة الكربون، وتحسين تقديم خدمات النظم الإيكولوجية من خلال الاعتراف بقيمة النظم الإيكولوجية السليمة لعمل الاقتصاد، كما يُقر بأهمية تبادل المعرفة ومواءمة السياسات والعمل المشترك لتحقيق أهدافها، ويهدف أيضًا إلى تجاوز النماذج التقليدية للمساعدة الإنمائية، والدعوة إلى اتباع نُهج أكثر إنصافًا وتعاونًا تساهم فيه كل من أفريقيا وأوروبا بحلول.
الاستعادة	يركز على إعادة النظام الإيكولوجي المتدهور أو المتضرر إلى حالته الأصلية التي كان عليها قبل تعرضه للاضطراب؛ بهدف إعادة تأسيس هيكله التاريخي، ووظيفته، وخدماته. وغالبًا ما ينطوي على إجراءات محددة لإصلاح الضرر واستعادة التوازن البيئي.
الاستدامة	القدرة على تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وهي تركز على الحفاظ على التوازن البيئي، والحفاظ على الموارد، وضمان الصحة البيئية والجدوى الاقتصادية على المدى الطويل. تهدف الممارسات المستدامة إلى الحد من الآثار السلبية على البيئة مع تعزيز الرفاهيتَين الاجتماعية والاقتصادية.
المرونة	قدرة النظام الإيكولوجي، أو النظام الاقتصادي، أو المجتمع على الصمود والتعافي من الاضطرابات، مثل الكوارث الطبيعية، أو تغيُّر المناخ، أو الصدمات الاقتصادية. وتشمل القدرة على التكيف، والتحول، والتعافي من الأحداث المعاكسة مع الحفاظ على الوظائف والهياكل الأساسية. تتسم الأنظمة المرنة بالقوة، والقدرة على التكيف، والقدرة على التعلم والتطور استجابةً للظروف المتغيرة.

مقدمة

يتزايد الاعتراف بأهمية المحيطات على نطاق عالمي من حيث التنمية المستدامة، والتوازن الجيوسياسي، والحفاظ على سلاسل الإمداد العالمية، والأمن الغذائي، والتغير المناخي، ومعالجة التحديات طويلة الأمد المتعلقة بالبيئة والمناخ. وبالتالي، فإن التعاون بين الشمال والجنوب أمر بالغ الأهمية للاستفادة من المحيطات لتحقيق المنفعة المتبادلة على المستويَين القاري والعالمي. ومن شأن الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات أن تمثل فرصة تنموية رئيسية لدفع الزخم السياسي وتعزيز التعاون الإستراتيجي بشأن إدارة المحيطات على مستوى القارات والعالم، ومعالجة القضايا المتنازع عليها، وضمان أن يكون موضوع المحيطات منصة قوية لتعزيز تعددية الأطراف. وينبغي أن يتعلق الأمر أيضًا بوضع سياسات وإجراءات تجمع بين الاستخدام المستدام للفرص الاجتماعية والاقتصادية وإدراج حماية البيئة كمسألة رئيسية.

ويشمل ذلك العمل على إقامة شراكة مشتركة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات حتى عام 2030 وما بعده. وتماشيًا مع التطلعات الأطول أجلاً للقارتَين (2063/2050)، سيكون الهدف هو إعلام صانعي القرار في أفريقيا وأوروبا بضرورة الاستثمار في إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المستدام من أجل تعزيز التعاون، وفرص العمل، وتحقيق الإيرادات، والنمو الإيجابي في المناخ والتنوع البيولوجي، ووضع أفريقيا وأوروبا كمحركَين لخطة عالمية طموحة للمحيطات.

ويمكن دعم الشراكة المعززة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات من خلال الفعاليات الأفريقية الأوروبية والدولية الرئيسية، مثل الاجتماع الوزاري القادم بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي (بلجيكا)، ومنصة BlueInvest في أفريقيا (توغو)، والاجتماع الوزاري الثامن لمنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المعني بمصائد الأسماك والمحيطات (تنزانيا)، وقمة الأمم المتحدة للمستقبل (الولايات المتحدة)، والنسخة الثانية من قمة أفريقيا الزرقاء (المغرب)، ومؤتمر الأطراف التاسع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (أذربيجان)، والقمة السابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي (أفريقيا)، ومنتدى تمويل الاقتصاد الأزرق (موناكو)، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (فرنسا).

وقد ظلت إدارة المحيطات لفترة طويلة بُعدًا لا يحظى بالتقدير الكافي في العلاقات بين أفريقيا وأوروبا، ويُنظر إليه على أنه فرصة ضائعة للنهوض بخطة طموحة لإدارة المحيطات. ومن المسلَّم به بقلق بالغ حقيقة أن أقل من 1 في المائة من تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) مخصص لتنمية المحيطات على الصعيد الدولي، حيث إن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وهو: "الحياة تحت سطح الماء" يُعد الهدف الأقل تمويلاً من بين جميع أهداف التنمية المستدامة، حيث تم توجيه 0.68% فقط من إجمالي تمويل أهداف التنمية المستدامة إليه في عام 2021. وفي سياق أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن 3% من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2021 تم توجيهها نحو الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ويشكل التمويل غير الكافي والمخصص والمُدار بشكل خطأ تحديًا رئيسيًّا تواجهه الدول فيما يتعلق بتيسير حفظ الموارد البحرية واستخدامها المستدام، ومن بين هذه الدول لا تزال البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، من بين بلدان أخرى، تواجه تحديات الوصول إلى التمويل وبتكلفة معقولة.

وقد كان هناك تكامل محدود بين الشواغل المتعلقة بالاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات في سياق العلاقات المؤسسية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ويشكل سياق الشراكة بين أفريقيا وأوروبا بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق فرصة رئيسية لإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد، لا سيما بالنظر إلى الدورات السياسية الجديدة المقبلة للجان كلتا المؤسستَين. ويعترف كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بالحاجة إلى إحراز تقدم في مجال إدارة المحيطات مع النظر في الوقت نفسه في الفرص الاجتماعية والاقتصادية على مختلف مستويات التنمية في القارتَين الأفريقية والأوروبية. وتشير إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة مع أفريقيا والتي اعتُمدت في مارس 2020، وبيان الاتحاد الأوروبي بشأن الإدارة الدولية للمحيطات ونهج جديد للاقتصاد الأزرق المستدام، وخطة التنفيذ العشرية الثانية للاتحاد الأفريقي التي اعتُمدت مؤخرًا، إلى الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في إدارة المحيطات، بما في ذلك مصائد الأسماك المستدامة والاقتصاد الأزرق. ويحددان المجال كمجال للتعاون بين أفريقيا وأوروبا. ومع ذلك، فقد غابت الشراكة المحتملة بشأن المحيطات والاقتصاد الأزرق عن الحوارات والاستنتاجات الرئيسية للقمة السادسة لرؤساء دول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي (التي عُقدت في فبراير 2022)؛ كما أنها تمثل أقل أهداف التنمية المستدامة تمويلاً في إطار خطة 2030. وبالنظر إلى المناظر البحرية المشتركة للمحيطات بين أفريقيا وأوروبا وما حولهما، فإن صحة المحيطات هي مسؤوليتنا المشتركة، والإدارة السليمة للموارد البحرية حول العالم أمر جوهري، ويبقى من الأساسي للقارتَين المواءمة، والعمل المشترك، والسعي إلى التفاهم المتبادل، وإتاحة الفرص لتعميم مراعاة المحيطات والاقتصاد الأزرق في شراكتهما.

وفي ظل هذه الخلفية، قررت المفوضية الأوروبية إنشاء مجموعة إستراتيجية أفريقية أوروبية معنية بإدارة المحيطات. وقد أُنشئت المجموعة بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبتيسير من مؤسسة أفريقيا وأوروبا (AEF) لتعزيز التفاهم وقدرات التعاون بين أفريقيا وأوروبا من خلال صياغة رؤية مشتركة ومفيدة للطرفَين حتى عام 2030 للقارتَين بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.

وبناءً على ذلك، حددت المجموعة الإستراتيجية "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات" التي جاءت نتيجة إجراءات عمل شاملة ومتعددة التخصصات. وتسعى خارطة الطريق إلى زيادة مستوى التفاهم بين القارتَين، وتوسيع نطاق مشاركة المعرفة وبناء القدرات، وزيادة الزخم حول إدارة المحيطات على مستوى القارتَين وعلى مستوى العالم؛ وذلك لتحقيق وتنفيذ التطلعات الأوروبية والأفريقية، بما في ذلك خطة الأمم المتحدة لعام 2030 وهدفها للتنمية المستدامة رقم 14 (الحياة تحت سطح الماء)، وغيرها من الأهداف المتعلقة بالمحيطات.

المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات

يمثل إنشاء المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات ومتعددة أصحاب المصلحة إحدى النتائج الملموسة في إطار الشراكة المتجددة بين أفريقيا وأوروبا. وتتألف المجموعة من مجموعة متنوعة من الأعضاء والمراقبين النشطين من أفريقيا وأوروبا، وتشترك في رئاستها شخصيتان بارزتان هما السفيرة. نانسي كاريجيتو وباسكال لامي، ويمكن اعتبار إنشاء المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات مساهمة في تعزيز الشراكة بين القارتَين.

وانطلاقًا من التفويض المشترك بين المؤسستَين، فإن المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات هي مبادرة تنفذها مؤسسة أفريقيا وأوروبا وتقودها المديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية (DG MARE)، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ويتمثل الغرض الأساسي من المجموعة الإستراتيجية في تعزيز التعاون الوثيق بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات، والبناء على العمل المنجز بالفعل والعمل الجاري واستكماله. واستنادًا إلى ولايتها، تعمل المجموعة الإستراتيجية على تعزيز التفاهم وقدرات التعاون بين أفريقيا وأوروبا من خلال إقامة منصة مشتركة للتبادل والتعلم وخلق رؤية مفيدة مشتركة للقارتَين في مجال المحيطات.

وتسعى إلى زيادة مستوى التفاهم بين القارتَين، وتوسيع نطاق مشاركة المعرفة وبناء القدرات، وزيادة الزخم حول إدارة المحيطات على مستوى القارتَين وعلى مستوى العالم؛ وذلك لتحقيق وتنفيذ تطلعات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وكذلك خطة الأمم المتحدة لعام 2030 والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت سطح الماء).

أهداف المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات:

- تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين (بمشاركة 30 خبيرًا في مناقشات المجموعة العاملة ومسار العمل)، وتحفيز التعاون وإتاحة الفرص التي يمكن أن تحوّل الحوار إلى حسن النية مع ما يرتبط به من تنميتَين اجتماعية واقتصادية وفرص محتملة، تتمحور حول إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المستدام وإستراتيجيات أو مبادرات الأحواض البحرية.
- المساهمة في إعادة صياغة الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات على المستوى القاري وداخل الساحة الدولية، بدءًا من المستوى المؤسسي (الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي) - بما في ذلك الرئاسات المقبلة لمجلس الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، واستكشاف سبل تعزيز العمل الجماعي.
- تحديد مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن توفر قوة دافعة لتعزيز الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات، وتقديم حلول عملية على أرض الواقع، والبناء على نتائج البرامج السابقة والجارية الممولة من الاتحاد الأوروبي والمبادرات الأفريقية بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق في أفريقيا.
- فتح تفكير جديد في السياسات المتعلقة بالمحيطات من خلال استكشاف كل من المواضيع الخلافية التي تعرقل الشراكة حاليًّا والاستشراف الإستراتيجي لخلق رؤية مشتركة للقارتَين بحلول عام 2030، مع مجموعة من المقترحات/المبادرات اللازمة للوصول إلى ذلك.
- ضمان توجيه الدروس المستخلصة من هذا العمل إلى صانعي السياسات والمجتمع الأفريقي الأوروبي الأوسع نطاقًا وربط الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية لتحويل مخرجات الحوار إلى تأثير في السياسات وتنفيذها على أرض الواقع.

تقترح خارطة الطريق المضي قدمًا في تطوير الاقتصاد الأزرق المتجدد على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية وتنفيذ آليات فعالة لإدارة المحيطات بشكل متزامن مساهمةً في تحقيق هذا الهدف. إن الاقتصاد الأزرق المتجدد أكثر تقدميةً من نهج الاقتصاد الأزرق أو الاقتصاد الأزرق المستدام الحالي لأنه يعطي الأولوية لاستعادة وتنشيط النظم الإيكولوجية المائية والبحرية بدلاً من مجرد الحفاظ على حالتها الحالية. وفي حين أن الاقتصاد الأزرق المستدام يركز على الاستخدام المسؤول للموارد المائية والبحرية والحفاظ عليها لضمان توافرها للأجيال القادمة، فإن النهج التجديدي يسعى بنشاط إلى تحسين صحة البيئات ومرونتها من خلال مبادرات ترمم الموائل المتضررة وتعزز التنوع البيولوجي وتخلق تأثيرًا إيجابيًّا صافيًا في النظم الإيكولوجية؛ مما يؤدي في نهاية المطاف إلى اقتصادات ومجتمعات أكثر قوةً ومرونةً، فهي تدرك الحاجة إلى تعزيز الإدارة الفعالة للمحيطات وتلتزم بالاستثمار في الاقتصادات الزرقاء في القارتَين الأفريقية والأوروبية على حد سواء، من خلال شراكة داعمة متبادلة ترتكز على مبادئ الاستدامة، والاستعادة، والتجديد، والمرونة.

وتعتمد خارطة الطريق على الاتجاهات الحالية للمحيطات في معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث واستنزاف الموارد، وتدمج مفاهيم الاستعادة والتجديد والمرونة في الاقتصاد الأزرق وهياكل إدارة المحيطات لدى شركائها من خلال دمجها في إجراءات لتحسين أطر السياسات وممارسات الإدارة والتخطيط الإستراتيجي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال آليات مختلفة مثل الإصلاحات التنظيمية، وحوافز الممارسات المستدامة، والجهود التعاونية مع أصحاب المصلحة، كما يُقر بأهمية تبادل المعرفة ومواءمة السياسات والعمل المشترك لتحقيق أهدافها، كما تهدف إلى تجاوز النماذج التقليدية للمساعدة الإنمائية، والدعوة إلى نهج أكثر إنصافًا وتعاونًا تساهم فيه كل من أفريقيا وأوروبا بالخبرات التقليدية والحلول المبتكرة.

سياق خارطة الطريق

أصدرت المجموعة من خلال التقرير المرحلي للمرحلة الأولى من الإستراتيجية تقريرًا لمنتصف المدة ووحّدت النتائج التي تمخضت عنها السلسلة الأولى من الاجتماعات والبحوث التي عقدتها المجموعة الإستراتيجية. وحدَّد التقرير مجالات التدخل المشتركة ذات الأولوية، ومسارات العمل ذات الأولوية للعمل المحتمل، والتحديات، والفرص، والتوصيات لتعزيز الشراكة بين القارتَين في مجال المحيطات. وناقش تقرير المرحلة الأولى، الذي مهَّد الطريق لخطة العمل (التي يشار إليها أيضًا باسم "خارطة الطريق")، الرؤى والتوصيات الرئيسية، بما في ذلك الأبعاد الإستراتيجية واعتبارات السياسات والتوصيات القابلة للتنفيذ لتعزيز الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.

وتستند خارطة الطريق إلى الأولويات المشتركة ومسارات العمل الرئيسية التي تم تحديدها لتعزيز التعاون بين أفريقيا وأوروبا، في إطار الشراكة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات. وتسلط الخارطة الضوء على الأنشطة التي تساعد على ترجمة الأولويات المحددة إلى مقترحات ومبادرات ملموسة، فضلاً عن مواءمة وتنسيق السياسات من أجل تطوير إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق في أفريقيا وأوروبا. وقد حددت المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات، بعد عملية تشاورية بين أصحاب المصلحة المتعددين، ثلاثة مجالات تدخل ذات أولوية للنهوض بمخرجات سياسات المحيطات والأفكار التحويلية على المدى القصير والطويل: (1) إدارة المحيطات، (2) تقاسم القدرات، (3) التمويل والاستثمار.

وفي إطار سعيها لتعزيز التفاهم وقدرات التعاون بين أفريقيا وأوروبا من خلال صياغة رؤية مشتركة ومفيدة للطرفَين حتى عام 2030 للقارتَين في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، أوصى الفريق الإستراتيجي بإضفاء الطابع الرسمي على الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات.

تتألف الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات من رؤية مشتركة لعلاقة داعمة للطرفَين تركز على تقاسم المنافع على قدم المساواة من خلال عمليات ونتائج شاملة ومنصفة للقارتَين بشأن السياسات والإجراءات المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق. ويجب أن تكون هذه الشراكة مصمَّمة لتيسير تعاون أكثر فعاليةً بين أفريقيا وأوروبا بشأن إدارة المحيطات وقضايا الاقتصاد الأزرق، مع التركيز على الاستدامة، والاستعادة، والتجديد، والمرونة.

ستعزز الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات بيئة من الاحترام المتبادل والتعلم التعاوني، بما يضمن تقاسم فوائد تعزيز إدارة المحيطات والتنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق بطريقة مسؤولة لصالح القارتين والمحيطات، وهي منفعة عامة عالمية.

وتسعى المجموعة الإستراتيجية من خلال خارطة الطريق التي وضعتها إلى معالجة القضايا الخلافية التي تؤثر في الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. وعلى هذا النحو، تدعو المجموعة الإستراتيجية إلى مزيد من التعاون المؤسسي بين أفريقيا وأوروبا بشأن القضايا المتعلقة بالمحيطات والاقتصاد الأزرق، وتقترح إجراءات لتهيئة بيئة مواتية أكثر ملاءمةً لإقامة شراكة قوية بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات.

الأهداف

1. **تهدف المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات إلى ما يلي:** تهدف المجموعة الإستراتيجية إلى تعزيز التفاهم وقدرات التعاون بين أفريقيا وأوروبا من خلال صياغة رؤية مشتركة ومفيدة للطرفين، تأخذ شكل شراكة متينة بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات حتى عام 2030 للقارتين في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.

2. **هدف خارطة الطريق:** توفر خارطة الطريق هذه خطة عمل للسلطات التوجيهية للمجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات، وهي اللجنة العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ من أجل تحقيق الشراكة الأفريقية الأوروبية في مجال المحيطات، التي يتم تيسيرها من خلال مركز B3R-Hub، في إطار ثلاثة مجالات تدخل ذات أولوية: (1) إدارة المحيطات، (2) تقاسم القدرات، (3) التمويل والاستثمار. وتناقش هذه الوثيقة أيضًا خطوات مختلفة لتطوير بيئة مواتية لتيسير استمرار التعاون بين أفريقيا وأوروبا وتنفيذ خارطة الطريق.

3. **هدف الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات:** تطوير رؤية مشتركة لعلاقة داعمة بين الطرفَين تركز على تقاسم المنافع المتبادلة من خلال عمليات شاملة ومنصفة ونتائج ملموسة للقارتَين بشأن السياسات والإجراءات المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق. وينبغي تصميم الإجراءات في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات لتيسير تعاون أكثر فعاليةً بين أفريقيا وأوروبا بشأن قضايا إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، مع التركيز على الاستدامة، والاستعادة، والتجديد، والمرونة. ومن شأن الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات أن تسهم في تعزيز رؤية مشتركة وخارطة طريق لتعاون معزز، فضلاً عن تعزيز قدرات كل من أفريقيا وأوروبا من خلال التبادل المشترك وفهم التحديات الإنمائية الخاصة بكل منهما من أجل تعزيز الإطار الدولي لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد..

الفوائد المشتركة لاعتماد "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات"

- تُعد خارطة الطريق بمثابة أداة لتوسيع نطاق الشراكة بين أفريقيا وأوروبا لتشمل جهات فاعلة جديدة ومتنوعة، وتعميق مجالات التعاون الملموسة؛ بهدف إطلاق العنان للفرص الكامنة وتوسيع نطاق الأنشطة القائمة، فضلاً عن فتح المجال أمام تفكير جديد في مجال السياسات والإجراءات المشتركة المستدامة على المدى الطويل.
- توضح خارطة الطريق أن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق يمثلان مجالاً إستراتيجيًّا للتعاون كان مُهملاً إلى حد كبير -سواء على المستوى متعدد الأطراف أو في إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي- ولكنه مجال لا يزال بالغ الأهمية لتسريع العمل العالمي في مجال المناخ، والتنوع البيولوجي، والتنميتَين الاجتماعية والاقتصادية.
- وتبرهن خارطة الطريق على تأثير المشروع الأول من نوعه، وهو "المشاركة في تصميم منصة مشتركة بين أفريقيا وأوروبا لأصحاب المصلحة المتعددين في أفريقيا وأوروبا مكرسة لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق". كما أنها تدعم إستراتيجية الإرث، وتدل على عدد من المقترحات/ الأنشطة لتوسيع نطاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في مجال المحيطات وإبرازها وتأثيرها السياسي بشكل كبير.
- وتوضح خارطة الطريق كيف أن إنشاء المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية قد حركت عجلة العمل فيما يتعلق بتعميم إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق في الحوار بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وتوفر خارطة الطريق مستودعًا للحلول من أجل إحداث تأثير كبير على المستوى الوطني، وعبر القارات، وعلى المستوى متعدد الأطراف.
- وتبرهن خارطة الطريق على أنه من خلال العمل معًا، يمكن للاتحاد الأوروبي وأفريقيا تطوير وتنفيذ سياسات وممارسات أكثر فعاليةً لضمان صحة وإنتاجية النظم الإيكولوجية للمحيطات على المدى الطويل. ويمكن للتعاون في مجال إدارة المحيطات أن يعزز حفظ الموارد البحرية وإدارتها المستدامة. ويشمل ذلك إدارة مصائد الأسماك، وحفظ التنوع البيولوجي البحري، ومعالجة آثار التلوث وتغير المناخ.
- وتؤكد خارطة الطريق على أن الشراكة القوية في مجال الاقتصاد الأزرق يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي وتخلق فرص عمل في كلتا المنطقتَين. يمكن لهذا التعاون أن يسهل الاستثمارات في قطاعات مثل مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والنقل البحري، والطاقة المتجددة، والسياحة؛ مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتوليد الدخل للمجتمعات المحلية في أفريقيا وأوروبا على حد سواء.
- تسلط خارطة الطريق الضوء على أن المبادرات المشتركة في مجال إدارة المحيطات يمكن أن تعزز الابتكار وتبادل الخبرات بين أوروبا وأفريقيا. ويمكن لهذا التعاون أن يسهل تبادل أفضل الممارسات والتقنيات والبحوث العلمية؛ مما يعزز التعلم المتبادل وبناء القدرات بما يعود بالنفع على القارتَين. وبالاستفادة من خبرات وموارد كل من المنطقتَين، يمكن للمنطقتَين تعزيز فهمهما لديناميكيات المحيطات وتطوير حلول مبتكرة للتحديات المشتركة.
- وتدعم خارطة الطريق أن تعزيز التعاون في مجال إدارة المحيطات يمكن أن يعزز مرونة النظم الإيكولوجية وجهود التكيف مع المناخ في كلتا المنطقتَين. وبالنظر إلى هشاشة المجتمعات الساحلية أمام تأثيرات تغير المناخ مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية المتطرفة، وتحمض المحيطات، فإن العمل التعاوني ضروري لبناء القدرة على التكيف وتخفيف المخاطر. ومن خلال العمل معًا، يمكن لأوروبا وأفريقيا وضع إستراتيجيات قادرة على التكيف مع المناخ وتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات مشتركة أكبر لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.
- تؤكد خارطة الطريق على أن الشراكة الإستراتيجية في مجال إدارة المحيطات يمكن أن تعزز العلاقات الدبلوماسية والجيوسياسية بين أوروبا وأفريقيا، وتعزز الشراكة على الساحة الدولية. ومن خلال الانخراط في مبادرات تعاونية لمواجهة التحديات البحرية المشتركة، يمكن للمنطقتين بناء الثقة وحسن النية؛ مما يمهد الطريق لتعزيز التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك، كما يمكن لهذا التعاون أن يسهم في الاستقرار والأمن الإقليميَّين من خلال تعزيز التعايش البحري السلمي ومنع النزاعات على موارد المحيطات.

الإجراءات الإستراتيجية لهيكلة خارطة الطريق وتنفيذها

هناك العديد من التحديات التي تهدد بعرقلة العلاقات والجهود التعاونية الحالية والمستقبلية بين أفريقيا وأوروبا. وهي تشمل القضايا الخلافية التي تنطوي على إمكانية عرقلة الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات، على حساب التقدم في مجال الاقتصاد المستدام للمحيطات والاقتصاد الأزرق لشعوب القارتَين.

التحديات المشتركة الرئيسية هي (1) ضعف التواصلَين الداخلي والخارجي بين مختلف أصحاب المصلحة وكذلك الممثلين؛ (2) عدم توفير الموارد في الوقت المناسب وبما يتناسب مع نطاق التحديات؛ (3) عدم تزامن تنفيذ مخرجات المشروع مما يسبب إحباط أصحاب المصلحة والشركاء؛ (4) الاختلافات في تحديد أولويات الاحتياجات الإنمائية (على المستوى الإقليمي، والوطني، والقاري)؛ (5) معالجة الوصول غير المتوازن أو غير العادل إلى المشاعات العالمية (موارد المحيطات المشتركة) بقرارات مختلفة؛ (6) المشاركة العادلة لجميع الأطراف المعنية (بما في ذلك النساء، والشباب، والسكان الأصليون، والمجتمعات المحلية)؛ (7) معالجة الفجوات المعرفية والثقافة البحرية (بما في ذلك تلك المتعلقة بتمويل الاقتصاد الأزرق على نحو مستدام)؛ (8) الافتقار إلى البيانات والموارد التكنولوجية اللازمة لوضع السياسات القائمة على البيانات لمواجهة التحديات المعقدة؛ (9) تحديات الأمن البحري.

وللتغلب على التحديات المذكورة أعلاه، والتي تشترك فيها القارتان، فإن إنشاء الشراكة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق وتهيئة بيئة تمكينية مناسبة ضروريان لضمان تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في خارطة الطريق هذه في إطار الشراكة المقترحة. ومن أجل تيسير البيئة التمكينية المناسبة لهيكلة وتنفيذ خارطة الطريق، تم تحديد الإجراءات التالية باعتبارها ضرورية لتيسير الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات وهدفها.

وقد ذُكرت جهات فاعلة محددة، ولكن يمكن لمختلف المديريات العامة للمفوضية الأوروبية وأقسام مفوضيات الاتحاد الأفريقي أن تلعب دورًا في تنفيذ الأنشطة، استنادًا إلى نطاق المحافظ والأولويات ذات الصلة. إن تنفيذ خارطة الطريق ليس حكرًا على المديرية العامة للمفوضية الأوروبية وشعبة الاقتصاد الأزرق في مفوضية الاتحاد الأفريقي، فبالإضافة إلى الجهات الفاعلة المؤسسية، لا بد من الاستعانة بشركاء التنفيذ المباشر على أرض الواقع من جميع الأنواع، بالإضافة إلى المنظمات الدولية، فضلاً عن التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية لأوجه التآزر مع الإجراءات القائمة التي تحقق أهدافًا مماثلة لكل "نشاط" من "الأنشطة" الفردية المحددة في التقرير.

المشاركة في إنتاج وتأصيل مذكرة *تفاهم* وتعاون للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، موقَّعة من قِبَل مفوضيات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي: من شأن التوقيع على مذكرة التفاهم والتعاون أن ييسر وضع رؤية مشتركة للتنمية المستقبلية في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد في القارتَين الأفريقية والأوروبية. ومن شأن ذلك أن يمثل الانطلاقة الرسمية للشراكة بين أفريقيا وأوروبا بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، ويعزز التزام الشركاء بالسعي نحو تحقيق أهدافهم المشتركة، ويصف أهداف وحدود أعمالهم وتدخلاتهم التعاونية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا. وسيعتمد كذلك نهجَ الاقتصاد الأزرق المتجدد، مع الاعتراف بالنهج المبتكر والتقدمي اللازم للتغلب على المشاكل المنتشرة في إطار نهج التنمية المستدامة.

المشاركة في إنشاء مركز أفريقيا-أوروبا للمرونة الزرقاء، والتجديد، والاستعادة (B3R-Hub): سيتمثل دور مركز B3R-Hub في العمل كمنصة للاتصالات والتواصل والترابط؛ والعمل كهيئة وساطة لمختلف أصحاب المصلحة المشاركين في تنمية المحيطات والاقتصاد الأزرق في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا. لن يكون الغرض من مركز B3R-Hub دعم أنشطة التنمية (حيث إن هذا هو تفويض المشاريع والمنظمات الأخرى)، ولكن بدلاً من ذلك توفير التسهيلات والوسائل اللازمة لتمكين التواصل الواضح والفعال؛ ونقاط الاتصال للشركاء الراغبين في التعاون؛ وتسهيل ونشر تبادل أفضل الممارسات من كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بين مختلف أصحاب المصلحة؛ وسيتوسط المركز في حل النزاعات التي قد تنشأ، وقد يكون بمثابة المؤسسة الرسمية (إذا اعتمدها الطرفان) بشأن ممارسات إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق الموصى بها. وسيهدف المركز إلى الدعوة لمفاهيم الاستدامة، والمرونة، والتجديد، واستعادة الاقتصاد الأزرق في جميع أنشطته، وتسهيل التواصل والنقاش الودي والشفاف المستمر بين مختلف الأطراف من أجل تحقيق أولويات تنمية إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد.

وسيساهم مركز أفريقيا-أوروبا B3R-Hub في دعم الشراكة المؤسسية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وتحقيق الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في المحيطات، وتعزيز المبادرات القائمة والمساهمة في ظهور تعاون جديد لاستعادة السواحل والبحار، وكذلك تحسين قدرة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية على الصمود في سياق تغير المناخ المدمّر والآثار البشرية. وكما حددت مجموعة إستراتيجية أفريقيا-أوروبا بشأن إدارة المحيطات، سيتدخل مركز B3R-Hub في ثلاثة مجالات رئيسية للتعاون من أجل تعزيز الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في المحيطات: (1) إدارة المحيطات، (2) تقاسم القدرات، (3) التمويل والاستثمار (انظر أدناه).

وقد اقتُرح بقوة إنشاء مركز أفريقيا-أوروبا للمرونة الزرقاء، والتجديد، والاستعادة (B3R-Hub) لتيسير تنفيذ خارطة الطريق بشكل أفضل، فضلاً عن المساهمة في تطوير بيئة مواتية للتعاون والتآزر المستمر بين أفريقيا وأوروبا. من خلال مركز B3R-Hub لأصحاب المصلحة المتعددين، ستعمل خارطة الطريق على تيسير وتعزيز التعاون بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، وصياغة رؤية مفيدة للطرفَين بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتصالات الاتحاد الأوروبي بشأن الإدارة الدولية للمحيطات والاقتصاد الأزرق المستدام، وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

وينبغي وضع الشروط المرجعية (ToRs) لمركز B3R-Hub بهدف توجيه أعمال وعمليات المركز في تيسير الشراكة الفعالة والتواصل والعلاقات بين الشركاء الأفارقة والأوروبيين المتعددين بشأن مسائل إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. ويمكن للاختصاصات أن تكون بمثابة تفويض لعمليات المنظمة في إطار مجموعة من الأهداف الهيكلية المشتركة، وتتمتع بميزة كبيرة تتمثل في كونها شاملة لجميع القضايا المتعلقة بإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.

المشاركة في إنشاء فريق استشاري أفريقي أوروبي أفريقي-أوروبي مشترك من أجل مركز أفريقيا-أوروبا B3R-Hub والشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات: يوصى بإنشاء لجنة استشارية أفريقية أوروبية (أو فريق عمل) لتقديم المشورة إلى مركز أفريقيا-أوروبا B3R-Hub (وبالتالي لجان الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي) بشأن الموضوعات الهامة المتعلقة بإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. ويتمثل الهدف من هذا الفريق الاستشاري في ضمان أن تكون الأهداف والأنشطة الإنمائية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات قائمة على الأدلة ومصممة باستخدام المبادئ العلمية والاستنتاجات المستندة إلى البيانات. يوصى بإنشاء فريق استشاري يتألف من 12 خبيرًا على الأقل في مختلف مجالات إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق (6 خبراء من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على التوالي)، ويمكن أن يقدم رؤى ذات صلة من خلال الخبرة في المجالات المتخصصة ويساهم في تطوير ابتكارات وآليات جديدة. وسيعمل الفريق الاستشاري كنقطة مركزية لتبادل المعرفة وتقاسم القدرات داخل مركز B3R-Hub، وسيعمل على التواصل مع الخبراء الآخرين وتطوير شبكات مع خبراء آخرين في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات؛ لتسهيل اتخاذ قرارات مستنيرة وإجراءات سريعة عند الضرورة.

تعزيز علاقة العمل بين قسم الاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأفريقي والمديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك في الاتحاد الأوروبي (DG MARE): يقود الاتحاد الأفريقي (AU) القارة في مجال المحيطات والاقتصاد الأزرق، سواء من خلال قيادته أو من خلال تحديد أولويات القارة، كما يتضح من خلال إعلان موروني 2023 للعمل المتعلق بالمحيطات والمناخ في أفريقيا، وكذلك إعلان نيروبي بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل، وهو إحدى نتائج قمة أفريقيا الأولى للمناخ. وعلاوة على ذلك، تقود إدارة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة (ARBE) في الاتحاد الأفريقي الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة البيئية المستدامة والتنمية الزراعية من خلال تعزيز تنمية الاقتصاد الريفي والتحول الزراعي في الدول الأعضاء من خلال دعم اعتماد تدابير، وإستراتيجيات، وسياسات، وبرامج بشأن الزراعة. ويجب أن تقابل هذه القيادة قيادة المجتمع الدولي لرفع مستوى التعاون وتعزيزه وتحقيق تطلعات أفريقيا، كما هو منصوص عليه في إستراتيجية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا (ABES) لعام 2022 التي وضعها الاتحاد الأفريقي والمكتب الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية. وبالتالي، فإن تطوير علاقة قوية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي أمر ضروري لتحقيق الأهداف المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات المتعلقة بإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، في مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ومن شأن تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي، من خلال المديرية العامة للشؤون البحرية في الاتحاد الأوروبي مع قسم الاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأفريقي، أن يؤدي إلى تنسيق أكثر فعاليةً بين شركاء التنمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ذات الصلة (مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها)، والمساهمة في نشر أفضل الممارسات وتبادل المعرفة، والمساهمة في تنفيذ تطوير سياسات الاقتصاد الأزرق والاتفاقيات الدولية (مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف) من خلال مشاريع وبرامج تنموية محددة.

تعزيز تحالف قوي لأصحاب المصلحة بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي (RECs) والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: يعد تطوير الاقتصاد الأزرق فرصة مهمة لتنمية الاقتصادات الوطنية في جميع أنحاء أفريقيا، وبالتالي يتماشى مع أهداف وولايات الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، وكذلك الشراكة بين أفريقيا وأوروبا. إن إنشاء تحالف قوي لأصحاب المصلحة يضم الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمفوضية الأوروبية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يحسّن بشكل كبير من تنفيذ نتائج المشروع على المستويَين الإقليمي والوطني، ويساهم في التعاون الودي في المستقبل، بما في ذلك الشراكات الثنائية، وسيواصل تسهيل مبادرات التنمية الإيجابية في إطار رؤية أفريقية أوروبية مشتركة لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.

إعطاء الأولوية لأنشطة التنمية الشاملة بدلاً من الأنشطة الإنمائية القطاعية أو المنعزلة: ويحدد الاقتصاد الأزرق نهجًا شاملاً للتنمية المستدامة بدلاً من النهج القطاعي أو المنعزل الأكثر تقليديةً. ويختلف هذا النهج الشمولي من حيث إنه يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية المستقبلية لقطاعات متعددة في المحيطات عند تحديد أولويات فرص التنمية، في حين يركز النهج المنعزل على احتياجات قطاع واحد فقط في كل مرة. ويسهّل دمج هذه النظرة الشمولية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات الاستخدامَ الأمثل للموارد من خلال ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال تحديد أولويات الأنشطة الإنمائية التي يتقاطع بعضها مع بعض، وبالتالي تعود بالفائدة على قطاعات متعددة بدلاً من إحداث مفاضلات كبيرة بين قطاع واحد.

النهوض بجدول أعمال بحثي مشترك بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات: وكجزء من مبادرات التنمية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات، ينبغي وضع أجندة بحثية مشتركة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات لمعالجة فجوات المعرفة الرئيسية المحيطة بإدارة المحيطات، والاقتصاد الأزرق، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالمحيطات. ويمكن استخدام جدول أعمال البحوث هذا بعد ذلك لاستكمال وتوجيه مشاريع ومبادرات التنمية لمعالجة الأنشطة ذات الأولوية في إطار خطة العمل. وينطوي جدول الأعمال البحثي أيضًا على إمكانية بناء القدرات لمحو الأمية في مجال المحيطات في جميع أنحاء أفريقيا وأوروبا. ويمكن الاستفادة من جدول الأعمال البحثي عبر القارات من التقدم المحرز من خلال جدول الأعمال البحثي المؤسسي للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في مجال المحيطات.

تعزيز وتنفيذ برامج مشتركة بين أفريقيا وأوروبا لمحو الأمية في المحيطات في القارتَين: إن التثقيف في مجال المحيطات أمر ضروري لفهم الديناميكيات التي تؤثر في مختلف الأنشطة المتعلقة بالمحيطات على مستويات مختلفة من الدقة وكيفية الاستفادة منها. وبالتالي من الضروري وضع برامج مشتركة لمحو الأمية في المحيطات عبر القارتَين، ودعم البرامج الحالية لمحو الأمية في المحيطات حيثما وجدت (مثل برامج الاتحاد الأوروبي)؛ لأن ذلك سيسهل تعزيز تنفيذ نتائج المشاريع الإنمائية من قِبَل أصحاب المصلحة والمشاركين في المشاريع، فضلاً عن ضمان المشاركة الطويلة الأجل في التنمية المتعلقة بالمحيطات بين الجمهور. ويسمح تنفيذ برامج محو الأمية في المحيطات للجمهور باستكشاف المشاريع ذات الصلة بالمحيطات، والأعمال التجارية الزرقاء، وبرامج الاحتضان والتسريع القائمة على المحيطات (سواء أكانت مشاريع ريادية، أم أكاديمية، أم اجتماعية، أم ثقافية)، لاكتساب منظور حول الاحتياجات المتعلقة بالمحيطات، وتسهيل مشاركة الجمهور في مبادرات التنمية حيثما لم يكن بإمكانهم القيام بذلك في السابق. وتشكل برامج محو الأمية في المحيطات أيضًا فرصة لحشد الدعم والتأييد لمبادرات التنمية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات؛ مما يعزز الحاجة إليها والفوائد التي يمكن أن تقدمها على المدى الطويل.

وضع خطة مشتركة بين أفريقيا وأوروبا للتغلب على تحديات السلامة البحرية والأمن البحري، وكذلك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في

أفريقيا: لطالما شكّل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتحديات السلامة والأمن البحري، بما في ذلك القرصنة، تحديًا كبيرًا أعاق تنمية البلدان الساحلية في أفريقيا. وعلى الرغم من أن هذه التحديات مستقلة، إلا أن بعض العوامل الخارجية يمكن أن تتداخل. وبالنظر إلى وجود ما لا يقل عن 15 اتفاقية شراكة مستدامة لمصائد الأسماك (SFPAs) بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية، فإن قضايا الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هي ذات صلة كبيرة بالاتحاد الأوروبي. وتمثل الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات فرصة مثالية لمعالجة هذه المشاكل من خلال رؤيتها المشتركة لإدارة المحيطات وتنمية الاقتصاد الأزرق، وذلك من خلال وضع خطة مشتركة للتغلب على هذه التحديات المعقدة. ويمكن أن يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم لوجستي ومالي كبير بالتعاون الوثيق مع البلدان الساحلية التي تواجه هذه التحديات، والتوسط في التحديات التفاوضية التي قد تنشأ، بين السياقات الأفريقية المختلفة، في جهد مشترك للتغلب عليها. إن وضع حد للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البلدان الساحلية الأفريقية له فوائد للاتحاد الأوروبي أيضًا، حيث قد يؤدي ذلك إلى معالجة الصيد الجائر وحماية البيئة البحرية، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي واستعادته، بما في ذلك الاستخدام المستدام للمحيطات، والبحار، والموارد البحرية.

تنظَّم اجتماعات وورش عمل مشتركة بين أفريقيا وأوروبا مع وكالات وبرامج أخرى لتسهيل التعاون العملي القوي وزيادة النطاق: إن إضفاء الطابع المؤسسي على ورش العمل المشتركة بين أفريقيا وأوروبا مع المنظمات والبرامج الإنمائية الأخرى أمر ضروري كفرصة لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات المتعلقة بتنمية المحيطات والاقتصاد الأزرق. ويمكن للتعرف على وجهات النظر والنهج المختلفة في إدارة المحيطات أن يسهل وضع حلول وسياسات فريدة من نوعها لمعالجة المشاكل المعقدة في القارتَين الأفريقية والأوروبية، كما يمكن أن تكون حلقات العمل هذه فرصة للتعاون، والتكامل، ودعم مشاريع التنمية لتسهيل تحسين تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المشتركة. ويوصى بإنشاء وإضفاء الطابع المؤسسي على قمة وزارية أفريقية أوروبية حول إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق في إطار الشراكة الأفريقية الأوروبية للمحيطات، على أن تضم وزراء أو ممثلين وطنيين معينين رفيعي المستوى، على أن تجتمع كل سنتَين لاستعراض التقدم المحرز وتبادل الحلول الإنمائية بين الشركاء وأصحاب المصلحة. ومن خلال القيام بذلك، يمكن لأفريقيا وأوروبا أن تجمعا قادة من القارتَين لرفع المستويَين السياسي والمالي فيما يتصل بالمحيط. ويمكن دعم المؤتمر الوزاري من خلال عمل المجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية بشأن إدارة المحيطات، وهو الفريق الاستشاري لمحور أفريقيا-أوروبا B3R، للنهوض بالأولويات القارية والبحث عن عوامل مشتركة وحشد نهج فريق أوروبا وفريق أفريقيا لصالح الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات.

مجالات التدخلات ذات الأولوية

وقد وضعت "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات" على ثلاثة مجالات تدخّل ذات أولوية:

1. إدارة المحيطات
2. تقاسم القدرات
3. التمويل والاستثمار

التدخل 1

إدارة المحيطات

يؤكد الاعتراف العالمي بأهمية المحيطات بالنسبة إلى التنمية المستدامة، والتجارة، وفرص العمل، وتوليد الإيرادات، والمشهد الجيوسياسي الحالي، على الحاجة إلى نُهُج فعالة ومتماسكة لإدارة المحيطات. لم تتم الاستفادة من إدارة المحيطات بما فيه الكفاية باعتبارها وسيلة هامة يمكن من خلالها النهوض بالتنمية المستدامة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية. إن إمكانات الإدارة الفعالة والمتسقة للمحيطات مهمة في سياق العلاقات بين أفريقيا وأوروبا؛ لأنها يمكن أن تسهل تعزيز التجارة، والعلاقات الدبلوماسية، والفرص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على نطاقات مختلفة.

وفي ظل الأوقات غير المسبوقة التي تدعو إلى الوحدة والتضامن وتعزيز تعددية الأطراف والشراكات المربحة للجميع، تمثل اتفاقية ساموا الجديدة نهجًا جماعيًّا لمعالجة بعض أكبر التحديات في عصرنا - من تغير المناخ، وإدارة المحيطات، والهجرة، والصحة إلى السلام والأمن. ومتابعةً لاتفاقية كوتونو، تجمع الاتفاقية 79 دولة من دول أفريقيا، والكاريبي، والمحيط الهادئ، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول الأولويات والمصالح المشتركة. وبفضل تحديثه الأخير، يوفر النص أساسًا مشتركًا لتعزيز التعاون في مجال القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وإطار عمل لتحسين تجهيز دول أفريقيا، والكاريبي، والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات الرئيسية المتنامية. تم تصميم البروتوكول الأفريقي ضمن اتفاقية ساموا لتلبية الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان الأفريقية ضمن مجموعة دول أفريقيا، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادئ. ويركز على تعزيز التعاون في مجالات مثل التكيف مع تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والإدارة. ويهدف البروتوكول إلى تعزيز القدرة على المرونة في مواجهة الكوارث الطبيعية، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ولأول مرة يعترف الطرفان رسميًّا في النص بالدور الأساسي للمحيطات في الحياة على الأرض والتنمية المستدامة والأمن الغذائي، ويلتزمان بتعزيز الاقتصاد الأزرق ومضاعفة جهودهما لحماية المحيطات من الضغوط المختلفة التي تواجهها. ويعزز الطرفان بالفعل الحوار والتعاون بشأن جميع جوانب إدارة المحيطات، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتعدين في قاع البحار، ومصائد الأسماك، والتلوث البحري، والبحث، والتطوير. وعلاوة على ذلك، تُعَدّ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مثالاً بارزًا على إدراك الأهمية المتزايدة لأفريقيا كشريك إستراتيجي لأوروبا في مجالات مثل التجارة والاستثمار والأمن في المحيطات، كما أنها تمثل فرصة فريدة لزيادة التعاون فيما يتعلق بإدارة المحيطات لتسهيل التجارة والتكامل الاقتصادي بين أفريقيا وأوروبا.

ينطوي التعاون والتآزر في مجال إدارة المحيطات على فرصة إستراتيجية لكل من أفريقيا وأوروبا للتقدم بجوانب مختلفة من جدول أعمال التنمية المستدامة. إن ميزان القوى العالمي الحالي متعدد الأقطاب مليء بفرص التعاون، حيث يمكن لأفريقيا أن تمارس نفوذها وتستخدم قوتها الناعمة للنهوض بأجندات السياسة الخارجية من خلال شراكاتها العديدة مع شركائها التقليديين، مثل الاتحاد الأوروبي. ومن خلال موقف مشترك وفهم مشترك للمعاهدات العالمية التي يجري التفاوض بشأنها، و/أو التصديق عليها، و/أو تنفيذها، يمكن للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات أن تسهّل زيادة عدد التصديقات لضمان تفعيل الاتفاقيات الدولية الرئيسية، وكذلك المساهمة بشكل إيجابي في العمليات المتعددة الأطراف الجارية. ومن الأمثلة على ذلك المعاهدة العالمية للبلاستيك، واتفاقية التنوع البيولوجي في البحار والمحيطات، وإطار عمل كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وإعانات منظمة التجارة العالمية لمصائد الأسماك، واللوائح المتعلقة بالتعدين في أعماق البحار، ومؤتمرات الأطراف المعنية بالمناخ والتنوع البيولوجي، والقمة السابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (UNOC3) المقرر عقده في عام 2025. وبناءً على التعاون الفعال في سياق اتفاقية ساموا، فإن مواءمة الأطر الأخرى مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك الأطر الدولية، توفر فرصة إستراتيجية للتركيز على الإدارة، المرتبطة باستعراض منتصف المدة لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، وآخر قمة لأهداف التنمية المستدامة التي عقدتها الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي لم تتحقق، وعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي (2021-2030)، وخارطة طريق عقد المحيطات في أفريقيا، بالإضافة إلى الدورة التالية لسياسة الاتحاد الأوروبي وبرمجته التي تبدأ في عام 2024 وخطة الاتحاد الأفريقي العشرية الثانية لتنفيذ جدول أعمال 2063.

وتوفر الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات إمكانات كبيرة للنجاح الدبلوماسي في التفاوض على دعم دولي إضافي للاتفاقيات والمعاهدات متعددة الأطراف، من خلال فرص التعاون في المجالات التي سبق تحديدها كأولويات إنمائية مشتركة، مثل إدارة المحيطات. وقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 40 مليون يورو لدعم التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي في المحيطات في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات في يونيو 2025. وبالنظر إلى أنه لن يتم الإفراج عن هذا التمويل إلا في أوائل عام 2025، فإن الشراكة المقترحة توفر فرصة لتيسير تقديم دعم أكثر سلاسةً وسرعةً للتصديق على الاتفاقية؛ نظرًا إلى صغر الفترة الفاصلة بين صرف المبلغ ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات. ومن خلال الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات، يمكن للقارتَين تيسير بذل جهد مشترك على المستوى المتعدد الأطراف لمعالجة المسؤولية الجماعية فيما يتعلق بحالة المحيطات وتعزيز الإدارة الدولية للمحيطات. ومن شأن وضع رؤية مشتركة بشأن إدارة المحيطات ومواءمة السياسات (على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية) أن ييسر تحقيق تأثير أكبر عبر القارات والعالم من حيث حماية موارد وخدمات المحيطات، وتنظيمها، وإدارتها على النحو الأمثل. ومن شأن ذلك أيضًا أن يعيد تأكيد الرسالة التي مفادها أن أفريقيا وأوروبا متحدتان بشأن إدارة المحيطات واستخدامها المستدام.

تختلف المواقف بشأن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية باختلاف البلدان الأفريقية والأوروبية. ومع ذلك، يمكن الاستفادة من القيادة القوية لحشد الدعم للتصديق على المعاهدات الدولية وتطوير شراكة طويلة الأمد بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات. وقد أظهرت رئاسة الاتحاد الأفريقي لعام 2023 لجزر القمر، وهي دولة جزرية صغيرة نامية، والحركة الأخيرة التي تقودها أفريقيا نحو اقتصاد أزرق متجدد في أعقاب إعلانات موروني، ونيروبي، وطنجة قيادة أفريقية قوية في مجال إدارة المحيطات. ومن مصلحة الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات الاستفادة من قيادة القارة الأفريقية، بالإضافة إلى القيادة المستمرة من أوروبا والمؤسسات المرتبطة بها في مجال الاقتصاد الأزرق لتعبئة الموارد المالية والاستثمارات، وتقديم التوجيه والمشورة الإستراتيجية بشأن السياسات والبرامج والمبادرات، من أجل وضع رؤية مشتركة بشأن إدارة المحيطات وتطوير اقتصاد أزرق إيجابي بين الطبيعة، والمناخ، والناس. وتوفر مشاركة الاتحاد الأوروبي في الفعاليات الدبلوماسية رفيعة المستوى مثل منتديات الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا سبلاً عملية للتفاوض، والمواءمة، وتعميق نطاق التعاون بين أفريقيا وأوروبا؛ وذلك من أجل تحقيق اقتصاد أزرق متجدد مشترك، فضلاً عن تأمين شراكات والتزامات من الاتحاد الأوروبي. ويمكن للزخم والجاذبية الحاليَّين اللذَين أنشأهما القادة الأفارقة لبناء أوجه التآزر المباشر والشراكات العملية المنحى مع أوروبا (مثل إعلانات موروني، ونيروبي، وطنجة بشأن تغير المناخ، ومبادرة السور الأزرق العظيم، ومبادرة COST-Action، وبرنامج التعاون بين أفريقيا وأوروبا في جنوب شرق أوروبا

والاتحاد الأوروبي، وبرنامج عقد الأمم المتحدة للمحيطات، وغيرها) أن يلعب دورًا فعالاً في ترجمة الشراكة بين أفريقيا وأوروبا إلى عمل طموح وتأثير على أرض الواقع، من خلال برامج التنمية الموجهة التي تستهدف احتياجات تنموية مشتركة محددة.

إن تطوير مَثَل أعلى مشترك لإدارة المحيطات، إذا ما تم السعي إليه بنِيَّة صادقة وتنفيذ عادل بين البلدان وداخلها، يمكن أن يوفر مساحة مشتركة لبناء السلام والأمن ورؤية منصفة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات على المدى الطويل. يمكن لأفريقيا وأوروبا العمل معًا كشركاء في إدارة المحيطات والسعي نحو اقتصاد أزرق مستدام عادل ومنصف لصالح الناس والكوكب.

ومن المقترح أن الأنشطة التالية هي جزء لا يتجزأ من "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات" في إطار مجال التدخل الخاص بإدارة المحيطات:

النشاط 1.1 دعم التنسيق المشترك بين الوكالات في أفريقيا وأوروبا من خلال وضع برامج كبيرة وطويلة الأجل وذات تأثير كبير

توفر المشاريع كبيرة الحجم إمكانية إحداث تأثير كبير من حيث التنمية المستدامة للمجتمعات في جميع أنحاء أفريقيا وأوروبا. ومن المرجح أن يتم ضمان نجاح المشاريع الإنمائية واسعة النطاق على المدى الطويل بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة، حيث يتيح ذلك توفير قدر أكبر من الموارد (المالية، والمعرفة، والخبرة، والقدرة التقنية) التي يمكن الحصول عليها وتوجيهها لتلبية حاجة إنمائية، ويضمن قدرًا من المساءلة بين المنظمات الشريكة عن التنفيذ الناجح للمشروع المعني. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من تنسيق الجهود بين الوكالات والمنظمات المتعددة في نشر وتنفيذ أفضل الممارسات والتطورات الأخيرة في الوقت المناسب على نطاق أوسع (مما يؤدي إلى وجود نهج إنمائي متكامل)، فضلاً عن توفير ثقة متزايدة لجذب مساهمة الجهات المانحة. ويرتكز هذا النشاط على البناء على التقدم المحرز في برامج التنمية السابقة والحالية (مثل برامج المحيطات الإقليمية في إطار آلية محفظة المبادرة الوطنية للتنمية المتكاملة في أفريقيا - أوروبا العالمية) وتعزيز العلاقات بين المؤسسات الإنمائية القائمة لتحقيق تأثير أكبر ونطاق أوسع من خلال تطوير مشاريع طموحة واسعة النطاق من خلال تقاسم الموارد والتعاون الناجح.

النشاط 1.1	**دعم التنسيق المشترك بين الوكالات في أفريقيا وأوروبا من خلال وضع برامج كبيرة وطويلة الأجل وذات تأثير كبير**	الأولوية: عالية
مجال التدخل الرئيسي	إدارة المحيطات	
الهدف (الأهداف)	1. تيسير تعزيز التنسيق، والتواصل، والتعاون بين الوكالات المؤسسية والإنمائية. 2. تسخير أوجه التآزر بين الوكالات لتطوير برامج واسعة النطاق. 3. جذب تمويل المانحين من خلال شراكات المشاريع الناجحة بين وكالات التنمية.	
وصف الأنشطة	يتمثل الهدف من هذا النشاط في التنفيذ الناجح للمشاريع والبرامج التي تنطوي على جهود منسقة بين عدة منظمات إنمائية لضمان تنفيذ المشاريع. وتشمل الأمثلة على ذلك دعم المشاريع المتعلقة بإجراءات الإدارة المشتركة للمحيطات في أعالي البحار والمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (معاهدة التنوع البيولوجي)، مثل زيادة تنفيذ إجراءات الحفظ الفعالة للإدارة القائمة على المناطق، بما في ذلك إنشاء شبكات المناطق البحرية المحمية ودعم المناطق البحرية المحمية المدارة محليًا وممرات المحيطات للسماح للثدييات البحرية بتجنب التلوث الضوضائي في عمود الماء. يمكن أيضًا استخدام الشبكة التعاونية للوكالات الإنمائية لتنفيذ حركات الاستدامة في بلدان متعددة، مثل إزالة الكربون من الشحن البحري، والانتقال إلى ممارسات الاقتصاد الدائري بشكل أكبر، ومعالجة التلوث (مثل البلاستيك البحري والقمامة). يمكن تيسير دعم التنسيق بين وكالات التنمية المتعددة من خلال: • اتفاقيات التعاون المتعدد الأطراف بين شركاء التنمية ومنسقي البرامج التي توضح بالتفصيل بيان مهمة مشتركة (مثل مذكرة التفاهم) وأدوار كل منظمة شريكة، بالنسبة إلى مشاريع التنمية الفردية. • تنفيذ بروتوكولات اتصال محددة ومنصات اتصال خاصة بكل مشروع لتعزيز الشفافية وتمكين التواصل بين المنظمات. قد يشمل ذلك إنشاء نقاط اتصال معروفة داخل منظمات التنمية المختلفة. • تسهيل حركة الموارد بين الشركاء، إلى المواقع التي تشتد فيها الحاجة إليها (بما في ذلك بين الشركاء الذين لم يبرموا اتفاقية تعاون متعددة الأطراف على وجه التحديد). • وضع نظام شفاف للمحاسبة على نفقات الموارد المشتركة. • تعزيز الرصد والإبلاغ لتحسين تتبع التقدم المحرز في المشاريع وتجنب ازدواجية الجهود البحثية (قد يكون ذلك مفيدًا بشكل خاص لجذب التمويل من الجهات المانحة وتعزيز ثقة المانحين).	
	• وضع قاعدة بيانات شاملة، وكاملة، وشفافة تفهرس جميع المنظمات الشريكة لأي مشروع واحد، بالإضافة إلى التقدم المحرز في المشروع. وهذا يسمح للمؤسسات الأخرى بتقديم المساعدة عندما تكون لديها القدرة على فعل ذلك.	
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية التابعة للاتحاد الأفريقي، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي	
فترة التنفيذ	2024 – 2030	

النشاط 1.2 تبادل أفضل الممارسات للتفاوض والدعم من أجل التنفيذ الفعال للمعاهدات والاتفاقيات الدولية وأهداف الاستدامة

يتيح حجم الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات الفرصة لتبادل المعرفة بين أوروبا وأفريقيا، وكذلك بين البلدان داخل القارتَين. ويُعَدّ تسخير هذه الإمكانات أمرًا أساسيًّا لتعزيز الشراكة بين أفريقيا وأوروبا، وكذلك التنفيذ الفعال لخطط التنمية متعددة الجنسيات، ولا سيما خطة عقد أفريقيا للمحيطات، والمعاهدات الدولية وأهداف الاستدامة، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية، والمعاهدة العالمية للتلوث البلاستيكي بمجرد اعتمادها، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الهدف 15/14 بشأن (الصكوك/التشريعات وضمان تطور قطاعات الإنتاج بأقل تأثير في التنوع البيولوجي)، والهدف 1 بشأن (تخطيط الحيز البحري، وهذا يرتبط بالهدف 2.2)، والغاية 10 بشأن (المناظر البحرية الإنتاجية) والغاية 23، الفرع جيم بشأن (الإنصاف) كهدف مشترك مستعرض لأهداف الشراكة بين أفريقيا وأوروبا. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل المعرفة في هذا السياق في سياسة إدارة المحيطات، بحيث توضح أفضل الممارسات لتنفيذ هذه البرامج موضع التنفيذ، وبحيث تُستخدم أفضل النُّهج المثلى للسياقات الإنمائية المتنوعة (والفريدة في كثير من الأحيان) في جميع أنحاء أفريقيا.

ينبغي أن يضع دعم التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي في الاعتبار المناطق الاقتصادية الوطنية. على سبيل المثال، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تتيح مبادرة WestMED فرصة للجمع بين البرتغال، وإسبانيا، وفرنسا، ومالطا، وإيطاليا، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا لتسريع التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما في ظل رئاسة موريتانيا للاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال رفع مستوى هذه المبادرة سياسيًّا. وقد التزم الاتحاد الأوروبي بتقديم 40 مليون يورو لدعم التصديق على اتفاقية معاهدة أعالي البحار؛ بهدف دخول المعاهدة حيز النفاذ بحلول مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات في يونيو 2025. وبالنظر إلى أنه لن يتم الإفراج عن هذا التمويل إلا في أوائل عام 2025، فإن الشراكة المقترحة توفر فرصة لتيسير تقديم دعم أكثر سلاسةً وسرعةً للتصديق على الاتفاقية؛ نظرًا إلى صغر الفترة الفاصلة بين صرف المبلغ ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات. يتماشى هذا إلى حد كبير مع مفوضية الاتحاد الأفريقي الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ في نفس الوقت الذي يوزع فيه الصرف المرتبط بمراجعة الإطار المالي المتعدد السنوات للاتحاد الأوروبي للسنوات 2021-2027 الذي يخضع حاليًّا للتقييم. ويمكن الاستفادة من ذلك في تسريع عملية التصديق، ويمكن للإجراءات المُتخذة في إطار هذا النشاط أن تزود البلدان بالمزيد من المعلومات الضرورية وأمثلة الممارسات الفعالة والثقة لتسريع عملية التصديق.

وفيما يتعلق بالمعاهدة العالمية للبلاستيك، لا تزال المفاوضات جارية لوضع صك دولي ملزم قانونًا بشأن الحد من التلوث البلاستيكي في البيئة البحرية والقضاء عليه. وقد دعا المؤتمر الوزاري الأفريقي التاسع عشر المعني بالبيئة الذي عُقد في 16 أغسطس 2023، وزراء البيئة الأفارقة الـ 54 إلى حث الدول الأعضاء على اعتماد خطة تقدمية تدعم الأهداف الطموحة نحو معاهدة عالمية قوية بشأن البلاستيك. وفي أفريقيا، أقرت 34 حكومة أفريقية قانونًا يحظر المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام، كما نفذت أو أقرت قانونًا بقصد التنفيذ. ومن شأن التعاون بين أوروبا وأفريقيا في التصديق على المعاهدة العالمية للبلاستيك وتنفيذها أن ينطوي على جهد منسق وتعاوني لمعالجة التلوث البلاستيكي على نطاق واسع.

إن أفريقيا هي أكثر من سيكسب من التنفيذ الطموح لهذه البرامج الدولية، وأكثر من سيخسر إذا ظلت أعالي البحار مجانية للجميع، واتبعت نهج "العمل كالمعتاد".

النشاط 1.2	**مشاركة أفضل الممارسات للتفاوض والدعم من أجل التنفيذ الفعال للمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، وأهداف الاستدامة**	الأولوية: متوسطة
مجال التدخل الرئيسي	إدارة المحيطات	
الهدف (الأهداف)	1. توفير منصة للتواصل والاتصالات لمشاركة أفضل الممارسات في السياقات الفريدة في أفريقيا. 2. تيسير تنفيذ أفضل الممارسات لأهداف التنمية.	
وصف الأنشطة	يتمثل الهدف من هذا النشاط في تيسير تبادل ومشاركة أفضل الممارسات، مثل أساليب التفاوض، وبروتوكولات التنسيق، ومسارات التنفيذ المختلفة؛ للتمكين من التنفيذ الفعال لخطط التنمية الدولية وتحقيق أهداف الاستدامة. وتشمل الأمثلة على الأهداف الإنمائية الدولية تنفيذ خطة عقد المحيطات في أفريقيا (يتوافق الكثير من أهدافها مع أهداف الشراكة بين أفريقيا وأوروبا)، والتصديق على معاهدة أعالي البحار في أفريقيا، ودعم التحول إلى الاقتصاد الدائري، ومعالجة التلوث البلاستيكي من خلال المعاهدة العالمية للبلاستيك، وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للاستدامة. ويشمل تيسير تبادل أفضل الممارسات لتنفيذ هذه المعاهدات الدولية ما يلي: • إعداد منصة لنشر ومشاركة أفضل ممارسات التفاوض والتنفيذ لمختلف المعاهدات والأهداف الدولية وتبادلها. • إعداد مجموعات من بروتوكولات التنفيذ لسياقات التنمية المتشابهة في جميع أنحاء أفريقيا، والتي يمكن استدعاؤها دون الحاجة إلى استشارة خارجية. • إنشاء شبكة من المهنيين ذوي الخبرة لتوجيه التنفيذ الدقيق لأفضل الممارسات في السياقات الأفريقية الفريدة. • تحديد مواقع تنفيذ القرارات المختلفة لاختبار مناهج التنفيذ الجديدة، وتقييم أثر التغييرات المنفذة في إطار المعاهدات والأهداف الدولية المختلفة. • دعم إعداد التقارير ورصد التغييرات المنفذة لتتبع التقدم المحرز، بحيث يمكن مشاركتها وتحديد ممارسات العمل. • إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل المعرفة ودمجها في السياسات الوطنية والإقليمية. • يمكن لأفريقيا وأوروبا العمل بشكل جماعي لتحديد وإعداد مقترح مشترك لإنشاء مناطق بحرية محمية للحفاظ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. • يمكن أن تؤدي حملات الاتصال التعاونية إلى رفع مستوى الوعي العامّ بأهمية التنوع البيولوجي البحري ومعاهدة أعالي البحار، مع رفع مستوى أهمية المعاهدة من الناحية السياسية (من بين أمور أخرى). • تحديد عدد محدود من الإجراءات المشتركة بين أفريقيا وأوروبا للتصديق على المعاهدة العالمية للبلاستيك وتنفيذها، مثل الدعوة المشتركة لاعتماد المعاهدة في المحافل الدولية، مع التأكيد على المسؤولية المشتركة في التصدي للتلوث البلاستيكي. • تنظيم حملات توعية مشتركة من خلال حشد المبادرات الشعبية الرائدة الحالية يمكن أن تظهر إمكانية التعاون عبر القارات للتصديق على المعاهدة العالمية للبلاستيك، كما أن هناك حاجة إلى فهم أفضل للاستخدام التاريخي للبلاستيك في المناطق الساحلية الأفريقية وصِلَته بالتلوث البري. • يمكن للحوارات الدبلوماسية المنتظمة بين البلدان الأوروبية والأفريقية أن تساعد في مواءمة المواقف بشأن المعاهدة العالمية للبلاستيك، وبالتالي تسليط الضوء على فرص التعاون، مثل مواءمة السياسات واللوائح الوطنية مع أهداف ومبادئ المعاهدة العالمية للبلاستيك التي يمكن أن تخلق نهجًا أكثر تماسكًا وفعاليةً.	

المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي، وبرامج التنمية الإقليمية الأخرى، والحكومات الوطنية والبرامج الإنمائية
فترة التنفيذ	2030 – 2024

النشاط 1.3 تبادل النهج الفعالة لتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأزرق الوطنية

لا يزال الاقتصاد الأزرق مفهومًا جديدًا نسبيًّا حيث يعمل العديد من الاقتصادات والأنظمة الوطنية بطريقة القطاعات التقليدية. ويتطلب تطوير الاقتصاد الأزرق المستدام والمتجدد والانتقال من إجراءات التشغيل التقليدية إلى تلك التي تتماشى مع الركائز الأساسية لنهج الاقتصاد الأزرق المتجدد (الاستدامة، والاستعادة، والتجديد، والمرونة) استخدام المعرفة المتخصصة بشأن الممارسات والنُّهج الفعالة. وقد وضعت بعض البلدان بالفعل إستراتيجيات أو جداول أعمال وطنية للاقتصاد الأزرق لتسهيل هذا الانتقال في مواءمته مع أهداف التنمية الوطنية. فعلى سبيل المثال، تُعد مبادرة WestMED بمثابة مرجع للبلدان المعنية (الجزائر، وفرنسا، وإيطاليا، وليبيا، ومالطا، وموريتانيا، والمغرب، والبرتغال، وإسبانيا، وتونس) للنهوض بإستراتيجيات الاقتصاد الأزرق، ويمكن تكرارها في مناطق إضافية لإشراك بلدان أخرى ملتزمة بالعمل على إنشاء اقتصاد أزرق أكثر ذكاءً ومرونةً. إن تطوير اقتصاد أزرق شامل، ومستدام، ومتجدد في جميع أنحاء أفريقيا وأوروبا هو هدف إنمائي متكامل للشراكة بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات ويتماشى مع العديد من الأهداف الإنمائية الدولية (مثل تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: الحياة تحت الماء، وخطة 2063، وإستراتيجيات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي للاقتصاد الأزرق)، ولكنه يتجاوز النموذج الحالي للإدارة القطاعية التي غالبًا ما تُرى في نُهج الاقتصاد الأزرق والتخطيط العادي. في أفريقيا، إلى جانب الإستراتيجية القارية، التي تتسم بطبيعتها الاستخراجية إلى حد كبير، هناك أيضًا أكثر من 8 إستراتيجيات للاقتصاد الأزرق للجماعات الاقتصادية الإقليمية، لا يزال الكثير منها يركز على نموذج قائم على استخراج الموارد. وبالنظر إلى أن العديد من البلدان الأفريقية موقِّعة على العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، فإن هناك ضغوطًا متضاربة ومتداخلة من الإستراتيجيات على مستوى القارة والجماعات الاقتصادية الإقليمية لإرشاد الدول. وبالتالي، من الضروري تيسير تبادل المعارف المتعلقة بأفضل الممارسات لتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق في مختلف السياقات دون الوطنية، وتحسين الإدارة المشتركة لموارد المحيطات العابرة للحدود، وضمان أن تكون الدول قادرة بشكل أوضح على توجيه نهج الاقتصاد الأزرق الوطني بما يتماشى مع التزاماتها الإقليمية، ولكن بطريقة أقل استخلاصًا تستوعب بشكل أكثر كفاءةً العناصر المتجددة والمستدامة للاقتصاد الأزرق الضرورية للاستمرارية الاقتصادية على المدى الطويل.

النشاط 1.3	**تبادل النهج الفعالة لتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأزرق الوطنية**	الأولوية: متوسطة
مجال التدخل الرئيسي	إدارة المحيطات	
الهدف (الأهداف)	1. توفير منصة للتواصل والاتصالات لتبادل أفضل الممارسات لتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق المستدام. 2. تيسير تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق المستدام. 3. مواءمة الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق مع النُّهج الإقليمية والقارية.	
وصف الأنشطة	الهدف من هذا النشاط هو تيسير تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق بحيث يمكن تنفيذ الإستراتيجيات المحلية للاقتصاد الأزرق على النحو الأمثل في السياق المحلي.	

	وحيثما تختلف أهداف الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق بعضها عن بعض، يمكن تحديد أهداف إنمائية محددة يمكن من خلالها تحديد أفضل ممارسات التنفيذ اللاحقة لتنفيذها في سياقات التنمية الوطنية المختلفة. ويسعى نشاط التدخل هذا إلى تسهيل تطوير إستراتيجيات الاقتصاد الأزرق في الدول التي لم تتطور بعدُ، بحيث يمكن تحقيق الأهداف المشتركة للاقتصاد الأزرق (الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية) في سياقات التنمية الوطنية الفريدة. ويشمل ذلك تفريغ كيفية تقاطع الاقتصاد الأزرق عبر قطاعات مختلفة، بما في ذلك الأمن الغذائي، أو التحول في مجال الطاقة، أو كيف يمكن لأسواق الكربون أن تساعد في مواءمة آلية الاتحاد الأوروبي لضبط حدود الكربون مع إعلان نيروبي. ولضمان تحقيق هذه الأهداف على نطاق واسع عبر القارتَين الأفريقية والأوروبية، يجب أن تتماشى الإستراتيجيات الوطنية الأفريقية مع ضرورات تنمية إستراتيجية الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الأزرق مع الحفاظ على التجدد والمرونة، وأن تتماشى أيضًا مع فكر الاتحاد الأوروبي للاقتصاد الأزرق المستدام. ويمكن تيسير أهداف نشاط هذا التدخل من خلال: • إعداد منصات لنشر ومشاركة أفضل ممارسات التنفيذ لمختلف الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق، عبر القطاعَين العام والخاص على حد سواء. • تيسير مشاركة القطاع الخاص بحيث يمكن نشر المعرفة بأفضل الممارسات إلى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وتحفيز الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق المستدام. • إعداد مجموعات من بروتوكولات التنفيذ لسياقات التنمية المتشابهة في جميع أنحاء أفريقيا، والتي يمكن استدعاؤها دون الحاجة إلى استشارة خارجية. • إنشاء شبكة من المهنيين ذوي الخبرة لتوجيه التنفيذ الدقيق لأفضل الممارسات في السياقات الأفريقية الفريدة. • دعم إعداد التقارير ورصد التغييرات المنفذة لتتبع التقدم المحرز بحيث يمكن مشاركة التقدم المحرز وتحديد ممارسات العمل. • إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل المعرفة ودمجها في السياسات الوطنية والإقليمية. • مواءمة الإستراتيجيات الوطنية الحالية والمتطورة للاقتصاد الأزرق مع تلك الموجودة في قرارات أكبر مثل الإستراتيجيات الإقليمية والقارية، وتحديدًا إستراتيجية الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك مواءمة السياسات الوطنية لتتماشى مع الأهداف الإنمائية الإقليمية والقارية.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الدولي للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية التابعة للاتحاد الأفريقي - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الأفريقي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي، وبرامج التنمية الإقليمية الأخرى، والحكومات الوطنية وبرامج التنمية
فترة التنفيذ	2024 – 2030

النشاط 1.4 تعزيز شفافية مصايد الأسماك والتقاسم العادل للمنافع

لا تزال إدارة مصائد الأسماك مسألة معقدة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل المترابطة (الطبيعة الدولية لمصائد الأسماك، وهي الموارد المشتركة والعابرة للحدود، والصيد الجائر، والتدخل غير القانوني للسفن في المناطق الاقتصادية الخالصة، والتقدم التكنولوجي، والمصالح الاقتصادية، والأثر البيئي، والافتقار إلى القدرة على الإنفاذ، وتغير المناخ). وعلى هذا النحو، فإن تعزيز قدرة الدول الأفريقية والأوروبية في مجال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك أمر مهم من الناحية الإستراتيجية للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات. ولتحقيق الفوائد الكاملة لمصائد الأسماك الأفريقية، حُددت جميع المجالات المواضيعية التالية كإجراءات ذات أولوية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات: (1) تيسير زيادة الشفافية في نظم ونهج إدارة مصائد الأسماك (مثلاً من خلال دمج مبادرة الشفافية في مصائد الأسماك)، (2) تيسير إصدار الشهادات للموارد السمكية (مثلاً من خلال مجلس الإشراف البحري)، (3) تعزيز إمكانية التتبع في جميع سلاسل القيمة في مصائد الأسماك، (4) المساهمة في مكافحة أنشطة الصيد غير المشروع مع زيادة جمع البيانات والمعارف حول الأرصدة السمكية، (5) معالجة الإعانات الضارة لمصائد الأسماك، (6) تعزيز اتفاقات مصائد الأسماك المتوازنة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية، (7) دعم جمع البيانات عن موارد مصائد الأسماك العابرة للحدود. ويمكن أن يضمن التعاون والتنسيق بين أفريقيا وأوروبا في هذه المجالات الموضوعية الإدارة المثلى لمصائد الأسماك الأفريقية العابرة للحدود ويؤدي إلى تقاسم المنافع بشكل عادل لكل من يعتمد على تلك الموارد.

النشاط 1.4	**تبادل النهج الفعالة لتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأزرق الوطنية**	الأولوية: عالية
مجال التدخل الرئيسي	إدارة المحيطات	
الهدف (الأهداف)	1. تعزيز شفافية نظم ونهج إدارة مصائد الأسماك. 2. تعزيز إمكانية التتبع عبر سلاسل القيمة السمكية. 3. تعزيز اعتماد الموارد السمكية وفقًا للمعايير الدولية للإدارة المستدامة. 4. تيسير تحسين إدارة مصائد الأسماك من خلال جمع البيانات والمعرفة واستخدامها بشكل أقوى. 5. معالجة الإعانات الضارة المقدمة لمصائد الأسماك، وتعزيز اتفاقات مصائد الأسماك المتساوية بين المجموعات الإقليمية	
وصف الأنشطة	يتمثل الهدف من هذا النشاط في تيسير تحسين إدارة مصائد الأسماك من خلال تعزيز الشفافية ضمن نظم إدارة مصائد الأسماك القائمة، وتحسين إمكانية تتبع الموارد السمكية، وإصدار الشهادات الخاصة بها، ومن خلال تحسين جمع البيانات واستخدامها. ويلزم استخدام آليات مختلفة لتيسير هذا التحسين في إدارة مصائد الأسماك التقليدية. وتشمل الأمثلة على ذلك الاستفادة القصوى من اتفاقات الشراكة المستدامة لمصائد الأسماك القائمة بين الدول الأفريقية الساحلية	

	والاتحاد الأوروبي لدمج الشفافية والتقاسم العادل لمنافع اتفاقات الصيد عبر القارتَين، والتعاون والعمل من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أو غيرها من الكيانات الإقليمية ذات الصلة، مثل مركز تنسيق رصد مصائد الأسماك، والمراقبة والإشراف التابع لمركز تنسيق الرصد والمراقبة والإشراف، والاستفادة من مراكز التميز الأفريقية، والتكامل مع البرامج الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (من خلال برنامج نانسن لنهج النظم الايكولوجية إزاء مصائد الأسماك). ويمكن لمثل هذه المنصات أن تساهم في إدماج قدر أكبر من الاستدامة في صناعات مصائد الأسماك على الصعيدَين الوطني والإقليمي. ويمكن تحقيق أهداف نشاط التدخل هذا من خلال: • تيسير دمج إطار عمل مبادرة الشفافية في مصائد الأسماك (FiTI) في نظم إدارة مصائد الأسماك التقليدية ونظم البيانات. • تطوير منصات تسجيل وتخزين بيانات مصائد الأسماك التي يسهل الوصول إليها بسهولة وأمان لموارد مصائد الأسماك الفردية العابرة للحدود. • إدماج السكان الأصليين ومشاركة المجتمعات المحلية وإشراكها في إدارة الأرصدة السمكية لتعزيز الشفافية، مثل دعم تطوير برامج الإدارة المشتركة لمصائد الأسماك المجتمعية • المراجعة المنتظمة لنهج الإدارة الحالية مع توافر بيانات جديدة، لضمان استخدام إستراتيجيات الإدارة المناسبة والمثلى لصحة مصائد الأسماك ذات الصلة على المدى الطويل • دعم تحفيز إصدار شهادات اعتماد مخزون الأسماك والمنتجات السمكية باستخدام شهادات الاستدامة المعترف بها دوليًا، ويمكن أن تؤدي الاستفادة من الحوافز القائمة على السوق لإصدار الشهادات إلى تعزيز إمكانية التتبع وضمان أن يكون المستهلكون جزءًا من الحلول لاتخاذ قرارات مستنيرة ودعم الأسماك التي يتم صيدها بشكل مستدام. • إعادة تقييم الاتفاقات الدولية لمصائد الأسماك المستدامة وغيرها من الاتفاقات الدولية لمصائد الأسماك من أجل دمج الشفافية والتقاسم العادل للمنافع. • تطوير برامج توعية وتدريب حول أهمية وفوائد التتبع، وإصدار الشهادات، والشفافية، والحاجة إلى جمع بيانات مصائد الأسماك. • إدماج الشفافية، وإمكانية التتبع، وإصدار الشهادات، والحاجة إلى جمع البيانات في السياسات الوطنية والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبالتالي تحديد ومعالجة الإعانات الضارة المقدمة.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الدولي للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وصندوق التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبرامج التنمية الإقليمية، والحكومات الوطنية وبرامج التنمية، والمجتمعات المحلية (على الصعيد دون الوطني)
فترة التنفيذ	2024 – 2030

النشاط 1.5 تيسير الحوارات بشأن الوصول إلى البحر والاستفادة من الموارد المائية في البلدان الداخلية

لقد تم تحديد ضمان الوصول العادل إلى موارد المحيطات كفرصة رئيسية للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات، ويندرج ضمن نطاق الرؤية المشتركة بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. ولا يقتصر مفهوم تسخير الاقتصاد الأزرق في أفريقيا على تنمية الموارد الساحلية والبحرية فحسب، بل يمتد ليشمل موارد المياه العذبة أيضًا (الأنهار، والبحيرات، والشلالات). وتتفاوت الدول المختلفة في الوقت الحالي في الوصول إلى موارد المحيطات والموارد المائية، وهو ما يعني أن بعض الدول الساحلية يمكنها الاستفادة إلى حد كبيرٍ من تنمية الاقتصاد الأزرق أكثر من غيرها، بما في ذلك الدول غير الساحلية. ويشمل ذلك الوصول غير المتكافئ بسبب السياسات أو الاتفاقات التجارية أو الحظر، فضلاً عن تاريخ من التصرفات التي تنطوي على عمليات الإزالة أو القيود المفروضة على المطالبات البحرية. وبالتالي، من الضروري تيسير النقاش والمحادثات لتسهيل الوصول العادل إلى المحيطات والموارد المائية الأخرى بين الدول الشريكة في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في المحيطات، بحيث يمكن الاستماع إلى الشواغل الفريدة من نوعها ووضع حلول مصممة خصيصًا من خلال الجهود التعاونية. ويشمل هذا الأمر اتباع نهج يركز على الناس لضمان أن تكون الدول المستفيدة ذات أولوية مباشرة من منافعها، واستكشاف السبل التي يمكن للدول غير الساحلية من خلالها الوصول إلى موارد المحيطات، مثل شبكات النقل الفعالة (مثل السكك الحديدية والممرات الإستراتيجية).

النشاط 1.5	**تيسير الحوارات بشأن الوصول إلى البحر، والاستفادة من الموارد المائية في البلدان الداخلية**	الأولوية: منخفضة
مجال التدخل الرئيسي	إدارة المحيطات	
الهدف (الأهداف)	1. تيسير إجراء مناقشات منتظمة حول الشواغل المتعلقة بالوصول إلى البحر والاستفادة من الدول غير الساحلية. 2. تيسير تطوير الحلول المحتملة من خلال الجهود التعاونية.	
وصف الأنشطة	يتمثل الهدف من مجال هذا النشاط في تيسير الحوارات حول الوصول العادل إلى المحيطات والموارد المائية الأخرى بحيث يمكن الاستماع إلى الشواغل الفريدة من نوعها ووضع حلول مصممة خصيصًا لهذه التحديات من أجل التقاسم العادل للمنافع المتأتية من تنمية الاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك استكشاف السبل التي يمكن من خلالها للدول غير الساحلية، التي لا تستطيع الوصول إلى السواحل أو الموارد البحرية، تسخير إمكانات المحيطات من أجل التنمية الوطنية. ويمكن تسخير مختلف الآليات القائمة لتيسير الحوار وتطوير الحلول. ويشمل ذلك الاستفادة من الشبكات التي أنشأتها بالفعل التكتلات الإقليمية (مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية) لإنشاء نقاط اتصال في مختلف البلدان، والاستفادة من المؤسسات لمواجهة هذه التحديات (مثل مجلس الخبراء الأفريقي، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات الوطنية)، وتحفيز القطاع الخاص لاستكشاف الحلول عبر دول متعددة.	

	قد يوفر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث القادم المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الذي سيُعقد في رواندا في عام 2024 فرصة لمواجهة هذا التحدي. ويمكن تيسير أهداف مجال النشاط هذا من خلال: • تطوير منصات وطنية مخصصة للنقاش العامّ يمكن استخدامها لتحديد الشواغل الأساسية. ويمكن أن يشمل ذلك ورش العمل، والاجتماعات عبر الفيديو، والحوار المكتوب. • تطوير بروتوكولات يمكن من خلالها تقديم الشواغل الأولية المحددة إلى الحكومات الوطنية أو الممثلين الدوليين لعرضها على الشركاء الإقليميين لتطوير حلول بشكل تعاوني. • تطوير قاعدة بيانات إقليمية تقوم بتخزين قاعدة بيانات إقليمية تخزن مجالات التنمية ذات الأولوية المحددة حول الوصول إلى الموارد المائية على المستوى الوطني. وينبغي أن تكون قاعدة البيانات هذه مفتوحة الوصول ويمكن استخدامها من قِبَل كل من القطاعَين العام والخاص لتطوير حلول مشتركة بين البلدان للوصول إلى موارد المحيطات. • إضفاء الطابع المؤسسي على المناقشات والحوار المنتظم على المستويَين الإقليمي والقاري. • دعم رصد موارد المحيطات؛ للتمكين من تحديد الأماكن التي تتدفق إليها موارد المحيطات.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات التعاون الاقتصادي الأفريقي، والمنظمات غير الحكومية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي، والجامعات، والحكومات الوطنية، وبرامج التنمية الدولية الأخرى
فترة التنفيذ	2026 – 2024

النشاط 1.6 رفع مستوى المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة والشباب في القطاع البحري

لطالما كانت الفئات المستضعفة، وتحديدًا النساء والشباب، محرومة في القطاع البحري، على الرغم من أنهم يلعبون دورًا هامًا في سلاسل القيمة الاقتصادية المهمة للاقتصاد الأزرق، مثل مصائد الأسماك الطبيعية. ويشكل تطوير الاقتصاد الأزرق في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات فرصة مثالية لتعزيز المساواة بين الجنسَين وحماية النساء والشباب في القطاع البحري في القارتَين. ويشمل ذلك تعزيز وكالة الشباب وقيادتهم في مجال المحيطات والاقتصاد الأزرق من خلال ضمان وجود التدريب ونظم بناء القدرات الملائمة، وتكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية للمرأة في قطاعات المحيطات، وبرامج الدعم الخاصة بالجنسَين المتاحة للمرأة في قطاعات المحيطات، وضمان الاعتراف بمساهمات المرأة في العلوم والتكنولوجيا (تربية الأحياء المائية، والطاقة، والنقل، والتكنولوجيا الحيوية) والابتكار (من حيث صلتها بتطوير الاقتصاد الأزرق)، ودعم المرأة وإدماجها في مبادرات تخطيط الاقتصاد الأزرق، وضمان تعويض المرأة عن العمل على قدم المساواة مع نظرائها من الرجال (مثل المساواة في الأجور لكل مجموعة عمل واحدة)، وضمان وجود آليات لرصد وتقييم التقدم المحرز من الجنسَين في مختلف جوانب الاقتصاد الأزرق، ومعالجة الفجوات في البيانات المتعلقة بالجنسَين في قطاعات محددة من الاقتصاد الأزرق. ومن شأن هذا التدخل أن يسهم في الاستدامة الاجتماعية للاقتصاد الأزرق في أفريقيا وأوروبا، ويضمن أن تصبح الفئات الضعيفة أقل عرضةً للخطر في المستقبل، ويسهل اتباع نهج متماسك في القارتَين.

النشاط 1.6	**تعزيز المساواة بين الجنسَين وحماية المرأة والشباب في القطاع البحري**	الأولوية: عالية
مجال التدخل الرئيسي	إدارة المحيطات	
الهدف (الأهداف)	1. تيسير تكافؤ الفرص بين النساء والرجال عبر الاقتصاد الأزرق. 2. تسهيل إدماج النساء والعاملين الشباب في تخطيط الاقتصاد الأزرق وتنفيذه. 3. تيسير رصد مشاركة المرأة في الاقتصاد الأزرق لمعالجة الثغرات في البيانات الجنسانية.	
وصف الأنشطة	يتمثل الهدف من هذا النشاط في تعزيز المساواة بين الجنسَين وتسهيل إدماج النساء والشباب في تخطيط وتنفيذ الاقتصاد الأزرق، من خلال ضمان تكافؤ الفرص في النتائج لكل من النساء والرجال في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق. إن مجال هذا النشاط واسع النطاق مع العديد من المجالات الممكنة للتدخل المحدد. ومع ذلك، فإن الضغط من أجل تغيير السياسات على المستوى الوطني من المرجح أن يعود بالنفع المباشر على المرأة على أرض الواقع (أكثر من المستويَين الإقليمي أو القاري) على المدى الطويل. إن وضع سياسات للمساواة بين الجنسَين في جميع أنحاء الاقتصاد الأزرق أمر ضروري لدمج المرأة ودعمها في جميع الأعمال التجارية في الاقتصاد الأزرق. وينبغي تطوير السياسات بحيث يتم تحفيز إزالة الحواجز التي تَحُول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة في الاقتصاد الأزرق في جميع أنحاء القطاع الخاص. ويمكن تحقيق أهداف هذا النشاط من خلال: • دعم تطوير برامج الدعم والحماية للنساء، والعاملات الشابات، ورائدات الأعمال في مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق (على جميع المستويات)، وبين المبادرات الأفريقية والأوروبية. • دعم تطوير برامج التعويضات المتساوية في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق (على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية). • دمج النوع الاجتماعي في برامج رصد الاقتصاد الأزرق بحيث يمكن تتبع تقدم المرأة مع تطور الاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك معالجة الثغرات في البيانات الجنسانية في قطاعات محددة من الاقتصاد الأزرق، وتبادل البيانات بين أفريقيا وأوروبا لتحسين التدخلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. • تطوير منصات وبرامج توعية مشتركة بين القارات للاعتراف بمساهمات المرأة في العلوم، والتكنولوجيا، وغيرها في جميع أنحاء الاقتصاد الأزرق.	

	• دمج المساواة بين الجنسَين وإتاحة الفرص للمرأة في الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق ومبادرات التنفيذ. ويشمل ذلك تطوير برامج الدعمَين الفني والمالي للمجموعات المهمشة سابقًا، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء القطاع البحري، مثل رائدات الأعمال.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وبرامج التنمية الإقليمية، والحكومات الوطنية وبرامج التنمية
فترة التنفيذ	2024 – 2028

النشاط 1.7 تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية للبحارة وعمال الموانئ

يشكّل البحارة (بما في ذلك الصيادون) وعمال الموانئ وغيرهم من العاملين في القطاع البحري العمود الفقري للعمليات البحرية، ويساهمون بشكل كبير في ازدهار الاقتصاد الأزرق. ومع ذلك، فقد واجهت هذه المجموعات تاريخيًّا -ولا تزال تواجه- ظروف عمل محفوفة بالمخاطر، بما في ذلك ساعات العمل الطويلة، وعدم كفاية تدابير السلامة، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي حين وسّعت الوكالات الأوروبية نطاق التعاون في هذا القطاع، إلا أن التقدم لا يزال بطيئًا، ويمكن توجيه المزيد من الجهود لضمان تنفيذ لوائح ومعايير شاملة تهدف إلى حماية حقوق ورفاهية البحارة وعمال الموانئ. ويشمل ذلك اعتماد اتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة البحرية الدولية (IMO) المتعلقة بالصحة، والسلامة، ومعايير العمل، والحماية الاجتماعية. ويمكن الاستفادة من التعاون في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات للمساهمة في إنفاذ قوانين العمل، وتوفير التدريب والدعم المناسبَين للصناعات، وإنشاء آليات للحماية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية، والتأمين، واستحقاقات التقاعد. لا يعزز مثل هذا التدخل التعاوني العدالة الاجتماعية والإنصاف فحسبُ، بل يعزز أيضًا اقتصادًا أزرق أكثر مرونةً واستدامةً يعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه التغييرات في جعل الملاحة البحرية والعمل في الموانئ وصناعة صيد الأسماك مكانًا جذابًا للعمل، وبالتالي يمكن أن يسهل تنمية الاقتصاد الأزرق في جميع أنحاء أفريقيا وأوروبا.

النشاط 1.7	**تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية للبحارة وعمال الموانئ**	الأولوية: متوسطة
مجال التدخل الرئيسي	إدارة المحيطات	
الهدف (الأهداف)	1. تحسين ظروف عمل الموظفين البحريين في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق. 2. ضمان الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع البحري في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق. 3. تعزيز التعاون في مكافحة الخسائر في الأرواح في البحر 4. تسهيل زيادة جاذبية الاقتصاد الأزرق بصفته مكانًا للعمل.	
وصف الأنشطة	يهدف هذا النشاط إلى تحسين ظروف العمل وضمان الحماية الاجتماعية للموظفين البحريين (مثل البحارة وعمال الموانئ)؛ مما يجعل صناعات الاقتصاد الأزرق أماكن أكثر جاذبيةً للعمل فيها. يُعَدّ تنفيذ لوائح ومعايير العمل الشاملة والمعتمَدة دوليًّا على المستوى الوطني أمرًا ضروريًّا لحماية حقوق ورفاهية القوى العاملة في الاقتصاد الأزرق، وضمان استمرار الاقتصاد الأزرق وتطوره في جميع أنحاء القارتَين الأفريقية والأوروبية. ويمكن أن تشمل التدخلات الأخرى إنشاء آليات للحماية الاجتماعية مثل استحقاقات الرعاية الصحية، وبرامج تعليم أبناء العاملين، والتأمين، وإنشاء برامج تقاعد في حال عدم وجودها. ويمكن أن تشمل التدخلات الأخرى إنشاء آليات للحماية الاجتماعية مثل استحقاقات الرعاية الصحية، وبرامج تعليم أبناء العاملين، والتأمين، وإنشاء برامج تقاعد في حال عدم وجودها. يمكن تحقيق أهداف مجال النشاط هذا من خلال: • اعتماد اتفاقيات العمل والحماية الاجتماعية الرئيسية لمنظمة العمل الدولية. • دمج اتفاقيات منظمة العمل الدولية للعمل والحماية الاجتماعية في الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق. • دمج اتفاقيات منظمة العمل الدولية في السياسات على الأصعدة الوطنية، والإقليمية، والقارية. • دعم تطوير آليات الاستحقاقات الاجتماعية في قطاعات الاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك مزايا الرعاية الصحية، وبرامج تعليم أبناء العاملين، والتأمين، وإنشاء برامج التقاعد. • دعم تطوير برامج التوعية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق العمل لإعلام القوى العاملة الحالية والمستقبلية في الاقتصاد الأزرق. • تطوير منصات يسهل الوصول إليها، ومجهولة المصدر للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وحقوق العمال، • وتسهيل إنفاذ قوانين العمل في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك تمكين القوى العاملة من الإبلاغ عن الانتهاكات دون الكشف عن الهوية (بما في ذلك التدريب على كيفية القيام بذلك، والمنصات التي يجب استخدامها، وما إلى ذلك)، فضلاً عن القدرة على إنفاذ هذه القوانين على الجهات الدولية في الأراضي المحلية.	

	• دعم تطوير برامج التدريب والدعم لصناعات الاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك تطوير محو أمية المحيطات بين موظفي الاقتصاد الأزرق، بالإضافة إلى التدريب على المهارات والمهن. • تعزيز سفن الإنقاذ في جميع أنحاء أفريقيا وأوروبا للمساعدة في حالات الطوارئ.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والحكومات الوطنية، والنظم القضائية، وبرامج التنمية (على المستويَين الوطني والإقليمي)
فترة التنفيذ	2024 – 2027

التدخل 2

تقاسم القدرات

يجب أن يكون تقاسم القدرات عنصرًا حاسمًا في الشراكة بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات، فضلاً عن كونه عنصرًا أساسيًّا في تيسير تنفيذ الرؤية المشتركة بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق وتحويلها إلى تغيير عملي في سبل العيش الأفريقية والأوروبية.

هناك حاجة إلى المعرفة والخبرة لتطوير قدرات جديدة في جميع أنحاء أفريقيا وأوروبا لوضع الرؤية المشتركة موضع التنفيذ في مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق وتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: الحياة تحت الماء بحلول عام 2030. ويتطلب بناء قدرات جديدة في أفريقيا وأوروبا أن تطورالمؤسسات المحلية معارف وخبرات متخصصة، مدعومة من شركاء أثبتوا فعالية خبراتهم وتجاربهم على الساحة الدولية. وتحتاج أفريقيا إلى الدعم من أجل هيكلة آليات فعالة مناسبة لتعزيز تبادل المعرفة على مختلف القرارات والمستويات المؤسسية، وتطوير معرفة واسعة النطاق بالمحيطات بحيث يمكن تنفيذ أهداف الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات بفعالية. ويمتلك الاتحاد الأوروبي موارد علمية، وبيانات، وموارد كبيرة في مجال تطوير السياسات والإنتاج متاحة لتبادلها مع أفريقيا. ويمكن الاستفادة من هذه المعرفة لربط خبراء إدارة المحيطات وعلماء الاقتصاد الأزرق، وصناع السياسات، والصناعات، ورواد الأعمال، والأوساط الأكاديمية في جميع أنحاء أفريقيا وأوروبا، وتعزيز تبادل أفضل الممارسات وتطوير حلول مخصصة لمعالجة التحديات المحيطية المشتركة في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا؛ وهو ما يجعلها سيناريو مربحًا للجانبَين لكلتا القارتَين.

وقد استُبدل مصطلح "بناء القدرات" عمدًا بمصطلح "تقاسم القدرات" كوسيلة للتأكيد على روح تعزيز شراكة حقيقية ليست أحادية الاتجاه بين أفريقيا وأوروبا. وينبغي أن يكون تقاسم القدرات عملية ذات اتجاهَين، وينبغي أن تكون جميع الأنشطة المرتبطة بها متضمنة في المبادئ التالية: (1) إتاحة المنافع الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية (على المستوى الوطني، والإقليمي، والقاري)، (2) خلق فرص للصناعات وريادة الأعمال، (3) تطوير وكالة الفئات الضعيفة في الاقتصاد الأزرق (بما في ذلك النساء والشباب)، (4) المساهمة في الإدارة الرشيدة على مختلف المستويات، (5) تعزيز العلاقات الودية بين الأطراف المعنية. ولن يقتصر التقدم على هذه الجبهات على معالجة التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والإدارية طويلة الأمد فحسب، بل سيضع أفريقيا وأوروبا في موقع إستراتيجي بصفتها جبهة موحدة في سياق التحديات والتحولات العالمية الناشئة.

ينبغي للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات أن تدرك أهمية صنع السياسات القائمة على الأدلة والحاجة إلى بيانات يمكن الوصول إليها وموثوقة وعلم متطور لإبلاغ عمليات صنع القرار والسياسات. إن الالتزام بصنع السياسات والبرمجة القائمة على البيانات أمر ضروري لمواجهة التحديات المعقدة لإدارة المحيطات وتطوير اقتصاد أزرق مستدام، وتعظيم أثر الشراكة. وبالتالي، فإن دور الشراكة الأفريقية الأوروبية للمحيطات في سياق تقاسم القدرات يركز في المقام الأول على تطوير شبكات لتبادل المعلومات، والسياسات، والبحوث، والبيانات.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من شبكات العلماء، ومراكز البحوث من أجل تطوير الوعي في مجال المحيطات، وتعزيز التعاون الصناعي، وتوصيل الفوائد والتحديات المحتملة لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق إلى الجمهور الأوسع في كلتا القارتَين. ومن شأن جعل هذه المواضيع في متناول الجميع وسهولة فهمها أن يعزز فهم وتقدير المحيطات، وأن يلعب دورًا هامًّا في إلهام السلوك المسؤول، وتشجيع الإشراف، وحشد الدعمَين التقني والمالي، وكذلك القيادة السياسية الحاسمة لإدارة المحيطات ومبادرات الاقتصاد الأزرق المستدام من الجمهور.

ومن المقترح إدراج الأنشطة التالية في "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات"، في إطار مجال التدخل الخاص بتقاسم القدرات:

النشاط 2.1 تيسير تبادل الخبرات في مجال تطوير سياسات الاقتصاد الأزرق والسياسات الناشئة في مجال المحيطات

يتيح سياق الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات الفرصة لتبادل المعارف المتعلقة بوضع سياسات وطنية فعالة لتيسير تطوير إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، وبالتالي النهوض بالقدرة على وضع السياسات في أفريقيا وأوروبا. وغالبًا ما تكون تحدياتُ وضع سياسات فعالة شديدةَ الترابط بالسياق المحلي؛ مما يستدعي اتباع نهج فريد ووضع حلول سياسية مخصصة. ويشمل أحد المواقع المحتملة للتدخل تطوير السياسات الخاصة بالاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات، والقطاعات الناشئة مثل التكنولوجيات الحيوية، وإزالة الكربون (الاقتصاد الدائري، والتصنيع الأخضر، وأشكال الطاقة البديلة)، واقتران أنشطة الاقتصاد الأزرق (على سبيل المثال: الشحن، والبنية التحتية للموانئ، وتربية الأحياء المائية، والكربون الأزرق) لتحقيق تأثير أكبر وفوائد أكبر لسبل العيش المحلية. وعلى الرغم من التحديات، يمكن للدول الوطنية الأفريقية والأوروبية من خلال تبادل الخبرات في مجال تطوير السياسات، أن تتعاون في صياغة حلول سياسات مبتكرة للتحديات الحديثة التي تواجهها تنمية الاقتصاد الأزرق، ومواءمة سياسات الدول المجاورة لتسهيل التجارة الدولية، وتعزيز التعاون الودي وحسن النية بين الدول الأعضاء.

النشاط 2.1	**تيسير تبادل الخبرات في مجال تطوير سياسات الاقتصاد الأزرق والسياسات الناشئة في مجال المحيطات**	الأولوية: عالية
مجال التدخل الرئيسي	تقاسم القدرات	
الهدف (الأهداف)	1. توفير منصة أو مركز للتواصل والاتصالات لتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بتطوير سياسات الاقتصاد الأزرق وسياسات المحيطات. 2. تسهيل تطوير حلول السياسات المحتملة لتحديات الاقتصاد الأزرق السياقية من خلال الجهود التعاونية. 3. تعزيز التعاون الصناعي بين أفريقيا وأوروبا، لا سيما في القطاعات الناشئة التي تتماشى مع تطلعات القارة (الاقتصادية والبيئية).	
وصف الأنشطة	يهدف هذا النشاط إلى تيسير تبادل الخبرات وقصص النجاح في مجال تطوير السياسات المتعلقة بإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، بحيث يمكن تطوير نُهُج مبتكرة جديدة وحلول سياسية للتحديات السياقية التي تواجهها الدول في القارتَين في تطوير الاقتصادات الزرقاء الوطنية والإقليمية. يوصى بتطوير منصة إلكترونية مخصصة لتبادل الخبرات في مجال وضع السياسات.	

	وتهدف هذه المنصة إلى زيادة التقارب بين المتخصصين في مجال السياسات، وممثلي الحكومات الوطنية والإقليمية من مختلف الدول الأعضاء، وممثلي القضاء الوطني، وبذلك تتيح الفرصة للتعاون من أجل إيجاد حلول جديدة في مجال السياسات للتحديات السياقية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات. كما يمكن أن تكون هذه المنصة الإلكترونية بمثابة مركز لتخطيط المشروعات التنموية الجديدة المتعلقة بإدارة المحيطات ووضع السياسات بشأن قرارات مختلفة. ويمكن تحقيق أهداف هذا النشاط من خلال الخطوات التالية: • تصميم منصة مخصصة على الإنترنت لتبادل الخبرات والتحديات المتعلقة بالسياسات من قِبَل الدول الأفريقية والأوروبية. • وضْع بروتوكولات السلوك والضمانات لاستخدام المنصة الإلكترونية، بحيث لا تُنشَر المعلومات السيادية الحساسة إذا لم يكن ذلك مقصودًا. • إنشاء شبكة من متخصصي وضع السياسات للمساعدة في إيجاد حلول سياسات فعالة من خلال المنصة الإلكترونية. • دعم إعداد التقارير ورصد التغييرات المنفذة لتتبع التقدم المحرز، بحيث يمكن مشاركتها وتحديد ممارسات العمل. • إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل المعرفة ودمجها في السياسات الوطنية والإقليمية. • دعم مواءمة السياسات الوطنية والإقليمية لتسهيل تحقيق أهداف التنمية المشتركة من خلال المنصة الإلكترونية.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - نيباد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والحكومات الوطنية والمشرعون
فترة التنفيذ	2024 – 2028

النشاط 2.2 تعزيز تخطيط الحيز البحري (MSP)، بما في ذلك رصد الاقتصاد الأزرق واحتساب حجمه

تشكل الشراكة بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات فرصة رائعة لتشجيع تفعيل رصد أنشطة الاقتصاد الأزرق وتقييمها، فضلاً عن تبادل المعرفة المتعلقة بتنفيذ تخطيط الحيز البحري عبر البلدان المعنية. ويمكن لأفريقيا وأوروبا من خلال اعتماد تخطيط الحيز البحري على نطاق واسع، تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية لضمان تطبيق الاستخدام المستدام للمناطق البحرية والساحلية وإدارتها. ويمكن أن يوفر للقارتَين أداة لتعزيز التنسيق، والسلامة البحرية، والإدارة المستدامة للموارد، وحماية البيئة، والتكيف مع تغير المناخ، والمشاركة المجتمعية. وقد تبنى الاتحاد الأوروبي بالفعل تخطيط الحيز البحري مع موافقة العديد من الدول الأوروبية على الالتزامات بموجب خارطة الطريق المشتركة بين المفوضية الأوروبية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو (2022-2027) لتسريع تخطيط الحيز البحري على الصعيد العالمي، والتي استفاد من خلالها العديد من الدول الأفريقية من خلال إثراء الإستراتيجيات الوطنية لتخطيط الحيز البحري الخاصة بها.

ولإحراز تقدم في التنفيذ بطريقة متسقة، تتطلب الإدارة المستدامة للموارد البحرية فهمًا دقيقًا للتفاعلات المعقدة داخل النظم الإيكولوجية البحرية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تدعمها، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للعديد من موارد المحيطات. ويسمح رصد أنشطة الاقتصاد الأزرق من خلال المحاسبة البيئية للاقتصاد الأزرق بتتبع استخدام الموارد البحرية للتخفيف من مخاطر الاستغلال المفرط، وتقييم آثار الأنشطة البشرية لحماية التنوع البيولوجي، وتحديد التحديات السياقية التي تواجه تنمية الاقتصاد الأزرق (على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية)، وتسهيل فهم أكبر للديناميات التي تلعب دورًا في نظم المحيطات. وعلاوة على ذلك، يمكن الاستفادة من نظم الرصد والمحاسبة لتوجيه تخطيط الحيز البحري وتحسين تخصيص الحيز البحري، مع تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة بطريقة تضمن السلامة الإيكولوجية، والجدوى الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في سياق إطار عمل 30 × 30 (الذي يستلزم حماية 30 في المائة من الحيز البحري بحلول عام 2030)، من خلال إنشاء مناطق بحرية محمية ومناطق بحرية مُدارة محليًّا وغير موجودة حاليًّا؛ من أجل تحسين إدارة الموارد البحرية وحمايتها. فعلى سبيل المثال، تعمل بروآزول حاليًّا مع جمعية الحفاظ على الحياة البرية وصندوق العمل الأزرق على الاستفادة المجتمعية من الإستراتيجيات المشتركة للمناطق البحرية المحمية المحلية والمناطق البحرية المدارة محليًّا في المستقبل. وعلاوة على ذلك، يعزز تخطيط الحيز البحري المشترك التعاون الدولي. وفي المساحات البحرية المشتركة، يمكن أن يشجع تخطيط الحيز البحري المشترك على زيادة التعاون والتنسيق بين أفريقيا وأوروبا؛ ويمكن أن يساعد في معالجة أي قضايا عابرة للحدود وضمان التخطيط المتسق عبر الحدود

النشاط 2.2	**تعزيز رصد ومحاسبة الاقتصاد الأزرق وتخطيط الحيز البحري**	الأولوية: عالية
مجال التدخل الرئيسي	تقاسم القدرات	
الهدف (الأهداف)	1. تفعيل رصد ومحاسبة الاقتصاد الأزرق. 2. تسهيل تبادل المعرفة المتعلقة بتخطيط الحيز البحري بين أصحاب المصلحة. 3. تيسير إنشاء مناطق بحرية محمية بحرية والمناطق البحرية المُدارة محليًّا في المستقبل ضمن إطار 30×30.	
وصف الأنشطة	الهدف من هذا النشاط هو دعم تفعيل رصد ومحاسبة الاقتصاد الأزرق في جميع أنحاء البلدان والمناطق الأفريقية والأوروبية المعنية. ويُوصى بإنشاء مراكز تنسيق وطنية لمحاسبة الاقتصاد الأزرق أو مراكز تنسيق الاقتصاد الأزرق لتوفير خدمات الرصد والمحاسبة وتنسيقها. ويمكن بعد ذلك استخدام هذه المراكز بمثابة مراكز لإثراء تخطيط الحيز البحري المحلي والوطني ضمن سياقات وطنية مميزة. وعلاوة على ذلك، يُوصى بإنشاء منصات ومؤسسات إقليمية لرصد الاقتصاد الأزرق، حيث يمكنها بعد ذلك التنسيق مع الوكالات الوطنية وتوحيد البيانات والمعارف؛ لإثراء عملية اتخاذ القرار الإقليمي، ونشر أفضل الممارسات، وتنسيق دعم تنمية الاقتصاد الأزرق بشكل أفضل في الدول التي هي في أمَسّ الحاجة إليه. كما يمكن لهذه المراكز أن تكون بمثابة منصات لتبادل المعرفة للمعلومات المتعلقة بمحاسبة الاقتصاد الأزرق وتخطيط الحيز البحري. ويمكن تحقيق أهداف هذا النشاط من خلال: • تطبيق المبادرات الوطنية والإقليمية لمحاسبة الاقتصاد الأزرق (مثل تطبيق مجموعة أدوات تقييم الاقتصاد الأزرق التي تم اختبارها بالفعل من قِبَل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والتي تمت تجربتها بالفعل في سيشيل، ورواندا، وجيبوتي، وتنزانيا). • وضع بروتوكولات ومؤشرات للاستفادة من بيانات الاقتصاد الأزرق لإثراء مبادرات التخطيط المكاني البحري.	

	• تنفيذ جدول زمني منتظم لإعداد التقارير للحكومات الوطنية أو سلطات التخطيط (على سبيل المثال لا يقل عن تقرير واحد في السنة). • تطوير شبكة لمؤسسات محاسبة الاقتصاد الأزرق على المستوى الدولي لتبادل ونشر أفضل الممارسات والتطورات الجديدة. كما يُوصى بتطوير مؤسسات أو منصات قارية خاصة بمعلومات محاسبة الاقتصاد الأزرق. • إنشاء حوارات منتظمة رفيعة المستوى، وتوفير منبر لصُناع القرار والمتخصصين في مجال حفظ البيئة من أفريقيا وأوروبا للالتقاء وإعادة تأكيد الالتزامات وتعزيز الإجراءات المشتركة لصالح تحقيق هدف 30×30 من خلال تكثيف المناطق البحرية المحمية ودعم المناطق البحرية المُدارة محليًّا • تقديم الدعم للحكومات ذات القدرات المنخفضة من أجل تحقيق هدف 30×30 وتوفير أنشطة بناء القدرات لتحديد المناطق البحرية المحمية وتطويرها وتنفيذها، وكذلك لتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات ومعالجة القضايا. • تيسير التعاون في مجال البحوث لتحديد المناطق الحيوية الحرجة بيولوجيًّا، ومصادر التلوث البرية، والتأثيرات المناخية التي غيرت المناطق البيولوجية وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى إنشاء مناطق محمية بحرية، وإشراك القطاع الخاص لتزويد أصحاب المصلحة المحليين بالأدوات اللازمة لإدارة المناطق البحرية المحمية بشكل أفضل، للحفاظ على 30% من الموائل البحرية بحلول عام 2030.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية التابعة للاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - نيباد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبرامج التنمية الإقليمية، والحكومات الوطنية
فترة التنفيذ	2024 – 2028

النشاط 2.3 تعزيز وهيكلة شبكة أفريقية أوروبية من المؤسسات البحثية والتعليمية في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق

حددت الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات الحاجة إلى تعزيز وهيكلة الشبكة الحالية لمؤسسات البحث والتعليم التي تحظى بتقدير كبير، للجمع بين المعرفة والخبراء من كل من أفريقيا وأوروبا، وتعزيز مراقبة العلوم، والمعرفة، والبيانات، وتبادل السياسات عبر القارتَين. ويشمل ذلك البناء على عمل مؤسسات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المتخصصة، مثل الاتحاد الأفريقي - الكيانات الاقتصادية الإقليمية، بالإضافة إلى كراسي البحث الأكاديمي، مثل كراسي اليونسكو حول إدارة المحيطات، والشراكات والتعاون القائم بالفعل بين أوروبا وأفريقيا في مجال البحث والتعليم. ويمكن لأي شبكة من هذه المؤسسات البحثية المتخصصة أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على إدارة موارد اقتصادها الأزرق بفعالية من خلال التطوير التعاوني، وتبادل

أفضل الممارسات، والمعارف السياقية، والمهارات المتخصصة. ولا يوجد حاليًّا توجُّه واضح المعالم لمؤسسات التعاون المشترك بين أفريقيا وأوروبا في إطار التعاون السابق بين أفريقيا وأوروبا فيما يتعلق بالمحيطات، وقد ساهم ذلك في نقص النشاط البحثي الموجه. ووفقًا للرؤية المشتركة لأفريقيا وأوروبا في إطار الشراكة المؤسسية بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات، يُوصى بوضع رؤية مشتركة لشبكة بحوث الشراكة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات، حيث يمكن استخدامها لتوجيه بحوث إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، وكذلك البحوث المتعلقة باحتياجات التنفيذ المحددة للسياقات المميزة. ويمكن أن يؤدي تطوير شبكة بحثية تعمل بشكل جيد إلى تيسير نموها مع انضمام مؤسسات جديدة إليها، الأمر الذي يمكن أن يلهم في الوقت نفسه برامج بحثية كبيرة عبر القارات بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، ويسهّل محو الأمية في مجال المحيطات في القارتَين.

النشاط 2.3	**تعزيز وهيكلة شبكة أفريقية أوروبية من المؤسسات البحثية والتعليمية في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق**	الأولوية: متوسطة
مجال التدخل الرئيسي	تقاسم القدرات	
الهدف (الأهداف)	1. الإقرار بوجود علاقات طويلة الأمد بين أوروبا وأفريقيا في مجال البحث والتعليم، بما في ذلك بين المؤسسات الأكاديمية والبرامج الجامعية وتبادل قدرات الطلاب والمدرسين. 2. تطوير شبكة نشطة من المؤسسات البحثية بين أفريقيا وأوروبا لدفع بحوث المحيطات والاقتصاد الأزرق. 3. تسهيل تطوير برامج بحثية عبر القارات حول إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.	
وصف الأنشطة	الهدف من هذا النشاط هو دعم تفعيل رصد ومحاسبة الاقتصاد الأزرق في جميع أنحاء البلدان والمناطق الأفريقية والأوروبية المعنية. ويتمثل الهدف من هذا النشاط في تطوير شبكة أفريقية-أوروبية لرأس المال البحثي المتزايد باستمرار من خلال مؤسسات بحثية معترف بها، مثل مجلس أوروبا وكراسي البحث التابعة لليونسكو، والشراكات والتعاون القائم بالفعل بين أوروبا وأفريقيا في مجال البحث والتعليم، لدعم تبادل المعرفة وجهود البحث التعاوني بين أفريقيا وأوروبا على وجه التحديد في موضوعات إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق؛ وذلك من خلال تطوير برامج بحثية واسعة النطاق بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. هناك حاجة إلى تعزيز منصات أصحاب المصلحة المتعددين وأطر التعاون الإقليمي للاستجابة للقضايا العالمية. ويمكن أن تكون الشبكة المقترحة لمجالس الخبراء المشتركة بين أفريقيا وأوروبا بمثابة منصات للعديد من المناقشات السياسية والتقنية اللازمة لإحراز تقدم في العمل والتعاون في مجال المحيطات. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن تركز شبكة مجلس أوروبا وأفريقيا على البيانات العلمية فحسبُ، بل ينبغي أن تركز أيضًا على البيانات الاقتصادية والاجتماعية لضمان سهولة الاستفادة من المعلومات التي يتم الحصول عليها في وضع السياسات لتعزيز الإدارة المتكاملة للمحيطات، فضلاً عن بناء الخبرات الفنية والقانونية. وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أن مجالس الخبراء الأفريقية غالبًا ما تدمج ممارسات السكان الأصليين والمعارف التقليدية في إستراتيجية الإدارة. ويمكن لهذا الشكل من أشكال تبادل المعرفة أن يمهد الطريق أمام المؤسسات الأوروبية لإدماج ممارسات مماثلة في نُهُجها الخاصة لإدارة الموارد.	

	ويمكن تحقيق أهداف هذا النشاط من خلال: • وضع رؤية مشتركة (مثل مذكرة تفاهم) وإطار عمل مشترك لتوجيه الجهود البحثية لشبكة البحوث حول إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. ويمكن مراجعة هذا الإطار بانتظام لضمان مواءمته مع الاحتياجات التنموية للشراكة. • رسم خرائط موسعة للعلاقات طويلة الأمد بين أوروبا وأفريقيا في مجال البحث والتعليم، بما في ذلك بين المؤسسات الأكاديمية والبرامج الجامعية وتبادل قدرات الطلاب والمدرسين. • رسم خرائط واسعة النطاق للتعاونَين الأفريقي والأوروبي لإدراجها في شبكة البحث المقترحة. • تطوير منصة مخصصة (عبر الإنترنت) لتسهيل تبادل المعرفة بين المؤسسات البحثية داخل الشبكة. • إنشاء مجموعة من نقاط الاتصال المخصصة المعترف بها داخل كل مؤسسة لتسهيل المراسلات الأولية مع الأعضاء الآخرين في الشبكة. • وضع مجموعة من معايير الاختيار أو معايير الأداء للإدراج في شبكة بحوث أفريقيا-أوروبا للمحيطات استنادًا إلى التأثير المحتمل ذي الصلة والإمكانات التعاونية في إطار الشراكة المؤسسية. قد يساهم تطوير طبيعة مرموقة للشبكة البحثية في جذب استثمارات الجهات المانحة، بالإضافة إلى تعزيز التميز البحثي. • وضع بروتوكولات للتبادل المنتظم للموظفين والمهارات بين المؤسسات المختلفة داخل الشبكة. • إضفاء الطابع المؤسسي على ورش العمل المنتظمة داخل الشبكة البحثية لإلهام أعضائها وتسهيل التطورات البحثية المستقبلية. • دعم تطوير برامج بحثية كبيرة عبر القارات تتماشى مع الرؤية البحثية المشتركة. • تطوير قاعدة بيانات لخبراء المحيطات والاقتصاد الأزرق داخل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لتعزيز التبادل عالي الجودة.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والبنك الدولي، واليونسكو، والاتحاد الأفريقي - مجلس الاتحاد الأفريقي (ويشمل كلية الموارد السمكية في جامعة السويس (مصر)، وجامعة رودس - قسم علم الأسماك وعلوم الثروة السمكية (جنوب أفريقيا)، وأكاديمية جامعة إبادان (نيجيريا)، والمعهد الوطني لبحوث الموارد السمكية (أوغندا)، والمعهد الإقليمي لعلوم وتقنيات البحار (كوت ديفوار)، وقسم الثروة السمكية والعلوم المائية، وجامعة كيب كوست (غانا)، ومعهد الفنون والمعارف البحرية في ليمبو (الكاميرون). الاتحاد الأوروبي-المؤسسات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي (وتشمل هذه المؤسسات: COST Action، SEA-EU، EOREA، لجنة جان مونيه للاقتصاد الأزرق المستدام، أوروبا جاك ديلور)، معهد، معهد يورافريك إكسبورت (نانت، فرنسا)، الجامعات، المنظمات غير الحكومية البحثية علاقات طويلة الأمد بين أوروبا وأفريقيا في مجال البحث العلمي والتعليم، بما في ذلك بين المؤسسات الأكاديمية، والبرامج الجامعية، وتبادل قدرات الطلاب والمدرسين.
فترة التنفيذ	2027 – 2024

النشاط 2.4 تسريع تطوير الدراية بأمور المحيطات على نطاق واسع

لتيسير تحقيق أهداف الشراكة الأفريقية الأوروبية للمحيطات المتمثلة في تطوير إدارة محسنة للمحيطات والاقتصاد الأزرق في جميع أنحاء أفريقيا وأوروبا، هناك حاجة ملحة إلى تطوير محو الأمية في مجال المحيطات على نطاق واسع في الدول الأعضاء والجمهور الأوسع. وينبغي للشراكة أن تقدم مساهمة مدروسة في شرح مفاهيم إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، وجعلها في متناول عامة السكان ومفهومة بالنسبة إليهم. وينطوي ذلك على توصيل مجموعة الأنشطة التي تؤثر في المحيطات وتعتمد عليها، وتسليط الضوء على الترابط بين الأنشطة البشرية وتغير المناخ وصحة المحيطات، والفوائد، والفرص، والمخاطر، والتحديات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات. ويتمثل النهج الذي تتبعه الشراكة الأفريقية الأوروبية للمحيطات في أن محو الأمية والعلوم المتعلقة بالمحيطات يجب أن تسترشد بها السياسات والبرامج القائمة على الأدلة؛ لضمان تحقيق فوائد اجتماعية، واقتصادية، وبيئية للمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة بشكل عامّ. من خلال تعزيز فهم وتقدير أكبر للمحيطات، ستلعب الشراكة دورًا مهمًّا في إلهام السلوك المسؤول، وتشجيع الإشراف، وحشد الدعم من الجمهور، فضلاً عن القيادة السياسية الحاسمة لإدارة المحيطات ومبادرات الاقتصاد الأزرق المستدامة.

النشاط 2.4	**تسريع تطوير الدراية بأمور المحيطات على نطاق واسع**	الأولوية: عالية
مجال التدخل الرئيسي	تقاسم القدرات	
الهدف (الأهداف)	1. تسهيل محو أمية المحيطات على نطاق واسع. 2. تيسير زيادة المشاركة العامة في مجالات تنمية الاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات.	
وصف الأنشطة	يتمثل الهدف من هذا الهدف في تيسير تطوير محو الأمية في مجال المحيطات على نطاق واسع؛ لزيادة المشاركة العامة في تنمية الاقتصاد الأزرق وعملياته، فضلاً عن إدارة المحيطات. ويوصى بتطوير مركز لتبادل المعلومات أو مكتبة افتراضية على الإنترنت ("السحابة الزرقاء الأفريقية الأوروبية") لتيسير زيادة محو الأمية في مجال المحيطات. وينبغي أن يكون الوصول إلى هذا المركز متاحًا مجانًا، وأن يوصِّل مواضيع المحيطات والاقتصاد الأزرق بلغات مختلفة لتسهيل فهمها. وينبغي التحقق من المعلومات التي تُنشر في هذا المركز وفحصها بانتظام للتأكد من دقتها بحيث لا تُنشر معلومات خاطئة. وبالإضافة إلى ذلك، يُوصى بإعداد حملات وبرامج إعلامية وتثقيفية عن المحيطات باللغات الأم. ويمكن تحقيق أهداف هذا النشاط من خلال الخطوات التالية: • تطوير منصة لتبادل المعلومات عبر الإنترنت لمواضيع المحيطات والاقتصاد الأزرق. • وضع بروتوكولات لتوجيه نشر المعلومات على المنصات الإلكترونية.	

	• إنشاء شبكة من المتخصصين في مجال المحيطات والاقتصاد الأزرق لوضع مواد للمنصات الإلكترونية، بالتعاون مع خبراء لغويين لتسهيل تحسين الفهم. • وضع بروتوكولات لتقييم ومراجعة المعلومات المنشورة على المنصات الإلكترونية، في محاولة لتوفير المعلومات ذات الصلة لا المعلومات المضللة والدعاية. • إعداد شبكة من الخبراء اللغويين لوضع كلمات لمفاهيم المحيطات، وإدارة المحيطات، والاقتصاد الأزرق حيث لا توجد في لغات السكان الأصليين. • تطوير حملات إعلامية وتثقيفية عن المحيطات يسهل الوصول إليها (مثل سلسلة الندوات العامة) لتنفيذها في المؤسسات المحلية. • دعم المشاركة العامة في مواضيع إدارة المحيطات، والاقتصاد الأزرق، والتحديات، والحلول، ويشمل ذلك توفير مساحات للتعبير عن الاهتمامات، وتسهيل الاعتراف بالجهود المحلية، وتحفيز المسؤولية الفردية لتنمية الاقتصاد الأزرق.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الإقليمية لإدارة المناطق الساحلية التابعة للاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والبنك الدولي، والمدارس والجامعات (بما في ذلك عبر الإنترنت)، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الوطنية والإقليمية والمنظمات التنظيمية، ومراكز اللغات، والمراكز المجتمعية
فترة التنفيذ	2030 – 2024

النشاط 2.5 تعزيز وبناء القدرات المشتركة بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد

لقد تحدد تعزيز وبناء القدرات المشتركة لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد كفرصة إنمائية رئيسية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات لتحسين القدرة الجماعية على إدارة موارد المحيطات وحمايتها بفعالية في ظل اشتداد الضغوط، مثل تغير المناخ، والتلوث، والصيد الجائر، وتدهور الموائل. ومن خلال تعزيز القدرة على إدارة المحيطات، يمكن للشراكة بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات تعزيز الأطر التنظيمية وتحسين آليات الإنفاذ من خلال الاستفادة من الخبرات والموارد الجماعية لتحقيق أهداف التنمية المشتركة والتصدي للتحديات المشتركة. ويشمل تعزيز القدرات الجماعية لإدارة المحيطات أيضًا المبادرات التي تمكّن الحكومات، والمؤسسات، والمجتمعات المحلية من المعارف، والمهارات، والأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة وتنفيذ ممارسات مستدامة، مثل ما يتعلق باستخدام المناطق البحرية المحمية وتنسيق تخطيط الحيز البحري. ومن خلال بناء قدرات أكبر في مجال إدارة المحيطات، يمكن إطلاق الإمكانات الكاملة لموارد المحيطات، مع تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في الشراكة وأصحاب المصلحة الآخرين على جميع المستويات.

النشاط 2.5	**تعزيز وبناء القدرات المشتركة بين أفريقيا وأوروبا في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد**	الأولوية: عالية
مجال التدخل الرئيسي	تقاسم القدرات	
الهدف (الأهداف)	1. تيسير تنمية القدرات المشتركة لإدارة المحيطات بين الدول الأعضاء. 2. تسهيل تطوير حلول مشتركة لإدارة المحيطات من أجل تطوير اقتصاد أزرق متجدد.	
وصف الأنشطة	يتمثل الهدف من هذا النشاط في بناء قدرة جماعية معززة لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد لتسهيل تطوير حلول مشتركة للإدارة والإدارة المشتركة لتحديات تنمية الاقتصاد الأزرق المشترك بين الدول الأعضاء. ويمكن استخدام عدة نُهج لبناء قدرات معززة لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد بين الدول الأعضاء. وتشمل هذه النُهج (على سبيل المثال لا الحصر) إطلاق برامج التدريب والتوعية في الدول الأعضاء، وتطوير مؤسسات التعليم لإعطاء الأولوية للتدريب على تنفيذ إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد، وإعداد شبكات من المتخصصين للتشاور بشأن مسائل إدارة المحيطات، وتعزيز الاتساق والتنسيق بين هياكل التنفيذ على المستويات الأدنى، وتبادل الموظفين، وتعزيز العلاقات الجيدة مع الدول المجاورة، وإدماج تنمية القدرات في مجال إدارة المحيطات كجزء من الأهداف الإنمائية الوطنية. وهناك أيضًا فرصة لتنسيق هذه النُهج من قِبَل المنظمات الإقليمية (مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية) لتيسير التطورات التي تحدث على المستوى الوطني وأن تتكامل جهودها مع تلك التي تحدث على مستوى القرارات الكبرى. ويمكن تحقيق أهداف هذا النشاط من خلال: • إطلاق برنامج أفريقيا-أوروبا للتدريب وتعزيز القدرات في مجال إدارة المحيطات وتطوير الاقتصاد الأزرق المتجدد. • الاستفادة من برامج ومنظمات التنمية الإقليمية القائمة لتيسير تعزيز قدرات إدارة المحيطات. • تطوير برامج تعليمية حول ممارسات إدارة المحيطات، مثل الجامعة الصيفية أو الدورات المتخصصة. ويُوصى بأن تكون هذه البرامج متاحة قدر الإمكان من خلال الاستفادة من الإنترنت وتقديم المواد بلغات متعددة. • تسهيل إنشاء جامعة أفريقية أوروبية على الإنترنت خاصة بإدارة المحيطات وتنمية الاقتصاد الأزرق. • إعداد قاعدة بيانات لخبراء المحيطات والاقتصاد الأزرق داخل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لتعزيز التبادل عالي الجودة، مع القدرة على تدريب القوى العاملة في المستقبل، بما في ذلك الشباب. • تحفيز وضع حلول الإدارة المشتركة من خلال تطوير أوجه التآزر وتسهيل العلاقات بين قطاعات الصناعة في مختلف الدول الأعضاء.	

	• دمج تنمية قدرات إدارة المحيطات في الأهداف الإنمائية الأخرى، ويشمل ذلك دمج تعزيز القدرات في تطوير سياسات جديدة.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والمدارس والجامعات (بما في ذلك عبر الإنترنت)، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الوطنية والإقليمية، والمنظمات التنظيمية، والمراكز المجتمعية
فترة التنفيذ	2024 – 2030

التدخل 3

التمويل والاستثمار

يُشكل عدم كفاية التمويل وسوء تخصيصه وسوء إدارته تحديًا رئيسيًّا أمام تنفيذ إجراءات التنمية المستدامة في الدول الأفريقية. وعلاوة على ذلك، يُخصَّص أقل من 1% من تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية لتنمية المحيطات، حيث يعتبر الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من أكثر أهداف التنمية المستدامة التي تعاني من نقص التمويل، حيث وُجه 0.68% فقط من إجمالي تمويل أهداف التنمية المستدامة إليه في عام 2021. كما أن التدفقات المالية المتعلقة بالمناخ لا يمكن التنبؤ بها، مع تزايد مشاكل الديون، وارتفاع التضخم، وضغط الميزانيات، والحاجة إلى تقليص الدعم؛ مما يخلق سياقًا متزايدًا من التحديات خاصةً في أفريقيا، حيث تواجه عقبات مستمرة في تخطيط وتنفيذ مشاريع المناخ طويلة الأجل بفعالية، بما في ذلك توليد مخاوف بشأن حقوق الأرض والعدالة. يمثل الحصول على التمويل بتكلفة معقولة تحديًا مستمرًّا، ويتطلب الانتقال إلى اقتصاد أزرق متجدد مستدام تحولاً جوهريًّا في كيفية تخصيص الموارد المالية وإدارتها.

وتمتلك الشراكة الأفريقية الأوروبية للمحيطات القدرة على قيادة التغيير التحويلي من خلال مواءمة النظم المالية مع أهداف التجديد، والاستعادة، والتنمية المستدامة من خلال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. ولا ينطوي ذلك على تعزيز الاستثمارات في الأنشطة المستدامة المتعلقة بالمحيطات فحسبُ، بل يشمل أيضًا إعادة توجيه التدفقات المالية بعيدًا عن الممارسات الضارة. ويمكن أن تشمل الإجراءات تنفيذ إجراءات منظمة التجارة العالمية لوقف الدعم المالي الضارة لمصائد الأسماك ودمج مبادئ التمويل المستدام عبر المؤسسات. ويمكن أن تؤدي الاستفادة من البنوك الإنمائية العامة -بما في ذلك البنوك المتعددة الأطراف والوطنية والإقليمية، فضلاً عن شركات التمويل الدولية وصناديق الاستثمار- إلى دعم هذه الأهداف. كما تحددت الدورة الثلاثون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كإطار عمل ذي أولوية للمحيطات والاقتصاد الأزرق على المستوى المتعدد الأطراف؛ نظرًا إلى عدد الأهداف المتعلقة بالتمويل التي ستتحدد للنصف الثاني من عام 2025، وبالنظر إلى أن عام 2025 يمثل السنوات المتبقية من خطة 2030. وسيمهد العملُ بالتعاون مع البرازيل (التي تتولى رئاسة مجموعة العشرين في عام 2024) وتستضيف مؤتمر المناخ COP30 في عام 2025، الطريقَ للتعمق في أهداف الشراكة بين أفريقيا وأوروبا وجدول أعمال السياسات.

يجب أن تهدف الشراكة بين أفريقيا وأوروبا حول المحيطات إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص من خلال دعم وضع نظام بيئي قوي لريادة الأعمال الزرقاء لديه القدرة على إحداث تأثير كبير على أرض الواقع (من قِبَل أصحاب المصلحة المحليين ومن أجلهم)، وإمكانية ربط رواد الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة من القارتَين، وتعزيز التعاون وتبادل المعرفة والخبرات، وفي نهاية المطاف تسريع وتوسيع نطاق ريادة الأعمال في الاقتصاد الأزرق في أفريقيا وأوروبا. ومن خلال تعزيز قدرة الحكومات، والشركات، ورجال الأعمال، ورواد الأعمال والمجتمعات المحلية على التعاون (مثل ما يحدث في صورة شراكات القطاعَين العام والخاص)، ستلعب الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات دورًا حاسمًا في خلق بيئة أكثر ملاءمةً للاستثمار المؤثر وتعزيز ثقافة المسؤولية المالية والإشراف.

إن حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق الإمكانات الكاملة للاقتصاد الأزرق في كلتا القارتَين هائل، وهو ما يستلزم اتباع نهج تعاوني. ويتمثل دور الشراكة المقترحة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات في سياق التمويل والاستثمار في تحديد وتفعيل آليات التمويل المبتكرة لتيسير قدرة المحيطات على التكيف والتجديد والاستعادة، ونشر إستراتيجيات الاقتصاد الأزرق المستدام، فضلاً عن المشاركة في تطوير القدرات وتوسيع نطاقها وتكرار التجارب المؤثرة. وبالإضافة إلى ريادة الأعمال، تشمل آليات التمويل المبتكرة ذات الإمكانات المعترف بها (على سبيل المثال لا الحصر) خطط الدفع مقابل خدمات النظام البيئي (PES)، والتعويض عن رأس المال الطبيعي (بما في ذلك مقايضة الديون مقابل الطبيعة أو مقايضة المحيطات)، وسوق الكربون الأزرق، وتحسين تخصيص الضرائب العالمية، والسندات الزرقاء، والرموز الزرقاء والتكنولوجيا المالية، ومرفق التمويل المختلط، وآليات التأمين الجديدة لتحفيز الاستثمار من خلال خلق الثقة في مشروع تنموي معين.

ومن خلال تنفيذ مثل هذه الآليات، يمكن لأفريقيا وأوروبا توليد التمويل الإنمائي بنفسهما وتقليل الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية في دعم تمويل الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية. ويمكن لتطوير الاقتصاد الأزرق في أفريقيا وأوروبا أن يولِّد أوجه التآزر اللازمة لتيسير التمويل الفوري والطويل الأجل للمبادرات الجديدة، وكذلك ضمان استمرار المشاريع والبرامج الحالية على المدى الطويل. وبذلك، تسهم الشراكة بين أفريقيا وأوروبا بشأن المحيطات في إطلاق الإمكانات الكاملة للاقتصاد الأزرق ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع ضمان استدامة موارد المحيطات على المدى الطويل والمساهمة في العمل في مجالَي المناخ والتنوع البيولوجي.

الأنشطة التالية هي جزء لا يتجزأ من "خارطة الطريق نحو عام 2030: القيادة المشتركة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات" في إطار مجال التدخل الخاص بالتمويل والاستثمار:

النشاط 3.1 المساهمة في الإعداد المشترك لخارطة طريق للتمويل الأزرق بين أفريقيا وأوروبا

لتيسير أنشطة الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات، ستكون هناك حاجة إلى نهج مشترك لتمويل التطورات في مجال إدارة المحيطات وتنمية الاقتصاد الأزرق في القارتين. وفي أعقاب اختتام قمة التمويل المشترك لعام 2023 (في كارتاخينا)، يُوصى بوضع خارطة طريق مشتركة للتمويل والتمويل الأزرق بين أفريقيا وأوروبا لتوجيه تمويل مختلف المشاريع والبرامج في إطار الشراكة الأفريقية الأوروبية للمحيطات. ومن شأن وضع خارطة طريق من هذا القبيل أن يعزز الالتزامات التي أشارت إليها أفريقيا وأوروبا لدعم الإجراءات المشتركة المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة، بما في ذلك دعم التطورات في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. وعلاوة على ذلك، سيكون وضع خارطة طريق مشتركة بين أفريقيا وأوروبا للتمويل الأزرق فرصة مثالية لدمج مبادئ الأمم المتحدة لتمويل الاقتصاد الأزرق المستدام على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية، لتوجيه المستثمرين لضمان استدامة قطاعات المحيطات وغيرها من تطورات الاقتصاد الأزرق.

النشاط 3.1	**المساهمة في الإعداد المشترك لخارطة طريق للتمويل الأزرق بين أفريقيا وأوروبا**	الأولوية: عالية
مجال التدخل الرئيسي	التمويل والاستثمار	
الهدف (الأهداف)	1. تيسير وضع خارطة طريق للتمويل الأزرق بين أفريقيا وأوروبا. 2. دعم إدماج مبادئ التمويل الأزرق على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية في إطار الشراكات المؤسسية والشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات على نطاق أوسع.	
وصف الأنشطة	يتمثل الهدف من هذا النشاط في المساهمة في وضع خارطة طريق مشتركة بين أفريقيا وأوروبا للتمويل الأزرق والتمويل، ودمج مبادئ التمويل الأزرق المستدام لتوجيه تنمية وتمويل مختلف المشاريع والبرامج في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات. يُعَدّ دمج مبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق أمرًا ضروريًا لأنها أول إطار عمل إرشادي عالمي للبنوك، وشركات التأمين، والمستثمرين لتمويل الاقتصاد الأزرق المستدام. وتعزز هذه المبادئ تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)، وتضع معايير خاصة بالمحيطات لمشاريع الاقتصاد الأزرق. وباستخدام هذا الإطار، يمكن تصميم مشاريع إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق بطريقة تجعل المشاريع تحقق أثرًا عمليًا يمكن أن يجذب تمويل المانحين والاستثمار من خلال الاستثمار المؤثر، الذي أصبح حاضرًا بشكل متزايد. ويمكن تحقيق أهداف هذا النشاط من خلال: • إنشاء مجموعة عمل لاتفاقية خارطة طريق التمويل الأزرق المشتركة. • إقامة ورش عمل لتسهيل الحوار والمناقشة لمساهمة الدول الأعضاء ومدخلاتها في خارطة طريق التمويل الأزرق.	

	• تسهيل المتطلبات اللوجستية التي ينطوي عليها التصديق على خارطة الطريق من قِبَل الدول الأعضاء. • دعم تطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق باتباع مبادئ التمويل الأزرق. • دمج مبادئ التمويل الأزرق المستدام في إستراتيجيات وسياسات الاقتصاد الأزرق الوطنية، والإقليمية، والقارية.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية الدولية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسات صناديق التنمية (مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف الاستثمار الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وغيرها)، والبنك الدولي، والحكومات الوطنية
فترة التنفيذ	2024 – 2026

النشاط 3.2 تعزيز إنشاء آليات مالية جديدة للمحيطات والاقتصاد الأزرق

يتطلب الانتقال إلى اقتصاد أزرق متجدد تحولاً جوهريًّا في كيفية تخصيص الموارد المالية وإدارتها. ويمكن أن يؤدي إنشاء آليات مالية مخصصة مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات والتحديات الفريدة للمناطق الساحلية في أفريقيا وأوروبا إلى تحفيز الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأزرق وغيرها من مشاريع تنمية الاقتصاد الأزرق. ويمكن للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات أن تكون في طليعة هذا التحول، حيث تدعو إلى إنشاء آليات مالية جديدة لتمويل الإدارة المستدامة للمحيطات. تشمل بعض الآليات المبتكرة (على سبيل المثال لا الحصر) استخدام السندات الزرقاء، ومبادرات مبادلة الديون البحرية أو الساحلية (على الصعيدَين الوطني والإقليمي)، والاستفادة من الخدمات البيئية مثل الكربون الأزرق وأسواق ائتمان المغذيات، وخطط ائتمانات التنوع البيولوجي، ورأس المال الطبيعي كأسهم متداولة في البورصة، والتمويل المختلط ومرافق التمويل، وآليات التأمين. وينطوي تفعيل الكربون الأزرق، على وجه الخصوص، على إمكانات كبيرة للتنمية المستدامة في جميع أنحاء البر الرئيسي للقارتَين الأفريقية والأوروبية، فضلاً عن تيسير التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الجزرية الأكثر عزلةً وضعفًا أمام الصدمات الخارجية. وتوفر النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق إمكانات التنمية الساحلية المستدامة (من خلال قطاعات مثل السياحة)، وتطوير قدرة السواحل على المرونة، وتفعيل آليات تجارة ائتمان الكربون من خلال خدمات عزل الكربون التي توفرها. ومع ذلك، فإن إنشاء مثل هذه الآليات عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي يشمل تطوير البنية التحتية اللازمة لدمج هذه الآليات في مجموعة الحلول التشغيلية التي يمكن الوصول إليها على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية، فضلاً عن دمجها في إستراتيجيات الاقتصاد الأزرق ووضع السياسات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون تطوير مراكز معلومات التمويل الأزرق ومؤسسات التمويل المختلط مفيدًا في تيسير استخدام آليات التمويل المبتكرة هذه على نطاق واسع. ومن شأن هذه المؤسسات أن تكون بمثابة مركز اتصال للشركاء الإنمائيين والممولين من القطاع الخاص، وأن تعمل بالنيابة عن الحكومات الوطنية أو الإقليمية لإصدار آليات تمويل تتماشى مع تطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق، كما يمكن لمثل هذا المرفق أن يكون مسؤولاً عن اختبار أدوات التمويل والتمويل المبتكرة، التي يتم تيسيرها من خلال هياكل مثل شبكات الابتكار، والمسرعات، وحاضنات الابتكار، والتي يمكن أن تستقي المعرفة والمعلومات التمويلية المحلية والعالمية، وتستفيد منها لصالح المحيط.

النشاط 3.2	**تعزيز إنشاء آليات مالية جديدة للمحيطات والاقتصاد الأزرق**	الأولوية: عالية
مجال التدخل الرئيسي	التمويل والاستثمار	
الهدف (الأهداف)	1. تشجيع إنشاء آليات تمويل مبتكرة للاقتصاد الأزرق. 2. إنشاء البنية التحتية اللازمة لتشغيل آليات التمويل المبتكرة. 3. تسهيل زيادة الوعي حول حلول وخيارات التمويل المبتكرة بين المستثمرين والقطاع الخاص.	
وصف الأنشطة	يتمثل الهدف من هذا النشاط في تسهيل تطوير البنية التحتية اللازمة لتشغيل آليات التمويل المبتكرة للاقتصاد الأزرق والمحيطات على المستويَين الوطني والإقليمي. ويشمل ذلك إنشاء بنية تحتية مادية وإلكترونية مناسبة يمكن من خلالها تفعيل هذه الآليات بكفاءة وفعالية. ويوصى بتطوير مراكز معلومات وتنسيق مخصصة للتمويل الأزرق (مثل مختبر التمويل الأزرق في أفريقيا وأوروبا) أو مرافق التمويل المختلط على المستويَين الوطني والإقليمي للتخصص في استخدام هذه الآليات، بحيث يمكنها تقديم المساعدة في استخدام هذه النُظُم من قِبَل الجمهور (بما في ذلك القطاع الخاص). وسيكون مرفق التمويل الوطني أو الإقليمي مسؤولاً عن تنسيق وتنمية حلول تمويلية سياقية (مثل مزيج فريد من أدوات التمويل) لمشاريع التنمية التي تتماشى مع أهداف الاقتصاد الأزرق، فضلاً عن الاستفادة من الموارد المالية الحالية بكفاءة أكبر. يمكن تحقيق أهداف مجال النشاط هذا من خلال: • دعم تنمية مراكز معلومات وتنسيق متخصصة ومخصصة في التمويل الأزرق والتمويل على المستويَين الوطني والإقليمي. • دعم تنمية البنية التحتية اللازمة لتفعيل آليات التمويل المبتكرة (مثل البلوك تشين والتكنولوجيا المالية). • تسهيل تنمية شبكة من المتخصصين (أو المنظمات المتخصصة) للمساعدة في تفعيل آليات التمويل المبتكرة. • تسهيل تنمية خطط العمل الوطنية لتفعيل الكربون وخيارات الاستثمار المرتبطة بها. • تطوير مختبرات بحثية دولية (إقليمية وقارية) لأبحاث الكربون الأزرق مع الاتحاد الأفريقي ومجلس الاتحاد الأوروبي لتسهيل الاستثمار. وضع مجموعة من البروتوكولات أو التوصيات لاستخدام آليات التمويل المتاحة في السياقات الوطنية المختلفة. • دعم تنمية المحاسبة الزرقاء الفعالة والموثوقة. • دعم تنمية بيئات السياسات التمكينية الوطنية والإقليمية للتمويل. • تطوير برامج التوعية والحملات الإعلامية لآليات التمويل المبتكرة.	

المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - نيباد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية والصناديق (مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، ومصرف الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وغيرها)
فترة التنفيذ	2024 – 2028

النشاط 3.3 تسريع الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأزرق المتجدد الوطنية والإقليمية الكبيرة

بمجرد إنشاء البنية التحتية والبروتوكولات اللازمة لآليات التمويل المحددة، هناك حاجة إلى تشجيع استخدامها ونشرها في تيسير الاقتصاد الأزرق والمحيطات المستدامة في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات. ويمكن تعبئة رأس مال كبير لتلبية الاحتياجات والمشاريع الإنمائية ذات الأولوية من خلال الاستفادة من آليات التمويل المبتكرة، فضلاً عن تمويل وموارد القطاعَين العام والخاص، مثل حزمة الاستثمار في البوابة العالمية لأفريقيا وأوروبا وغيرها من مبادرات الفريق الأوروبي بشأن الاقتصاد الأزرق. ويوجد في الوقت الحاضر 32 مشروعًا رائدًا من برامج البوابة العالمية في أفريقيا تتضمن إجراءات متعلقة بالاقتصاد الأزرق. وتركز المجموعة الحالية من المشاريع الرائدة ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق (59) والمبادرات الأخرى (83) في الغالب على تطوير البنية التحتية، وتحديدًا البنية التحتية للمياه، والموانئ، والطاقة المتجددة الزرقاء. لا يوجد سوى عدد قليل من المشاريع الرائدة التي تركز على الحماية والاستعادة، والتدخلات الزرقاء لتغير المناخ، والتطور التكنولوجي الأزرق، أو تحسين المعرفة والبحوث المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، ولا يركز أي منها على الكربون الأزرق، أو التمويل الأزرق، أو إدارة المحيطات. وعلى هذا النحو، هناك مجال لدفع جدول أعمال الاستثمار من خلال برمجة البوابة العالمية بطريقة تدمج بشكل أفضل التفكير في الاقتصاد الأزرق المتجدد بدلاً من إدارة القطاع والاستثمار التقليديَّين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد الأزرق أن يطلق العنان لإمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتجارة البينية الأفريقية - وبين القارات مع استمرار الطلب العالمي على الموارد الأفريقية. يمكن أن يؤدي استخدام آليات التمويل المستدام إلى زيادة جذب استثمارات المانحين لمشاريع التنمية، حيث إن هذه الآليات مصممة للحد من تكبد المستثمرين تكاليف إضافية، والحد من مخاطر الاستثمار وتعزيز الثقة الاستثمارية في نجاح المشروع. تشمل الآليات الاستثمارات المؤثرة، والشراكات بين القطاعَين العام والخاص، وإنشاء صناديق استثمارية من خلال آليات التأمين، والبلوك تشين، والرموز الزرقاء، والتكنولوجيا المالية، وهو ما يتيح مشاركة الاستثمار الفردي من قِبَل الجمهور. يتيح استخدام هذه التقنيات تعبئة الموارد المالية للمشاريع الإقليمية واسعة النطاق من خلال تسهيل الاستثمار الفردي من مختلف القطاعات الخاصة الوطنية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الآليات المالية تسهيل نقل التقنية والخبرات، وتعزيز ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل، وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفعالة في الاقتصاد الأزرق والاستفادة منه.

النشاط 3.3	**تسريع الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأزرق المتجدد الوطنية والإقليمية الكبيرة**	الأولوية: عالية
مجال التدخل الرئيسي	التمويل والاستثمار	
الهدف (الأهداف)	1. تسهيل الاستثمار في المشاريع لمشاريع التنمية التجديدية الوطنية والإقليمية الكبيرة.	
وصف الأنشطة	يتمثل الهدف من هذا النشاط في تسهيل الاستثمار في المشاريع من أجل تنفيذ مشاريع التنمية واسعة النطاق والقائمة على التجديد على المستويَين الوطني والإقليمي. ويشمل ذلك استخدام مجموعات مناسبة من آليات التمويل والإدارة المستدامة لجذب استثمارات المانحين والاستفادة من موارد القطاعَين العام والخاص. يوصى باستخدام الآليات التي تستفيد من موارد القطاعَين العام والخاص، على سبيل المثال، تطبيق الرموز الزرقاء وغيرها من التكنولوجيا المالية. تُستخدم الرموز الزرقاء التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا بلوك تشين لجمع الأموال لمشاريع الاستثمار الأزرق على المستوى الفردي. ويؤدي استخدام الرموز الزرقاء إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الاستثمار ويجعلها في متناول الجمهور بسهولة. ومن ثَمَّ تكون للجمهور المشارك حصة حقيقية في نجاح مشروع التنمية، ويتم تحفيزهم على المزيد من المساهمة في تنمية الاقتصاد الأزرق، كما يوجد العديد من الآليات الأخرى لتحفيز مشاركة القطاعَين العام والخاص أيضًا، وبالتالي الاستفادة من المهارات والموارد التي قد تكون غير مستغلة بشكل كافٍ في هذه القطاعات حاليًّا. ويمكن تحقيق مجال النشاط هذا من خلال: • وضع سياسة مالية مخصصة لاستثمارات محددة في قطاع الاقتصاد الأزرق المتجدد على المستويات الوطنية. • تحفيز استخدام آليات التمويل المستدام مقارنةً بالآليات التقليدية. • تسهيل وتحفيز استخدام الرموز الزرقاء على المستويَين الوطني والإقليمي. ويشمل ذلك تطوير منصة تداول الرموز الزرقاء. • تسهيل تطوير عمليات إعادة شراء الديون أو مقايضة الديون لتعبئة الموارد لمشاريع التنمية (على النطاقَين الواسع والمحدود). • تحفيز استخدام أشكال بديلة من التعويضات على المستويَين الوطني والإقليمي، مثل أرصدة المغذيات (أرصدة الكربون، أرصدة النيتروجين، أرصدة الفوسفور) بدلاً من الورق النقدي؛ لأنها تحفز تنمية البيئات الطبيعية التي تدعمها والحفاظ عليها. • التعاون مع القطاع الخاص لوضع سياسات تأمين شاملة لمشاريع التجديد أو التنمية؛ لتسهيل ثقة المستثمرين وتقليل المخاطر. • دعم استخدام الشراكات بين القطاعَين العام والخاص كجهات إدارية لبرامج التنمية. تعمل الشراكات بين القطاعَين العام والخاص على تحسين تقديم الخدمة ويمكن أن تعزز ثقة المستثمرين في مشروع معين. • تطوير برامج التوعية والحملات الإعلامية لخيارات التمويل والإدارة لمشاريع تنمية الاقتصاد الأزرق المتجددة.	

المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية والصناديق (مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وغيرها)
فترة التنفيذ	2024 – 2030

النشاط 3.4 تسهيل إنشاء وتشغيل البنوك الإقليمية لتنمية الاقتصاد الأزرق الدولي

تم تحديد تطوير البنوك الإقليمية لتيسير تنمية الاقتصاد الأزرق الدولي من خلال المشاريع الإقليمية على سبيل المثال كحاجة إنمائية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات. ويمكن تطوير البنوك الإقليمية حيث لا توجد بنوك إقليمية لتفويض التركيز المحلي الإقليمي، وتطوير فهم دقيق للتحديات والفرص الإقليمية المحددة لتنمية الاقتصاد الأزرق، من خلال المعرفة بالسياق المحلي. وعلى عكس البنوك التقليدية، التي غالبًا ما تمنح الأولوية لتعظيم الأرباح وتلبية احتياجات الصناعات الراسخة والمراكز الحضرية في المقام الأول، يمكن للبنوك الإقليمية أن تتبنى نهجًا أكثر شمولاً، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات المجتمعات المحرومة من الخدمات والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والقطاعات الحيوية للتنمية المستدامة. ويمكن أن يؤدي التعلم من تجارب الاتحاد الأوروبي وتعبئة البنوك الإقليمية والإنمائية التابعة للاتحاد الأوروبي إلى تعزيز هذه الجهود، فالبنوك الإقليمية في وضع أفضل لتعزيز الإدماج المالي، وتسهيل حصول الفئات المهمشة على الائتمان ورأس المال، وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار المحليَّين. ومن خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تلبي احتياجات التنمية المحددة لتلك المنطقة، يمكنها أن تساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمل والتعليم وغيرها من وسائل تنمية الاقتصاد الأزرق على نطاق أوسع، كما يمكن للبنوك الإقليمية أن تكون بمثابة مركز للتعاون والتآزر في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات؛ مما يعزز التضامن والدعم المتبادل بين الدول الوطنية المتجاورة، وبالتالي تسهيل تحسين إدارة الموارد العابرة للحدود. وبالإضافة إلى ذلك، قد تساهم شبكة من البنوك الإقليمية العابرة للقارات في تبادل المعارف والخبرات فيما يتعلق بالتحديات السياقية المحددة، فضلاً عن إمكانية تقديم الدعم المؤسسي للبنوك العامة والخاصة العابرة للقارات.

النشاط 3.4	**تسهيل إنشاء وتشغيل البنوك الإقليمية لتنمية الاقتصاد الأزرق الدولي**	الأولوية: متوسطة
مجال التدخل الرئيسي	التمويل والاستثمار	
الهدف (الأهداف)	1. إنشاء مؤسسات بنكية إقليمية لتنمية الاقتصاد الأزرق. 2. تسهيل دمج البنوك الإقليمية في الأنظمة الوطنية.	

	3. دمج البنوك الإقليمية في هياكل التنمية الإقليمية القائمة، وتحديدًا (على سبيل المثال لا الحصر) الجماعات الاقتصادية الإقليمية.
وصف الأنشطة	الهدف من هذا النشاط هو إنشاء المؤسسات البنكية الإقليمية وتفعيلها لتيسير تنمية الاقتصاد الأزرق السياقي في المناطق التي تقع فيها، ويشمل ذلك تقديم خدمات بنكية سياقية أو فريدة من نوعها لتنمية الاقتصاد الأزرق في المناطق المعنية، مع تسهيل التعاون والتآزر بين البلدان المتجاورة. ويمكن للبنوك الإقليمية أن تكون بمثابة منصة للمستثمرين المحليين من القطاع الخاص لتسريع تنمية الاقتصاد الأزرق في البلدان المتجاورة، فضلاً عن توفير السلع والخدمات في المجالات التي قد تفتقر إليها، كما يمكن للبنوك الإقليمية نفسها أن توفر خدمات بنكية يسهل الوصول إليها وقابلة للتطبيق في السياق (مثل التمويل المختلط) في المناطق التي لا تتوفر فيها هذه الخدمات، ولكنها تتطلب اعتراف الحكومات الوطنية بها وتكاملها أو امتثالها لأنظمتها القانونية. وعلاوة على ذلك، هناك فرصة لتكامل معلومات التمويل الأزرق وأنظمة التنسيق مع البنوك الإقليمية؛ لتحسين استخدام الموارد. ويمكن تحقيق أهداف هذا النشاط من خلال: • تحديد الكتل الإقليمية التي يمكن أن تخدمها البنوك الإقليمية المعنية. قد تكون المواءمة مع ترسيم حدود الجماعات الاقتصادية الإقليمية نقطة انطلاق مفيدة. • وضع ولايات سياقية لكل بنك إقليمي لتوجيه عملياتها. ويشمل ذلك المراجعة المنتظمة لضمان تلبية البنوك الإقليمية لاحتياجات مناطقها. • يمكن للبنوك الإقليمية أن تزيد من تسهيل تنمية الاقتصاد الأزرق من خلال تقديم رسوم بنكية وأسعار تحويل عملات مخفضة مقارنةً بالأنظمة التقليدية للتحويلات المرتبطة بتنمية الاقتصاد الأزرق، وبالتالي تحفيز استخدامها. • من خلال تقديم خدمات متعددة العملات، يمكن للبنوك الإقليمية تسهيل تنمية الاقتصاد الأزرق من خلال تخفيف الحواجز المرتبطة بالعمل بعملات وطنية مختلفة، وبالتالي تسريع المعاملات التجارية وتنمية الاقتصاديات الوطنية. • تعمل البنوك الإقليمية كمراكز اتصال وتنسيق لمشاريع التنمية. • تسهيل الاعتراف بالبنوك الإقليمية على المستوى الوطني، وكذلك الاندماج في الأنظمة البنكية الوطنية. وهذا يتطلب الاتساق مع القوانين واللوائح الوطنية لتفعيل استخدامها. • تيسير الاندماج في منظمات التنمية الإقليمية، وتحديدًا الجماعات الاقتصادية الإقليمية. • تحديد أوجه التآزر بين البنوك الإقليمية الأفريقية والأوروبية لتنفيذ أفضل الممارسات وفرص التعاون، مثل تسهيل تمويل مشاريع التنمية واسعة النطاق، ودعم البنوك العامة والخاصة.
المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية والصناديق (مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك تنمية غرب أفريقيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وغيرها)
فترة التنفيذ	2024 – 2030

النشاط 3.5 إطلاق منتديات أعمال سنوية بين أفريقيا وأوروبا للاقتصاد الأزرق

تم تحديد إطلاق فعاليات معرض سنوي مفتوح للجميع (الجمهور، والمؤسسات الخاصة، والمؤسسات البحثية) في كل من القارتَين الأفريقية والأوروبية كفرصة رئيسية لعرض التطورات الناجحة والتقدم المحرز في إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق. تهدف هذه الفعاليات إلى تسهيل التعاون والشراكات الاقتصادية بين الدول الوطنية الأفريقية والأوروبية، وإلهام تطوير مبادرات تنمية الاقتصاد الأزرق في المستقبل. كما يمكن أن تكون هذه الفعاليات بمثابة آلية يمكن من خلالها طمأنة الجمهور بأن الجهود التعاونية لممثليهم تتجسد في تأثير حقيقي وتغيير تنموي يحسّن سبل العيش المحلية والاقتصادات الوطنية. ويمكن أن تكون هذه الفعاليات بمثابة مكان لتسهيل محو الأمية في مجال المحيطات في جميع أنحاء أفريقيا وأوروبا، وتعزيز الثقة بين المؤسسات الخاصة لجذب التمويل من الجهات المانحة لتمويل أنشطة تنمية الاقتصاد الأزرق الأخرى.

النشاط 3.5	**إطلاق منتديات أعمال سنوية بين أفريقيا وأوروبا للاقتصاد الأزرق**	الأولوية: منخفضة
مجال التدخل الرئيسي	التمويل والاستثمار	
الهدف (الأهداف)	1. إضفاء الطابع المؤسسي على المعارض السنوية للتقدم المحرز والتطورات الجديدة في مجال الاقتصاد الأزرق على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية. 2. تسهيل فرص الاستثمار لمشاريع تنمية الاقتصاد الأزرق.	
وصف الأنشطة	الهدف من هذا النشاط هو إطلاق فعاليات سنوية منتظمة لعرض قصص النجاح في تنمية الاقتصاد الأزرق والتطورات الجديدة لإلهام تطوير مبادرات جديدة للاقتصاد الأزرق، وتسهيل فرص التعاون واستثمارات الجهات المانحة. يوصى بإضفاء الطابع المؤسسي على فعاليات سنوية لإدارة المحيطات وعروض الاقتصاد الأزرق، حيث سيضمن ذلك إقامة هذه الفعاليات كما هو مخطط لها. ويمكن تحقيق أهداف هذا النشاط من خلال الخطوات التالية: • دعم تطوير معارض العرض السنوية على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية. ويشمل ذلك تحديد المتحدثين ومقدمي العروض والمساعدة في المتطلبات اللوجستية. • تسهيل تطوير قاعدة بيانات على الإنترنت حيث يمكن تخزين العروض التقديمية للاطلاع عليها لاحقًا، بحيث يمكن للجمهور والمستثمرين المحتملين تتبُّع التقدم المحرز. • تطوير بروتوكولات سياقية لتسهيل انضمام المستثمرين الجدد لدعم مشاريع التنمية الجارية. • تطوير منصات عبر الإنترنت لمشاركة الملاحظات وتعزيز المشاريع التعاونية الجديدة.	

المؤسسات الشريكة المقترحة	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبرامج التنمية الإقليمية، والحكومات الوطنية، وشبكة مجلس أوروبا، والجامعات، وشركات القطاع الخاص
فترة التنفيذ	2024 – 2026

الاستنتاجات

يتزايد الاعتراف بأهمية المحيطات على نطاق عالمي حيث يسلط كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الضوء على الحاجة إلى إحراز تقدم في دفع عجلة الاقتصاد الأزرق والمحيطات المستدامة في القارتَين على التوالي. لم تُستغل إدارة المحيطات بشكل كافٍ في العلاقات الأفريقية الأوروبية، وهذا يمثل فرصة ضائعة للمضي قدمًا باقتصاد محيطات وأنشطة الاقتصاد الأزرق المصممة جيدًا والمستدامة، وذلك في إطار الشراكة الأفريقية الأوروبية المقترحة.

تهدف الشراكة بين أفريقيا وأوروبا بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق إلى النهوض بتطوير اقتصاد أزرق متجدد على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية، وتنفيذ آليات فعالة لإدارة المحيطات في الوقت نفسه للمساهمة في تحقيق هذا الهدف. ويمكن لخارطة الطريق للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات أن تسهل التعاون الفعال بشكلٍ متزايد بين أفريقيا وأوروبا بشأن قضايا إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق، وذلك من خلال تعزيز قدرات الشركاء عن طريق التبادل المشترك وفهم التحديات الإنمائية ذات الصلة. وتُعد خارطة الطريق بمثابة أداة لتوسيع نطاق الشراكة بين أفريقيا وأوروبا لتشمل جهات فاعلة جديدة ومتنوعة (خارج الاتحادَين الأفريقي والأوروبي) لتعميق مجالات التعاون الملموسة؛ بهدف إطلاق العنان للفرص الخاملة، وتوسيع نطاق الأنشطة القائمة، فضلاً عن فتح المجال أمام تفكير جديد في مجال السياسات والإجراءات المشتركة المستدامة على المدى الطويل، وتبرهن خارطة الطريق على تأثير المشروع الأول من نوعه، وهو "المشاركة في تصميم منصة مشتركة بين أفريقيا وأوروبا لأصحاب المصلحة المتعددين في أفريقيا وأوروبا مكرسة لإدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق". كما أنها تدعم إستراتيجية الإرث، وتدل على عدد من المقترحات/الأنشطة لتوسيع نطاق التعاون الأوروبي الأفريقي في مجال المحيطات وإبرازها وتأثيرها السياسي بشكل كبير.

تؤكد خارطة الطريق على أن الشراكة الإستراتيجية في مجال إدارة المحيطات يمكن أن تعزز العلاقات الدبلوماسية والجيوسياسية بين أوروبا وأفريقيا، وتعزز الشراكة على الساحة الدولية. ومن خلال الانخراط في مبادرات تعاونية لمواجهة التحديات البحرية المشتركة، يمكن للمنطقتين بناء الثقة وحسن النية؛ مما يمهد الطريق لتعزيز التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك، ويمكن لهذا التعاون أن يسهم في الاستقرار والأمن الإقليميَّين من خلال تعزيز التعايش البحري السلمي ومنع النزاعات على موارد المحيطات، وذلك من خلال التفاوض الدبلوماسي والاستفادة من فرص التنمية المشتركة.

ويمثل التفعيل الكامل للشراكة بين أفريقيا وأوروبا بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق فرصة رئيسية لدفع الزخم السياسي والاتساق قبل الأحداث السياسية الدولية الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى إحداث تأثير على نطاق عالمي، ولكنها تتطلب من البلدان، والبرامج، والمؤسسات الشريكة المشاركة، والتعاون، والمساهمة في الرؤية المشتركة للإدارة المستدامة للمحيطات وتطوير اقتصاد أزرق متجدد. ستكون الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات فرصة للتعاون التحويلي والعمل الجماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، فضلاً عن معالجة الأزمات الرئيسية في المحيطات المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، وتغير المناخ، وانخفاض الموارد.

شكر وتقدير

هذا التقرير هو ثمرة عملية ديناميكية نُفّذت خلال فترة عامَين، من نوفمبر 2022 إلى أكتوبر 2024، بتوجيه إستراتيجي من مؤسسة أفريقيا وأوروبا، ونشكر بشكل خاص أعضاء المجموعة الإستراتيجية لأفريقيا وأوروبا المعنية بإدارة المحيطات، والمؤسسات الشريكة، والأفراد التالية أسماؤهم على تقديم الدعم، والرؤى، والبيانات، والتحليلات:

السيدة نانسي كاريجيتو، الرئيسة المشارِكة لمجموعة العمل الإستراتيجية لأفريقيا وأوروبا المعنية بإدارة المحيطات، وسفيرة كينيا ومبعوثتها الخاصة للاقتصاد البحري والأزرق، والوزيرة الرئيسية السابقة للشحن والشؤون البحرية في حكومة كينيا | **باسكال لامي**، الرئيس المشارك للمجموعة الإستراتيجية الأفريقية الأوروبية المعنية بإدارة المحيطات، ونائب رئيس منتدى باريس للسلام، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي "المحيطات والمياه" | **فاليري كودجو ديوب**، مدير الابتكار والتنمية المستدامة في بنك التنمية الأفريقي الغربي | **أدجاني كوستا**، مستشار رئيس أنغولا، حكومة أنغولا | **فرج عبد المالك**، المدير العامّ للمعهد الوطني للبحوث في مجال الهياكل الأساسية | **إدوارد كيماكوا**، كبير المستشارين البحريين ومنسق مستقبلنا الأزرق، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) | **بييرا تورتورا**، الرئيس السابق لمبادرة المحيطات المستدامة للجميع التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ورئيس أمانة ميثاق باريس للناس والكوكب | **أنثي بورنارا**، مهندس البيئة والاستدامة، باحث ومستشار في الاقتصاد الأزرق المستدام، وزارة الاستثمارات الإنمائية اليونانية | **دانيال سيغورا**، كبير مسؤولي العمليات، صندوق تنمية الاقتصاد الأزرق (ProAzul) | **آميل حمزة شافاي**، نائب رئيس فرقة العمل المشتركة بين اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية واليونسكو المعنية بعقد المحيطات في الدول الأفريقية والجزر المجاورة. عضو الأكاديمية التونسية للعلوم والآداب والفنون. أستاذ وخبير في علم السموم البيئية البحرية، المدرسة الوطنية للمهندسين في صفاقس | **آرثر تودا**، المدير التنفيذي، جمعية علوم البحار لغرب المحيط الهندي - WIOMSA | **دافيد أوبورا**، المدير المؤسِّس، البحوث والتطوير للمحيطات الساحلية - المحيط الهندي (CORDIO) شرق أفريقيا | **غاوسو غي**، رئيس جمعية تعزيز وتمكين مصائد الأسماك البحرية (APRAPAM) | **نوبل كوامي أساري**، محاضر أول في جامعة كيب كوست، رئيس مركز التميز في مصائد الأسماك البحرية وإدارة السواحل في قسم مصائد الأسماك والعلوم المائية في الاتحاد الأفريقي | **فاتوسوا راكوتوندرازافي**، سفير مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في مدغشقر، والمدير الإقليمي لإدارة السواحل والمحيطات في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لشرق وجنوب أفريقيا | **أليكس بينكنشتاين**، رئيس برنامج إدارة موارد أفريقيا، معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية | **سيلفيا ليسكاوكا**، عضوة المجلس الوطني للتنمية، مستشارة رئيس جمهورية بولندا، والرئيسة السابقة لمجلس الشباب البولندي للمناخ | **غييرمو أورتوينو كريسبو**، الرئيس المشارِك للمجموعة المتخصصة في أبحاث أعالي البحار التابعة للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في أعالي البحار التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية | **جينيفيف بونس**، المدير العامّ ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي جاك ديلورز | **إيدروديت لوكانغا**، الأمينة العامة لشبكة النساء الأفريقيات العاملات في مجال تجهيز الأسماك وتجارها (AWFISHNET) | جوشينا ناغيا، زميلة أندريه هوفمان في مركز ستانفورد لحلول المحيطات والمنتدى الاقتصادي العالمي | **ستيفن كنودت**، مؤسس وشريك إداري في Deepblue Earth، رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للمحيطات في ألمانيا | **أليكسيس غروسكوف**، المؤسِّس والرئيس التنفيذي لشركة أوشن هب أفريقيا | **إتورستن ثيلي**، المؤسِّس والرئيس التنفيذي للصندوق العالمي للمحيطات | **أليساندرا سينسي**، البيئة والاقتصاد الأخضر والأزرق، رئيس قطاع، قسم البيئة المائية والاقتصاد الأزرق في الاتحاد من أجل المتوسط | **بيرنيس ماكلين**، وحدة الاقتصاد الأزرق في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية (AUDA-NEPAD) | **كاثرين شابو**، عضو سابق في البرلمان الأوروبي | **إنسيم أولمان**، مدير شعبة التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية بالإنابة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا | **بيير فيلر**، مدير مركز الإدارة الزرقاء وكرسي اليونسكو لإدارة المحيطات، جامعة بورتسموث | **أنتيا مارش**، رئيس الأبحاث، المركز العالمي لسياسات البلاستيك، معهد الثورة للبلاستيك، جامعة بورتسموث | **هارسن نيامبي نيامبي**، مدير البيئة المستدامة والاقتصاد الأزرق، مفوضية الاتحاد الأفريقي | **غيروجيس مبا-أسيكو**، رئيس قسم الاقتصاد الأزرق، مفوضية الاتحاد الأفريقي | **إليندا إيتا**، مستشار أول للاقتصاد الأزرق، مفوضية الاتحاد الأفريقي | **تشارلينا فيتشيفا**، المديرة العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك، المفوضية الأوروبية | **ساداوسكاس كيستوديس**، نائب المدير العامّ للشؤون البحرية ومصائد الأسماك، المفوضية الأوروبية | **رافاييل غوليه**، رئيس وحدة إدارة المحيطات وقانون البحار والقطب الشمالي، المفوضية الأوروبية | **بينيديكت كارمييه**، خبير أول في إدارة المحيطات، المفوضية الأوروبية | **بول والتون**، المدير التنفيذي، مؤسسة أفريقيا-أوروبا توماس سبيرنا، زميل أقدم لشؤون المحيطات، مؤسسة أفريقيا-أوروبا | **سيمون فوري**، المدير التنفيذي لبرنامج المناخ والتنمية، مؤسسة أفريقيا-أوروبا | **رافائيل دانغلاد**، مدير الملف الرئيسي لشؤون المناخ والتنمية، مؤسسة أفريقيا-أوروبا

ملاحظات:

المفوضية الأوروبيةهذا التقرير هو نتيجة العمل الذي اضطلعت به مجموعة إستراتيجية أفريقيا-أوروبا بشأن إدارة المحيطات، وهي مبادرة تقودها المديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية، وبالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. يُسمح باستنساخ التقرير كلياً أو جزئياً، شريطة أن يُنسب إلى مؤسسة أفريقيا-أوروبا (AEF).

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع السيد **رافائيل دانغلاد**، مدير الملف الرئيسي لشؤون المناخ والتنمية، مؤسسة أفريقيا-أوروبا (raphael.danglade@africaeuropefoundation.org).

نشرته مؤسسة أفريقيا-أوروبا في أكتوبر 2024.

خطة العمل لتنفيذ خارطة الطريق

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
عوامل التمكين لشراكة فعالة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات	المشاركة في إعداد مذكرة تفاهم وتعاون للشراكة بين أفريقيا وأوروبا وإضفاء الطابع المؤسسي عليها	• مذكرة تفاهم وتعاون للشراكة الأفريقية الأوروبية في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق	2024 – 2025	• التصديق على مذكرة التفاهم أو الاتفاقية من قِبَل الدول الأعضاء.	الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء المنتسبة	50000
	إنشاء مركز المرونة، والتجديد، والاستعادة الأزرق بين أفريقيا وأوروبا (B3R-Hub)	• إنشاء مركز B3R-Hub. • تطوير دستور مركز B3R-Hub.	2024 – 2025 2024 – 2025	• التواجد عبر الإنترنت لمركز B3R-Hub • دستور مركز B3R-Hub.	الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومركز	250000
	تطوير فريق خبراء استشاري بشأن المسائل المتعلقة بإدارة المحيطات وتنمية الاقتصاد الأزرق	• إنشاء فريق استشاري أولي أفريقي أوروبي لمركز B3R-Hub والشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات	2024 – 2025	• فريق خبراء استشاري متكامل في مركز B3R-Hub. • مذكرة تفاهم لتوجيه الإجراءات وتفصيل غرض الفريق في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا.	الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، مؤسسة أفريقيا-أوروبا، مركز B3R-Hub	100000
	تعزيز علاقة عمل جيدة بين قسم الاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأفريقي والمديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك في الاتحاد الأوروبي	• تعزيز التعاون والتنسيق بين قسم الاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأفريقي والمديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماك في الاتحاد الأوروبي	2024 – 2025	• اجتماعات منتظمة (افتراضية/شخصية؛ إستراتيجية وميدانية) ومشاركة كل من المفوضية الأوروبية - المديرية العامة لشؤون المحيطات ومصائد الأسماك والاتحاد الإفريقي - مكتب الموارد البحرية الإفريقية في تطوير الاقتصاد الأزرق ضمن الشراكة المؤسسية بين أفريقيا وأوروبا. • تعيين جهات اتصال رئيسية داخل الاتحاد الأفريقي - المكتب الإقليمي لأفريقيا والمفوضية الأوروبية - المجموعة الاقتصادية لأوروبا - منطقة البحر الأبيض المتوسط لتيسير الحوار وتنسيق الجهود التعاونية.	الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمكتب الإقليمي لأفريقيا والمحيط الهادئ	100000

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
	إنشاء تحالف قوي لأصحاب المصلحة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية	• مذكرة تفاهم وتعاون من أجل تكامل الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا، والعمل المشترك مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية	2025 – 2024	• التصديق على مذكرة التفاهم أو الاتفاق من قِبَل الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية	الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومركز	50000
	إعطاء الأولوية لأنشطة التنمية الشاملة بدلاً من الأنشطة الإنمائية القطاعية أو المنعزلة:	• تحديد وتنفيذ أنشطة أو مشاريع تنموية محددة شاملة لعدة قطاعات في الاقتصاد الأزرق.	2025 – 2024	• قائمة بأنشطة التنمية الشاملة ذات الأولوية.	الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومركز B3R-Hub	50000
	النهوض بجدول أعمال مشترك بين أفريقيا وأوروبا لأبحاث المحيطات	• وضع جدول أعمال بحثي مشترك لتحديد أولويات البحث في مواضيع محددة في مجال تنمية الاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات.	2025 – 2024	• قائمة بالمواضيع والمفاهيم البحثية ذات الأولوية في مجالات إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.	الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومراكز التميز، والجامعات، والمدن، وتبادل القدرات	25000
	تعزيز برنامج مشترك بين أفريقيا وأوروبا لمحو الأمية في مجال المحيطات	• تطوير وتقديم برامج مشتركة للمعلومات والتثقيف في مجال المحيطات عبر القارتَين لتعزيز محو أمية المحيطات بين الجمهور.	2030 – 2024	• زيادة عدد برامج المعلومات والتثقيف في مجال المحيطات عبر أفريقيا وأوروبا.	الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، مراكز التميز، الجامعات، المنظمات غير الحكومية	300000
	وضع خطة مشتركة للتغلب على تحديات السلامة وتحديات الأمن البحري، وكذلك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في أفريقيا.	• وضع خطة مشتركة للتغلب على تحديات الأمن البحري والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في أفريقيا.	2026 – 2024	• تحديد نهج وخطة محددة للأمن البحري والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا.	الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، المنظمات غير الحكومية، مراكز التميز	150000

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
	تطوير وإضفاء الطابع المؤسسي على ورش العمل المشتركة مع الوكالات والبرامج الأخرى لتسهيل التعاون القوي في العمل وزيادة الوصول.	• تطوير وإضفاء الطابع المؤسسي على ورش العمل المشتركة مع الوكالات والبرامج الأخرى لتسهيل التعاون القوي في العمل وزيادة الوصول.	2025 – 2024	• عقد ورش عمل ومؤتمرات قمة سنوية أو نصف سنوية منتظمة لتبادل المعرفة والخبرات. • إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر القمة الوزاري لأفريقيا وأوروبا بشأن إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق الذي يُعقد مرتَين في السنة • تبادل منتظم للموظفين بين الوكالات والبرامج. • برامج مشتركة تضم وكالات ومنظمات متعددة.	الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومركز B3R-Hub، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات وبنوك التنمية الوطنية والإقليمية، والجامعات، ومراكز التميز	100000

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
1. إدارة المحيطات	1.1 دعم التنسيق المشترك بين الوكالات في أفريقيا وأوروبا من خلال وضع برامج كبيرة وطويلة الأجل وذات تأثير كبير	1.1.1 تنسيق الجهود التعاونية بين وكالات التنمية المتعددة من أجل تنفيذ مشاريع وبرامج واسعة النطاق وطويلة الأجل	2024 – 2030	• مذكرات تفاهم أو اتفاقيات مماثلة متعددة الأطراف بين شركاء التنمية. • نقاط اتصال معروفة لمشاريع محددة في كل منظمة إنمائية. • بروتوكولات اتصال مخصصة ومنصة اتصال خاصة بالمشروع. • المراقبة المنتظمة والمصروفات لتتبع تقدم المشروع بشكل أفضل وتجنب ازدواجية الجهود البحثية • تحديث قاعدة بيانات أو منصة عمل المشاريع العاملة بانتظام	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية التابعة للاتحاد الأفريقي، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي	700000
	1.2 تبادل أفضل الممارسات للتفاوض والتنفيذ الفعال للمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، وأهداف الاستدامة	1.2.1 تطوير منصة لنشر ومشاركة أفضل ممارسات التنفيذ لمختلف المعاهدات والأهداف الدولية.	2024 – 2025	• منصة عمل لتبادل المعرفة والاتصالات • تم تطوير مجموعات مختلفة من بروتوكولات التنفيذ (أو الممارسات الموصى بها) لسياقات مختلفة. • تم إنشاء شبكة فعالة من الباحثين والمهنيين ذوي الخبرة • قائمة بمواقع التنفيذ المحتملة كمواقع تحقيق أولية لتطبيق المعاهدات الدولية المختلفة • تقارير منتظمة عن التقدم المحرز وأثر التغييرات المنفذة • سياسة موحدة على المستوى الوطني، والإقليمي، والقاري لتبادل المعرفة على المستوى الدولي	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي، وبرامج التنمية الإقليمية الأخرى، والحكومات الوطنية والبرامج الإنمائية	250000
		1.2.2 وضع مجموعات من بروتوكولات التنفيذ لسياقات التنمية المتشابهة في جميع أنحاء أفريقيا.	2024 – 2026			
		1.2.3 إنشاء شبكة من المهنيين ذوي الخبرة لتوجيه التنفيذ الدقيق لأفضل الممارسات في السياقات الأفريقية الفريدة.	2024 – 2025			
		1.2.4 تحديد مواقع تنفيذ القرارات المختلفة لاختبار مناهج التنفيذ الجديدة، وتقييم أثر التغييرات المنفذة في إطار المعاهدات والأهداف الدولية المختلفة.	2024 – 2030			
		1.2.5 دعم إعداد التقارير ورصد التغييرات المنفذة لتتبع التقدم المحرز بحيث يمكن مشاركة التقدم المحرز وتحديد ممارسات العمل.	2024 – 2030			
		1.2.6 إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل المعرفة ودمجها في السياسات الوطنية والإقليمية.	2024 – 2025			
		1.2.7 يمكن لأفريقيا وأوروبا العمل بشكل جماعي لتحديد وإعداد مقترح مشترك لإنشاء مناطق بحرية محمية للحفاظ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.	2024 – 2026			

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
		1.2.8 يمكن أن تؤدي حملات الاتصال التعاونية إلى رفع مستوى الوعي العامّ بأهمية التنوع البيولوجي البحري ومعاهدة أعالي البحار، مع رفع مستوى أهمية المعاهدة من الناحية السياسية (من بين أمور أخرى).	2025 – 2024			
		1.2.9 تحديد عدد محدود من الإجراءات المشتركة بين أفريقيا وأوروبا للتصديق على المعاهدة العالمية للبلاستيك وتنفيذها، مثل الدعوة المشتركة لاعتماد المعاهدة في المحافل الدولية، مع التأكيد على المسؤولية المشتركة في التصدي للتلوث البلاستيكي.	2025 – 2024			
		1.2.10 تنظيم حملات توعية مشتركة من خلال حشد المبادرات الشعبية الرائدة الحالية يمكن أن تظهر إمكانية التعاون عبر القارات للتصديق على المعاهدة العالمية للبلاستيك، كما أن هناك حاجة إلى فهم أفضل للاستخدام التاريخي للبلاستيك في المناطق الساحلية الأفريقية وصِلَته بالتلوث البري.	2026 – 2024			
		1.2.11 يمكن للحوارات الدبلوماسية المنتظمة بين البلدان الأوروبية والأفريقية أن تساعد في مواءمة المواقف بشأن المعاهدة العالمية للبلاستيك، وبالتالي تسليط الضوء على فرص التعاون، مثل مواءمة السياسات واللوائح الوطنية مع أهداف ومبادئ المعاهدة العالمية للبلاستيك التي يمكن أن تخلق نهجًا أكثر تماسكًا وفعاليةً.	2026 – 2024			
	1.3 تبادل النهج الفعالة لتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأزرق الوطنية	1.3.1 تطوير منصات لنشر وتبادل أفضل ممارسات التنفيذ لمختلف الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق، عبر القطاعين العام والخاص على حد سواء.	2025 – 2024	• عمل منصات تبادل المعرفة والاتصالات الخاصة بالاقتصاد الأزرق • تم تطوير مجموعات مختلفة من بروتوكولات تنفيذ الاقتصاد الأزرق (أو الممارسات الموصى بها) لسياقات مختلفة. • تم إنشاء شبكة نشطة من الباحثين والمهنيين ذوي الخبرة في مجال الاقتصاد الأزرق	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الدولي للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية التابعة للاتحاد الأفريقي - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الأفريقي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي، وبرامج التنمية الإقليمية الأخرى، والحكومات الوطنية وبرامج التنمية	350000
		1.3.2 تسهيل مشاركة القطاع الخاص بحيث يمكن نشر معرفة أفضل الممارسات إلى الجهات الخاصة، وتحفيز الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق.	2030 – 2024			

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
		1.3.3 إعداد مجموعات من بروتوكولات التنفيذ لسياقات التنمية المتشابهة في جميع أنحاء أفريقيا، والتي يمكن استدعاؤها دون الحاجة إلى استشارة خارجية.	2024 – 2026	• مبادرات الاقتصاد الأزرق التي يقودها القطاع الخاص في منطقتهم المحلية • قائمة بمواقع التنفيذ المحتملة كمواقع تحقيق أولية لتطبيق المعاهدات الدولية المختلفة • تقارير منتظمة عن التقدم المحرز وأثر التغييرات المنفذة • سياسات وطنية، وإقليمية، وقارية منسقة للاقتصاد الأزرق		
		1.3.4 إنشاء شبكة من المهنيين ذوي الخبرة لتوجيه التنفيذ الدقيق لأفضل الممارسات في السياقات الأفريقية الفريدة.	2024 – 2025			
		1.3.5 دعم إعداد التقارير ورصد التغييرات المنفذة لتتبع التقدم المحرز بحيث يمكن مشاركة التقدم المحرز وتحديد ممارسات العمل.	2024 – 2030			
		1.3.6 إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل المعرفة ودمجها في السياسات الوطنية والإقليمية.	2024 – 2025			
		1.3.7 مواءمة الإستراتيجيات الوطنية الحالية والمتطورة للاقتصاد الأزرق مع تلك الموجودة في قرارات أكبر مثل الإستراتيجيات الإقليمية والقارية، وتحديدًا إستراتيجية الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك مواءمة السياسات الوطنية لتتماشى مع الأهداف الإنمائية الإقليمية والقارية.	2024 – 2025			
	1.4 تعزيز شفافية مصايد الأسماك والتقاسم العادل للمنافع	1.4.1 دمج إطار عمل مبادرة الشفافية في قطاع الصيد في النُظُم التقليدية لإدارة مصائد الأسماك والبيانات.	2024 – 2025	• دمج إطار مبادرة الشفافية في قطاع الصيد. • تطوير منصات مخصصة لتخزين بيانات مصائد الأسماك • تطوير بروتوكولات تسجيل بيانات مصائد الأسماك الآمنة • تطوير برامج الإدارة المشتركة لمصائد الأسماك المجتمعية. • إضفاء الطابع المؤسسي على المراجعة المنتظمة لإستراتيجيات، ونُهُج، وإجراءات إدارة مصائد الأسماك على المستوى الوطني (مرتَين في السنة على الأقل). • زيادة عدد شهادات استدامة منتجات مصائد الأسماك المعترف بها دوليًا وشهادات استدامة مخزونها.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الدولي للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وصندوق التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبرامج التنمية الإقليمية، والحكومات الوطنية وبرامج التنمية، والمجتمعات المحلية (على الصعيد دون الوطني)	350000
		1.4.2 تطوير منصات تسجيل وتخزين بيانات مصائد الأسماك التي يسهل الوصول إليها بسهولة وأمان لموارد مصائد الأسماك الفردية العابرة للحدود.				
		1.4.3 دمج مشاركة المجتمع المحلي وإشراكه في إدارة مخزون مصائد الأسماك لتعزيز الشفافية.				
		1.4.4 المراجعة المنتظمة لنهج الإدارة الحالية مع توافر بيانات جديدة، لضمان استخدام إستراتيجيات الإدارة المناسبة والمثلى لصحة مصائد الأسماك ذات الصلة على المدى الطويل				

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
		1.4.5 دعم تحفيز اعتماد مخزون مصائد الأسماك ومنتجاتها باستخدام شهادات الاستدامة المعترف بها دوليًا. 1.4.6 إعادة تقييم الاتفاقات الدولية لمصائد الأسماك المستدامة وغيرها من الاتفاقات الدولية لمصائد الأسماك من أجل دمج الشفافية والتقاسم العادل للمنافع. 1.4.7 تطوير برامج توعية وتدريب حول أهمية وفوائد التتبع، وإصدار الشهادات، والشفافية، والحاجة إلى جمع بيانات مصائد الأسماك. 1.4.8 دمج الشفافية، وإمكانية التتبع، وإصدار الشهادات، والحاجة إلى جمع البيانات في السياسات الوطنية والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.		• إضفاء الطابع المؤسسي على المراجعة المنتظمة لاتفاقيات مصائد الأسماك الحرجية وغيرها من اتفاقيات مصائد الأسماك. • زيادة عدد برامج التوعية والتدريب المتاحة للجمهور بشأن أهمية الشفافية وإمكانية التتبع وإصدار الشهادات الخاصة بمصائد الأسماك. • تنسيق السياسات الوطنية والإقليمية لمصائد الأسماك.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الدولي للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وصندوق التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبرامج التنمية الإقليمية، والحكومات الوطنية وبرامج التنمية، والمجتمعات المحلية (على الصعيد دون الوطني)	350000
	1.5 تيسير الحوارات بشأن القضايا المثارة حول البحر وفتح الدول غير الساحلية.	1.5.1 تطوير منصات وطنية مخصصة للنقاش العام يمكن استخدامها لتحديد الشواغل الأساسية. 1.5.2 تطوير بروتوكولات يمكن من خلالها تقديم الشواغل الأولية المحددة إلى الحكومات الوطنية أو الممثلين الدوليين لعرضها على الشركاء الإقليميين لتطوير حلول بشكل تعاوني. 1.5.3 تطوير قاعدة بيانات إقليمية تقوم بتخزين قاعدة بيانات إقليمية تخزن مجالات التنمية ذات الأولوية المحددة حول الوصول إلى الموارد المائية على المستوى الوطني. وينبغي أن تكون قاعدة البيانات هذه مفتوحة الوصول ويمكن استخدامها من قِبَل كل من القطاعَين العام والخاص لتطوير حلول مشتركة بين البلدان للوصول إلى موارد المحيطات. 1.5.4 إضفاء الطابع المؤسسي على المناقشات والحوار المنتظم على المستويَين الإقليمي والقاري. 1.5.5 دعم رصد موارد المحيطات؛ للتمكين من تحديد الأماكن التي تتدفق إليها موارد المحيطات.	2025 – 2024 2025 – 2024 2025 – 2024 2025 – 2024 2030 – 2024	• ورش عمل وطنية منتظمة أو مخطط لها، واجتماعات بالفيديو، وحوارات مكتوبة (بما في ذلك المنصات الإلكترونية). • تم وضع بروتوكولات للتواصل بشأن القضايا من المستوى الوطني إلى المنصات الإقليمية والقارية. • قواعد بيانات إقليمية مفتوحة للوصول وتعمل بشكل جيد لتسجيل قواعد البيانات الإقليمية والقضايا المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية وتقييمها. • مناقشات منتظمة مخطط لها، مثل المؤتمرات أو مؤتمرات القمة الدولية، بشأن الوصول إلى موارد المحيطات والمياه العذبة. • تطوير واستخدام برامج الرصد (أو خوارزميات مدمجة في مخططات الرصد الحالية) لتتبُّع الموارد المائية.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات التعاون الاقتصادي الأفريقي، والمنظمات غير الحكومية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي، والجامعات، والحكومات الوطنية، وبرامج التنمية الدولية الأخرى	150000

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
	1.6 رفع مستوى المساواة بين الجنسَين ومشاركة النساء في القطاع البحري.	1.6.1 دعم تطوير برامج الدعم والحماية للنساء، والعاملات الشابات، ورائدات الأعمال في مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق (على جميع المستويات).	2027 – 2024	• زيادة عدد برامج دعم المرأة في مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق. • زيادة عدد برامج التعويضات المتساوية في مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق. • برامج رصد الاقتصاد الأزرق مع الإشارة الصريحة إلى بيانات النوع الاجتماعي في قطاعات الاقتصاد الأزرق. • زيادة عدد المعارض والمنصات الخاصة بالاعتراف بمساهمات المرأة في تطوير العلوم والتكنولوجيا في الاقتصاد الأزرق. • إستراتيجيات وبرامج الاقتصاد الأزرق مع الإشارة الصريحة ونهج التنمية للمساواة بين الجنسَين في مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق. • سياسات الاقتصاد الأزرق مع إشارة صريحة إلى المساواة بين الجنسَين (على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية).	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وبرامج التنمية الإقليمية، والحكومات الوطنية وبرامج التنمية	150000
		1.6.2 دعم تطوير برامج التعويضات المتساوية في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق (على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية).	2027 – 2024			
		1.6.3 دمج النوع الاجتماعي في برامج رصد الاقتصاد الأزرق بحيث يمكن تتبع تقدم المرأة مع تطور الاقتصاد الأزرق. يشمل ذلك معالجة الثغرات في البيانات الجنسانية في قطاعات محددة من الاقتصاد الأزرق.	2027 – 2024			
		1.6.4 تطوير منصات وبرامج توعية للاعتراف بمساهمات المرأة في العلوم، والتكنولوجيا، وغيرها في جميع أنحاء الاقتصاد الأزرق.	2025 – 2024			
		1.6.5 دمج المساواة بين الجنسَين وتكافؤ الفرص في الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق ومبادرات التنفيذ. ويشمل ذلك تطوير برامج الدعمَين التقني والمالي للفئات التي كانت مهمشة في السابق في جميع أنحاء القطاع البحري، مثل رائدات الأعمال.	2028 – 2024			
		1.6.7 دمج المساواة بين الجنسَين وتكافؤ الفرص في سياسات الاقتصاد الأزرق الوطنية، والإقليمية، والقارية.	2028 – 2024			
	1.7 تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية للبحارة وعمال الموانئ	1.7.1 اعتماد اتفاقيات العمل والحماية الاجتماعية الرئيسية لمنظمة العمل الدولية/المنظمة البحرية الدولية.	2027 – 2024	• التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية بشأن العمل والحماية الاجتماعية. • الإشارة المحددة إلى اتفاقيات العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية (أو عناصرها اللاحقة) في إستراتيجيات وسياسات الاقتصاد الأزرق على المستوى الوطني، والإقليمي، والقاري.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية - نيباد، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والحكومات الوطنية، والنظم القضائية، وبرامج التنمية (على المستويَين الوطني والإقليمي)	250000
		1.7.2 إدماج اتفاقيات العمل والحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية/المنظمة البحرية الدولية في الإستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق، وإدماج اتفاقيات منظمة العمل الدولية/المنظمة البحرية الدولية في السياسات على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية.	2027 – 2024			

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
		1.7.3 دعم تطوير آليات الاستحقاقات الاجتماعية في قطاعات الاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك مزايا الرعاية الصحية، وبرامج تعليم أبناء العاملين، والتأمين، وإنشاء برامج التقاعد.	2024 – 2026	• وجود مزايا الرعاية الصحية، وبرامج تعليمية لأبناء العاملين، والتأمين، وإنشاء برامج تقاعد في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق الوطنية.		
		1.7.4 دعم تطوير برامج التوعية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق العمل لإعلام القوى العاملة الحالية والمستقبلية في الاقتصاد الأزرق.	2024 – 2025	• إنشاء برامج أو حملات توعية منتظمة حول حقوق العمل في الاقتصاد الأزرق.		
		1.7.5 تطوير منصات يسهل الوصول إليها، ومجهولة المصدر للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وحقوق العمال،	2024 – 2025	• توفر منصات معترف بها للإبلاغ عن انتهاكات قانون العمل دون الكشف عن الهوية. • زيادة محتملة في عدد الإدانات بانتهاكات قانون العمل		
		1.7.6 وتسهيل إنفاذ قوانين العمل في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك تمكين القوى العاملة من الإبلاغ عن الانتهاكات دون الكشف عن الهوية (بما في ذلك التدريب على كيفية القيام بذلك، والمنصات التي يجب استخدامها، وما إلى ذلك).	2024 – 2027	• تم إنشاء برامج منتظمة للتدريب والدعم في مجال المهارات، والمهن، ومحو الأمية في مجال المحيطات (من الناحية المثالية، على المستوى الوطني).		
		1.7.7 دعم تطوير برامج التدريب والدعم لصناعات الاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك تطوير محو أمية المحيطات بين موظفي الاقتصاد الأزرق، بالإضافة إلى التدريب على المهارات والمهن.	2024 – 2025			

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
2. تقاسم القدرات	2.1 تيسير تبادل الخبرات في مجال تطوير سياسات الاقتصاد الأزرق والسياسات الناشئة في مجال المحيطات	2.1.1 تطوير منصة إلكترونية مخصصة لتبادل الخبرات والتحديات المتعلقة بالسياسات من قِبَل الدول الوطنية الأفريقية والأوروبية. 2.1.2 وضْع بروتوكولات السلوك والضمانات لاستخدام المنصة الإلكترونية، بحيث لا تُنشَر المعلومات السيادية الحساسة إذا لم يكن ذلك مقصودًا. 2.1.3 إنشاء شبكة من متخصصي وضع السياسات للمساعدة في إيجاد حلول سياسات فعالة من خلال المنصة الإلكترونية. 2.1.4 دعم إعداد التقارير ورصد التغييرات المنفذة لتتبع التقدم المحرز، بحيث يمكن مشاركتها وتحديد ممارسات العمل. 2.1.5 إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل المعرفة ودمجها في السياسات الوطنية والإقليمية. 2.1.6 دعم مواءمة السياسات الوطنية والإقليمية لتسهيل تحقيق أهداف التنمية المشتركة من خلال المنصة الإلكترونية.	2025 – 2024 2025 – 2024 2025 – 2024 2028 – 2024 2026 – 2024 2028 – 2024	• إنشاء منصة إلكترونية شفافة لتبادل المعرفة عبر الإنترنت. • بروتوكولات للحماية من نشر المعلومات الحكومية والسيادية الحساسة. • شبكة (شبكات) من أخصائيي وخبراء تطوير السياسات. • إطار رصد فعال لقياس التقدم المحرز في تطوير السياسات. • سياسات وطنية وإقليمية منسقة. • مشاركة المعرفة المتكاملة في السياسات الوطنية والإقليمية.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - نيباد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والحكومات الوطنية والمشرعون	350000
	2.2 تعزيز رصد ومحاسبة الاقتصاد الأزرق وتخطيط الحيز البحري	2.2.1 تطبيق المبادرات الوطنية والإقليمية لمحاسبة الاقتصاد الأزرق (مثل تطبيق مجموعة أدوات تقييم الاقتصاد الأزرق التي تم اختبارها بالفعل من قِبَل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والتي تمت تجربتها بالفعل في سيشيل، ورواندا، وجيبوتي، وتنزانيا). 2.2.2 وضع أطر وطنية وإقليمية متماسكة للرصد والمحاسبة للاقتصاد الأزرق. 2.2.3 تنفيذ وإضفاء الطابع المؤسسي على جدول زمني منتظم لتقديم التقارير إلى الحكومات الوطنية أو سلطات التخطيط (مثل تقريرَين كحد أدنى في السنة).	2028 – 2024 2026 – 2024 2026 – 2024	• إنشاء مرافق ومؤسسات لمراقبة ومحاسبة الاقتصاد الأزرق. • أطر وطنية وإقليمية متماسكة للرصد والمحاسبتَين الوطنية والإقليمية للاقتصاد الأزرق (أي أن يكون تعريف القطاعات المختلفة للاقتصاد الأزرق واحدًا ويجب قياسه بشكل متشابه). • تقارير وطنية منتظمة عن حالة الاقتصاد الأزرق. • منصة (منصات) مخصصة لرصد ومحاسبة الاقتصاد الأزرق. • إجراء حوارات منتظمة رفيعة المستوى بشأن تخطيط الحيز البحري وإنشاء المناطق البحرية المحمية والمناطق البحرية المحمية في إطار 30×30. • فريق عمل مشترك مخصص لتحقيق 30×30 عبر أفريقيا وأوروبا	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الأفريقية للتنمية الدولية التابعة للاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - نيباد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبرامج التنمية الإقليمية، والحكومات الوطنية	1400000

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
		2.2.4 تطوير شبكة لمؤسسات محاسبة الاقتصاد الأزرق على المستوى الدولي لتبادل ونشر أفضل الممارسات والتطورات الجديدة. كما يُوصى بتطوير مؤسسات أو منصات قارية خاصة بمعلومات محاسبة الاقتصاد الأزرق.	2024 – 2025	• زيادة عدد الأدوات اللازمة لإدارة المناطق البحرية المحمية والمناطق البحرية المحمية منخفضة ومتوسطة الحجم		
		2.2.5 إنشاء حوارات منتظمة رفيعة المستوى، وتوفير منبر لصُناع القرار والمتخصصين في مجال حفظ البيئة من أفريقيا وأوروبا للالتقاء وإعادة تأكيد الالتزامات وتعزيز الإجراءات المشتركة لصالح تحقيق هدف 30×30 من خلال تكثيف المناطق البحرية المحمية ودعم المناطق البحرية المُدارة محليًا	2024 – 2030			
		2.2.6 تقديم الدعم للحكومات ذات القدرات المنخفضة من أجل تحقيق هدف 30×30 وتوفير أنشطة بناء القدرات لتحديد المناطق البحرية المحمية وتطويرها وتنفيذها، وكذلك لتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات ومعالجة القضايا.	2024 – 2028			
		2.2.7 تيسير التعاون في مجال البحوث لتحديد المناطق الحيوية الحرجة بيولوجيًا، ومصادر التلوث البرية، والتأثيرات المناخية التي غيرت المناطق البيولوجية وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى إنشاء مناطق محمية بحرية، وإشراك القطاع الخاص لتزويد أصحاب المصلحة المحليين بالأدوات اللازمة لإدارة المناطق البحرية المحمية بشكل أفضل، للحفاظ على 30٪ من الموائل البحرية بحلول عام 2030.	2024 – 2030			
	2.3 تعزيز وهيكلة شبكة أفريقية أوروبية من المؤسسات البحثية والتعليمية في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق	2.3.1 وضع رؤية مشتركة (مثل مذكرة تفاهم) وإطار عمل مشترك لتوجيه الجهود البحثية لشبكة البحوث حول إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق.	2024 – 2025	• وضع بيان بحثي مشترك أو التصديق على مذكرة تفاهم بحثية مشتركة. • المراجعة المنتظمة للرؤية البحثية المشتركة للشبكة البحثية. • نتائج عملية المسح الشامل (قائمة) للكيانات الأفريقية والأوروبية ذات الصلة. • إنشاء منصة إلكترونية مخصصة لتبادل المعرفة.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واليونسكو، والبنك الدولي، والاتحاد الأفريقي - الكيانات الاقتصادية الإقليمية (مثل جامعة السويس - كلية الموارد السمكية، وجامعة رودس - قسم علم الأسماك وعلوم مصائد الأسماك، والأكاديمية الإقليمية للعلوم والتقنيات البحرية - كوت ديفوار، وغيرها)،	350000
		2.3.2 رسم خرائط واسعة النطاق للتعاونَين الأفريقي والأوروبي لإدراجها في شبكة البحث المقترحة.	2026 – 2024			

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
		2.3.3 تطوير منصة مخصصة (عبر الإنترنت) لتسهيل تبادل المعرفة بين المؤسسات البحثية داخل الشبكة.	2024 – 2025	• قائمة موظفي الاتصال الرئيسيين للمؤسسات المعنية داخل الشبكة. • وضع معايير اختيار محددة للإدراج في الشبكة البحثية. • وضع بروتوكولات لتبادل الموظفين بشكل منتظم. • عقد مؤتمرات قمة أو ورش عمل سنوية أو نصف سنوية لتبادل البحوث. • تطوير برامج البحوث التعاونية. • إنشاء قاعدة بيانات للباحثين والخبراء المعترف بهم للاستعانة بهم للتشاور والتدريب. • حاضنة دائمة للمقترحات والمبادرات الإستراتيجية والملموسة الجديدة، والممارسات المبتكرة، والدعوة المشتركة.	كيانات الاتحاد الأوروبي-المؤسسات التعاونية (على سبيل المثال، COST Action، SEA-EU، EOREA، لجنة جان مونيه للاقتصاد الأزرق المستدام، إلخ)، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية البحثية	
		2.3.4 إنشاء مجموعة من نقاط الاتصال المخصصة المعترف بها داخل كل مؤسسة لتسهيل المراسلات الأولية مع الأعضاء الآخرين في الشبكة.	2024 – 2025			
		2.3.5 وضع مجموعة من معايير الاختيار أو معايير الأداء للإدراج في الشبكة البحثية استنادًا إلى التأثير المحتمل ذي الصلة والإمكانات التعاونية في إطار الشراكة بين أفريقيا وأوروبا في مجال المحيطات.	2024 – 2025			
		2.3.6 وضع بروتوكولات للتبادل المنتظم للموظفين والمهارات بين المؤسسات المختلفة داخل الشبكة.	2024 – 2025			
		2.3.7 إضفاء الطابع المؤسسي على ورش العمل المنتظمة داخل الشبكة البحثية لإلهام أعضائها وتسهيل التطورات البحثية المستقبلية.	2024 – 2027			
		2.3.8 دعم تطوير برامج بحثية كبيرة عبر القارات تتماشى مع الرؤية البحثية المشتركة.	2024 – 2025			
		2.3.9 تطوير قاعدة بيانات لخبراء المحيطات والاقتصاد الأزرق داخل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لتعزيز التبادل عالي الجودة.				
	2.4 تسريع تطوير الدراية بأمور المحيطات على نطاق واسع	2.4.1 تطوير منصة (أو منصات) لتبادل المعلومات عبر الإنترنت لمواضيع المحيطات والاقتصاد الأزرق.	2024 – 2026	• زيادة عدد منصات مشاركة معلومات المحيطات التي تم التحقق منها. • وضع بروتوكولات للفحص المنتظم والتحقق من المعلومات المنشورة عن المحيطات، واعتماد المنصات الإلكترونية، والكشف عن المعلومات المضللة على المنصات الإلكترونية والحد منها. • إنشاء شبكات من المتخصصين في المحيطات، والاقتصاد الأزرق، واللغات، والاتصالات.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الإقليمية لإدارة المناطق الساحلية التابعة للاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والبنك الدولي، والمدارس والجامعات (بما في ذلك عبر الإنترنت)، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الوطنية والإقليمية والمنظمات التنظيمية، ومراكز اللغات، والمراكز المجتمعية	350000
		2.4.2 وضع بروتوكولات لتوجيه نشر المعلومات على المنصات الإلكترونية. ويشمل ذلك التحقق من المنصات الإلكترونية واعتمادها.	2024 – 2025			

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
		2.4.3 إنشاء شبكة من المتخصصين في مجال المحيطات والاقتصاد الأزرق لتطوير مواد للمنصات الإلكترونية، بالتعاون مع خبراء اللغة والاتصالات لتسهيل تحسين الفهم.	2024 – 2025	• قائمة موظفي الاتصال الرئيسيين للمؤسسات المعنية داخل الشبكة. • وضع معايير اختيار محددة للإدراج في الشبكة البحثية.	كيانات الاتحاد الأوروبي- المؤسسات التعاونية (على سبيل المثال، COST Action، SEA-EU، EOREA، لجنة جان مونيه للاقتصاد الأزرق المستدام، إلخ)، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية البحثية	
		2.4.4 وضع بروتوكولات لتقييم ومراجعة المعلومات المنشورة على المنصات الإلكترونية، في محاولة لتوفير المعلومات ذات الصلة لا المعلومات المضللة والدعاية.	2024 – 2026	• وضع بروتوكولات لتبادل الموظفين بشكل منتظم. • عقد مؤتمرات قمة أو ورش عمل سنوية أو نصف سنوية لتبادل البحوث.		
		2.4.5 إعداد شبكة من الخبراء اللغويين لوضع كلمات لمفاهيم المحيطات، وإدارة المحيطات، والاقتصاد الأزرق حيث لا توجد في لغات السكان الأصليين.	2024 – 2026	• تطوير برامج البحوث التعاونية. • إنشاء قاعدة بيانات للباحثين والخبراء المعترف بهم للاستعانة بهم للتشاور والتدريب.		
		2.4.6 تطوير حملات إعلامية وتثقيفية عن المحيطات يسهل الوصول إليها (مثل سلسلة الندوات العامة) لتنفيذها في المؤسسات المحلية.	2024 – 2030	• حاضنة دائمة للمقترحات والمبادرات الإستراتيجية والملموسة الجديدة، والممارسات المبتكرة، والدعوة المشتركة.		
		2.4.7 دعم المشاركة العامة في مواضيع إدارة المحيطات، والاقتصاد الأزرق، والتحديات، والحلول، ويشمل ذلك توفير مساحات للتعبير عن الاهتمامات، وتسهيل الاعتراف بالجهود المحلية، وتحفيز المسؤولية الفردية لتنمية الاقتصاد الأزرق.	2024 – 2030			
	2.5 تعزيز وبناء القدرات المشتركة في مجال إدارة المحيطات والاقتصاد الأزرق المتجدد	2.5.1 إطلاق برنامج أفريقي أوروبي للتدريب وتعزيز القدرات في مجال إدارة المحيطات وتنمية الاقتصاد الأزرق.	2024 – 2026	• إنشاء برنامج أوروبي أفريقي للتدريب وتعزيز القدرات في مجال إدارة المحيطات وتنمية الاقتصاد الأزرق. • تسهيل منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية لتطوير القدرات في إدارة المحيطات. • زيادة عدد الدورات التدريبية عبر الإنترنت، أو الشهادات، أو الندوات العامة الشخصية، ومفاهيم وممارسات إدارة المحيطات. • المشاركة النشطة داخل الجامعة الأوروبية الأفريقية في مجال إدارة المحيطات وتنمية الاقتصاد الأزرق.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالة الإقليمية لإدارة المناطق الساحلية التابعة للاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والبنك الدولي، والمدارس والجامعات (بما في ذلك عبر الإنترنت)، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الوطنية والإقليمية والمنظمات التنظيمية، ومراكز اللغات، والمراكز المجتمعية	700000
		2.5.2 الاستفادة من برامج ومنظمات التنمية الإقليمية القائمة لتيسير تعزيز قدرات إدارة المحيطات. ويشمل ذلك التنسيق مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.	2024 – 2026			
		2.5.3 تطوير برامج تعليمية حول ممارسات إدارة المحيطات، مثل جامعة صيفية، أو الدورات التدريبية المخصصة التي يمكن الوصول إليها من خلال الإنترنت وتقديمها بلغات متعددة.	2024 – 2026			

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
		2.5.4 تيسير إنشاء جامعة أوروبية أفريقية عبر الإنترنت حول إدارة المحيطات وتنمية الاقتصاد الأزرق.	2026 – 2024	• إنشاء قاعدة بيانات لخبراء إدارة المحيطات المعترف بهم. • زيادة عدد الحلول المشتركة واتفاقيات التنمية بين قطاعات الاقتصاد الأزرق في الدول المجاورة. • السياسات الوطنية والإقليمية التي أدمجت تعزيز قدرات إدارة المحيطات إلى جانب مهامها الأساسية.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والمدارس والجامعات (بما في ذلك عبر الإنترنت)، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الوطنية والإقليمية، والمنظمات التنظيمية، والمراكز المجتمعية	
		2.5.5 إعداد قاعدة بيانات لخبراء المحيطات والاقتصاد الأزرق داخل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لتعزيز التبادل عالي الجودة، مع القدرة على تدريب القوى العاملة في المستقبل، بما في ذلك الشباب.	2025 – 2024			
		2.5.6 تحفيز وضع حلول الإدارة المشتركة من خلال تطوير أوجه التآزر وتسهيل العلاقات بين قطاعات الصناعة في مختلف الدول الأعضاء.	2030 – 2024			
		2.5.7 دمج تنمية قدرات إدارة المحيطات في الأهداف الإنمائية الأخرى، ويشمل ذلك دمج تعزيز القدرات في تطوير سياسات جديدة.	2026 – 2024			

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
3. التمويل والاستثمار	3.1 المساهمة في الإعداد المشترك لخارطة طريق للتمويل الأزرق بين أفريقيا وأوروبا	3.1.1 إنشاء مجموعة عمل لاتفاقية خارطة طريق التمويل الأزرق المشتركة. 3.1.2 إقامة ورش عمل لتسهيل الحوار والمناقشة لمساهمة الدول الأعضاء ومدخلاتها في خارطة طريق التمويل الأزرق. 3.1.3 تسهيل المتطلبات اللوجستية المتعلقة بالتصديق على خارطة الطريق من قِبَل الدول الأعضاء أو المنظمات الشريكة. 3.1.4 دعم تطوير المشاريع الأولية للاقتصاد الأزرق وفقًا لمبادئ التمويل الأزرق. 3.1.5 دمج مبادئ التمويل الأزرق المستدام في إستراتيجيات وسياسات الاقتصاد الأزرق الوطنية، والإقليمية، والقارية.	2026 – 2024 2025 – 2024 2030 – 2024 2026 – 2024	• إنشاء مجموعة عمل مخصصة لتنمية خارطة طريق التمويل الأزرق بين أفريقيا وأوروبا. • تنظيم وجدولة عدد من ورش العمل، والحوارات عبر الإنترنت، أو مؤتمرات القمة. • صياغة خطة تنفيذ أو خطة عمل للتصديق على خارطة طريق التمويل الأزرق المستقبلية. • مقترحات مشاريع مع إشارة صريحة إلى مبادئ التمويل الأزرق. • إستراتيجيات وسياسات الاقتصاد الأزرق مع إشارة صريحة إلى مبادئ التمويل الأزرق.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية الدولية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسات صناديق التنمية (مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف الاستثمار الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وغيرها)، والبنك الدولي، والحكومات الوطنية	150000
	3.2 تعزيز إنشاء آليات مالية جديدة للاقتصاد الأزرق.	3.2.1 دعم تنمية مراكز معلومات وتنسيق متخصصة ومخصصة في التمويل الأزرق والتمويل على المستويَين الوطني والإقليمي. 3.2.2 دعم تنمية البنية التحتية اللازمة لتفعيل آليات التمويل المبتكرة (مثل البلوك تشين والتكنولوجيا المالية). 3.2.3 تسهيل تنمية شبكة من المتخصصين (أو المنظمات المتخصصة) للمساعدة في تفعيل آليات التمويل المبتكرة. 3.2.4 وضع مجموعة من البروتوكولات أو التوصيات لاستخدام آليات التمويل المتاحة في السياقات الوطنية المختلفة. 3.2.5 دعم تنمية المحاسبة الزرقاء الفعالة والموثوقة. 3.2.6 دعم تنمية بيئات السياسات التمكينية الوطنية والإقليمية للتمويل.	2028 – 2024 2028 – 2024 2025 – 2024 2026 – 2024 2026 – 2024 2026 – 2024	• الاعتراف بمعلومات التمويل الأزرق ومرافق التنسيق على المستويَين الوطني والإقليمي. • إنشاء شبكة من المتخصصين في مجال التمويل وتنمية آليات التمويل المبتكرة. • وضع بروتوكولات توضِّح بالتفصيل آليات التمويل المتاحة على المستويَين الوطني والإقليمي (بما في ذلك المراجعة المنتظمة لهذه البروتوكولات). • أطر متكاملة للمحاسبة الزرقاء على المستويَين الوطني والإقليمي. • سياسات الاقتصاد الأزرق الوطنية والإقليمية التي أدمجت تطوير بيئة سياسات تمكينية للتمويل. • إنشاء العديد من حملات التوعية والإعلام الوطنية والإقليمية حول آليات التمويل المتاحة.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - نيباد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية والصناديق (مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، ومصرف الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وغيرها)	350000

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
		3.2.7 تطوير برامج التوعية والحملات الإعلامية لآليات التمويل المبتكرة.	2024 – 2025			
	3.3 تسريع الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأزرق المتجدد الوطنية والإقليمية الكبيرة	3.3.1 وضع سياسة مالية مخصصة لاستثمارات محددة في قطاع الاقتصاد الأزرق على المستوى الوطني.	2024 – 2026	• سياسة مالية خاصة بالقطاع لتشجيع التنمية القطاعية القائمة على التجديد. • زيادة استخدام آليات التمويل المستدام المختلفة. • إنشاء منصات تداول الرموز الزرقاء. • زيادة عدد اتفاقيات مبادلة الديون مقابل الطبيعة أو اتفاقيات إعادة شراء الديون في القطاع الخاص. • إنشاء حوافز ضريبية تحفز أشكالاً بديلة للتعويض. • إنشاء مجموعة من منتجات التأمين لمشاريع التجديد. • زيادة عدد الشراكات بين القطاعَين العام والخاص لمشاريع التجديد. • زيادة عدد برامج التوعية حول خيارات التمويل المتاحة لمشاريع التجديد.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية والصناديق (مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وغيرها)	1200000
		3.3.2 تحفيز استخدام آليات التمويل المستدام مقارنةً بالآليات التقليدية.	2024 – 2030			
		3.3.3 تسهيل وتحفيز استخدام الرموز الزرقاء على المستويَين الوطني والإقليمي. ويشمل ذلك تطوير منصة تداول الرموز الزرقاء.	2024 – 2026			
		3.3.5 تيسير تطوير عمليات إعادة شراء الديون أو مقايضة الديون من قِبَل القطاع الخاص لتعبئة الموارد لمشاريع التنمية (على المستويَين الكبير والصغير).	2024 – 2027			
		3.3.6 تحفيز استخدام أشكال بديلة من التعويضات على المستويَين الوطني والإقليمي، مثل ائتمانات المغذيات بدلاً من العملات الورقية؛ لأنها تحفز على تجديد وصيانة البيئات الطبيعية التي تدعمها.	2024 – 2027			
		3.3.7 التعاون مع القطاع الخاص لوضع سياسات تأمين شاملة لمشاريع التجديد؛ لتسهيل ثقة المستثمرين والحد من المخاطر.	2024 – 2028			
		3.3.8 دعم استخدام الشراكات بين القطاعَين العام والخاص كجهات إدارية لبرامج التجديد. تعمل الشراكات بين القطاعَين العام والخاص على تحسين تقديم الخدمة ويمكن أن تعزز ثقة المستثمرين في مشروع معين.	2024 – 2027			
		3.3.9 تطوير برامج التوعية والحملات الإعلامية لخيارات التمويل والإدارة لمشاريع تنمية الاقتصاد الأزرق المتجددة.	2024 – 2025			

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
	3.4 تسهيل إنشاء البنوك الإقليمية لتنمية الاقتصاد الأزرق الدولي	3.4.1 تحديد الكتل الإقليمية التي يمكن أن تخدمها البنوك الإقليمية المعنية. قد تكون المواءمة مع ترسيم حدود الجماعات الاقتصادية الإقليمية نقطة انطلاق مفيدة.	2024 – 2025	• مناطق محددة للبنوك الإقليمية لخدمتها. • اختصاصات محددة لكل بنك من بنوك التنمية المعنية. • وجود خدمات متعددة العملات ومراجعة منتظمة لوضع البنوك الإقليمية لضمان ألا يكون تعظيم الربح هو هدفها الأساسي. • استخدام البنوك الإقليمية كمنتديات للمشاريع والجهود التعاونية. • الاعتراف الصريح بالبنوك الإقليمية وإدماجها من قِبَل المؤسسات الوطنية. • الاعتراف بالبنوك الإقليمية واستخدامها من قِبَل المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. • التبادل المنتظم بين البنوك الإقليمية الأفريقية والأوروبية.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية والصناديق (مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وغيرها)	350000
		3.4.2 وضع ولايات سياقية لكل بنك إقليمي لتوجيه عملياتها. ويشمل ذلك المراجعة المنتظمة لضمان تلبية البنوك الإقليمية لاحتياجات مناطقها.	2024 – 2030			
		3.4.3 يمكن للبنوك الإقليمية أن تزيد من تسهيل تنمية الاقتصاد الأزرق من خلال تقديم رسوم بنكية وأسعار تحويل عملات مخفضة مقارنةً بالأنظمة التقليدية للتحويلات المرتبطة بتنمية الاقتصاد الأزرق، وبالتالي تحفيز استخدامها.	2024 – 2030			
		3.4.4 من خلال تقديم خدمات متعددة العملات، يمكن للبنوك الإقليمية تسهيل تنمية الاقتصاد الأزرق من خلال تخفيف الحواجز المرتبطة بالعمل بعملات وطنية مختلفة، وبالتالي تسريع المعاملات التجارية وتنمية الاقتصاديات الوطنية.	2024 – 2030			
		3.4.5. تعمل البنوك الإقليمية كمراكز اتصال وتنسيق لمشاريع التنمية.	2024 – 2030			
		3.4.6 تسهيل الاعتراف بالبنوك الإقليمية على المستوى الوطني، وكذلك الاندماج في الأنظمة البنكية الوطنية. وهذا يتطلب الاتساق مع القوانين واللوائح الوطنية لتفعيل استخدامها.	2024 – 2030			
		3.4.7 تيسير الاندماج في منظمات التنمية الإقليمية، وتحديدًا الجماعات الاقتصادية الإقليمية.	2024 – 2030			
		3.4.8 تحديد أوجه التآزر بين البنوك الإقليمية الأفريقية والأوروبية لتنفيذ أفضل الممارسات وفرص التعاون، مثل تسهيل تمويل مشاريع التنمية واسعة النطاق، ودعم البنوك العامة والخاصة.	2024 – 2030			

مجال العمل	النشاط	المخرجات	الجدول الزمني	المؤشرات	المؤسسات الشريكة المقترحة	المتطلبات المالية المقدرة (باليورو)
	3.5 إطلاق منتديات أعمال سنوية بين أفريقيا وأوروبا بشأن الاقتصاد الأزرق، تكون بمثابة معارض سنوية لتعزيز التعاون وحشد الدعم الاستثماري للاقتصاد الأزرق	3.5.1 دعم تطوير معارض العرض السنوية على المستويات الوطنية، والإقليمية، والقارية. ويشمل ذلك تحديد المتحدثين ومقدمي العروض والمساعدة في المتطلبات اللوجستية.	2026 – 2024	• فعاليات عرض سنوية للاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات على المستويين الوطني والإقليمي. • إنشاء قواعد بيانات مخصصة على الإنترنت مرتبطة بالعروض السنوية. وتشمل هذه القواعد منصات مخصصة لتسجيل العروض التقديمية السابقة، بالإضافة إلى منصات لتبادل الملاحظات وتقديم مدخلات للمشاريع التعاونية الجديدة. • وضع بروتوكولات لتسهيل انضمام مستثمرين جدد.	الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبرامج التنمية الإقليمية، والحكومات الوطنية، وشبكة مجلس أوروبا، والجامعات، وشركات القطاع الخاص	700000
		3.5.2 تسهيل تطوير قاعدة بيانات على الإنترنت حيث يمكن تخزين العروض التقديمية للاطلاع عليها لاحقًا، بحيث يمكن للجمهور والمستثمرين المحتملين تتبُّع التقدم المحرز.	2026 – 2024			
		3.5.3 تطوير بروتوكولات سياقية لتسهيل انضمام المستثمرين الجدد لدعم مشاريع التنمية الجارية.	2026 – 2024			
		3.5.4 تطوير منصات عبر الإنترنت لمشاركة الملاحظات وتعزيز المشاريع التعاونية الجديدة.	2026 – 2024			

مكتب بروكسل
تريسكوير
De Meeûssquare 5/6
بروكسل 1000
بلجيكا

مكتب كيب تاون
الوحدة 803
تاتشستون هاوس
7 Bree Street
كيب تاون 8001
جنوب أفريقيا

www.africaeuropefoundation.org